وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان

- مغنية -

كلية العلوم الإقتصادية

قسم العلوم التجارية

تخصص : مالية

لنيل شهادة ماستر

بعنوان

البطالة والتضخم

حالة الجزائر 2000-2015

من إعداد الطالبان :

-مقدم سلمان

-أميرة عبد الله

لجنة المناقشة

د.ساهد عبد القادر	**أستاذ محاضر**	**رئيسا**
د.مكيديش محمد	**أستاذ محاضر**	**مشرفا**
د.شكوري سيدي محمد	**أستاذ محاضر**	**ممتحنا**

السنة الجامعية 2015-2016م

مقدمة :

تعد مشكلتي البطالة والتضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات العالم وخاصة الدول النامية، نظرا لما تسببه هاتين الظاهرتين من آثار سلبية سواء على الفرد أو المجتمع.

يعتبر موضوع البطالة والتضخم من بين الموضوعات التي كانت محل دراسة واهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين حيث اختلفت النظريات الاقتصادية المفسرة لكل منهما باختلاف وجهات النظر أي الزاوية التي تفسر منها. فالتضخم الذي يعرف بأنه ارتفاع واضح ومستمر في المستوى العام للأسعار، أما البطالة التي تعني وجود الشخص القادر على العمل والراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عن مستوى الأجر السائد لكن دون جدوى تؤدي إلى انخفاض الناتج الإجمالي نظرا لتعطل عنصر العمل .

ولما كانت مشكلة البطالة و التضخم تشغل العديد من صانعي قرار السياسات الاقتصادية المنتهجة ، فإن تحديد وإبراز العلاقة بين هاتين المشكلتين كانت نقطة بحث لدى العديد من الباحثين ، إذ اعتقد أغلب الاقتصاديين طيلة فترة الستينات بوجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم في الأجور والأسعار من جهة ومعدلات البطالة من جهة أخرى واتخذوها كوسيلة لاتخاذ القرار .

لكن مع مطلع السبعينات بدأت العلاقة السابقة (منحنى فيليبس) تأخذ اتجاه آخر، حيث أصبحت علاقة طرد ية بين كل من البطالة والتضخم وهذا ما أطلق عليه ظاهرة الركود التضخمي .

لقد تعرض الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الماضية إلى عدة صدمات منها الخارجية كالتذبذب في أسعار المحروقات على المستوى الدولي وضغوطات خدمة المديونية، وعلى المستوى الداخلي كالأزمة السياسية والأزمة التي مرت بها البلاد في العقد الماضي إضافة إلى التخلي على أساليب التسيير المركزي ومحاولة الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يتطلب إجراء إصلاحات هيكلية عميقة وأولها تحرير الأسعار ولعل أهم شيء يعبر عن الصعوبات التي مر بها الاقتصاد الجزائري هي المعدل المرتفع في التضخم خلال هذه الفترة ومعدلات البطالة المذهلة كذلك .

أهمية الدراسة :

بناءا على ما تقدم تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع في محاولة معرفة البعد الحقيقي لكل من ظاهرة البطالة والتضخم والعلاقة التي تربطهما معا من الناحية النظرية أي حسب تطور النظريات المفسرة لذلك والواقع العملي على الاقتصاد الجزائري .

هدف الدراسة :

إن جهلنا لنوع العلاقة التي تربط الظاهرتين على مستوى الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة هو ما دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع قصد إبراز تلك العلاقة أي دراسة منحنى فيليبس في الاقتصاد الجزائري

تساؤلات الدراسة

إن السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه و الذي يعتبر سؤالا جوهريا هو : ما نوع العلاقة التي تربط ظاهرتي البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري؟

تندرج تحت هذا السؤال الأساسي أسئلة فرعية عدة منها :

- كيف هي علاقة فيليبس الأصلية ؟
- هل علاقة فيليبس محققة على المستوى الجزائري ؟
- ما هي العوامل المحددة لكل من البطالة والتضخم في الجزائر ؟
- ما هي الوسائل المعتمدة لتحسين وضعية منحنى فيليبس في الاقتصاد الجزائري ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الأسئلة وأخرى قمنا بصياغة بعض الفرضيات:

- أن علاقة فيليبس علاقة عكسية .
- أن الإحصائيات على الاقتصاد الجزائري أقرب إلى الواقع أي ذات دلالة جيدة .
- يمكن التأثير على علاقة فيليبس من خلال التأثير على متغيرات السياسة النقدية والمالية .

حدود الدراسة :

سوف نعتمد في هذا البحث على مقاربة وحيدة والمتمثلة في تحديد العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة مابين: 2000- 2015، والتي سوف نركز عليها أو بصيغة أخرى إشكالية منحنى فيليبس في الاقتصاد الجزائري بين : 2000- 2015 .

وقد إعتمدنا في تحليلنا للعلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر على المعطيات التي سادة في الفترة ما بين 2000و2015 لأن الإقتصاد الجزائري في هذه الفترة الطويلة نسبيا مر بعدة مراحل وتطورات مهمة سواء في معدلات البطالة أو التضخم تميزت بالإرتفاع الملفت للنظر وكذا بالسياسات المنتهجة لمكافحت الظاهرتين معا إن أمكن .واخترنا في دراستنا النموذج الجزائري لإعتبرات عديدة نذكر منها

على سبيل الذكر لا الحصر. أن الجزائر تعتبر من الدول النامية وأن معدلات التضخم والبطالة فيها على غرار الدول النامية الأخرى تعتبر مرتفعة جدا.

منهج الدراسة:

بناءا على المشكلة والتساؤلات والفرضيات المصاغة فإننا اتبعنا المنهج الاستنباطي (الوصف والتحليل) لربط الأسباب بالنتائج وإن الأدوات المستعملة هي التوصيف.

أقسام الدراسة :

لقد تمت معالجة أو دراسة هذا البحث وفق لثلاثة فصول ففي الفصل الأول تطرقنا إلى ظاهرة البطالة و أسس معالجتها في الفكر الإقتصادي. أمافي الفصل الثاني فتطرقنا إلى أهم المفاهيم والتعارف المتعلقة التضخم وكذا إلى أهم النظريات المفسرة لهذه لظاهر ة في الفكر التقليدي والحديث ،وأشرنا كذلك إلى منحنيات فيليبس وتطوراتها انطلاقا من المنحنى الأصلي المعبر عن العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم انتقالا إلى النقديين الذين أوضحوا ضعف المنحنى، وبعدها وجد الفكر الاقتصادي نفسه عاجزا عن تفسير تزامن البطالة والتضخم ، الأمر الذي أدى إلى بروز مدرسة التوقعات.

أما الفصل الثالث فهو عبارة عن دراسة حالة الجزائر ودراسة تطور كل من ظاهرتي التضخم والبطالة أسبابها ومحدداتها خلال الفترة ما بين :2000-2015 والعلاقة بين الظاهرتين أي طبيعة العلاقة بينهما أو توضيح إشكالية منحنى فيليبس في الاقتصاد الجزائري .

الفصل الأول : عموميات حول البطالة و أسس معالجتها في الفكر الإقتصادي

تمهيد:

تعد البطالة أحد أهم مظاهر الأزمة المزمنة التي تعي منها المجتمعات الرأسمالية، لاسيما و أنها ، أي البطالة تجاوزت كل التوقعات في العقود الأخيرة و هو ما يفسره المفارقة الكبرى بين تزايد الإنتاج و تكدس الثروة بين أيدي قلة قليلة من الناس من جهة و تفاقم البطالة و التهميش و مظاهر الإملاق في صفوف الأغلبية الساحقة منهم من جهة أخرى ، و هو أمر يصح على صعيد البلد الواحد كما على الصعيد العالمي.

و من الملاحظ أن البطالة ، وهي موضوع مقالنا هذا ، توسع نطاقها لتشمل أصناف عدة من الناس ، فهي لم تعد تشمل أصنام معينة من طالبي الشغل ذوي المستوى الثقافي و المهني المحدود أو المتدني ، بل أنها أصبحت تشمل فئات جديدة ، من حملة الشهادات العليا ، و من الاختصاصيين و أصحاب الخبرة و المهارة الذين و جدوا أنفسهم على قارعة الطريق بعد أن أفنوا جزءا هاما من حياتهم في خدمة الشركات و المؤسسات الرأسمالية ، سواء كان ذلك في البلدان المتطورة أو المختلفة .

و تعتبر البطالة من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات و البرامج الحكومية ، و تحاول الحكومة دائما إتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تجنب البطالة وتخفيف الأضرار الناجمة عنها.

المبحث الأول:المفاهيم الأساسية للبطالة

لدراسة ظاهرة البطالة يتوجب علينا التعريف بها وإعطاء أهم المفاهيمالمتعلقة بهذه الظاهرة و التطرق كذلك إلى مسبباتها وإبراز خصائصها لنتمك من تحديد أنواعها.

المطلب الأول : تعريف ظاهرة البطالة

لقد أقدم الباحثون على إعطاء مفهوم عام للبطالة ، و لكن الكثير منهم أعطوا مفاهيم حسب الهدف الذي يسعون إلى تحققه عن طريق هذه الظاهرة ، فمنهم من يظهر إليها من الناحية الاجتماعية و الأخر من الناحية السياسية و الثالث منن الناحية الاقتصادية و أيضا من الناحية الإسلامية.

و لكن خليط من كل هذه النواحي ، و تعني في الأغلب عدم الاستخدام و هذا يعطيها مفهوم أشمل ، و بصورة عامة هي الحالة التي يكون فيها الشخص قادرا على العمل و راغبا فيه و لكن لا يجد العمل و الأجر المناسبين.

فقد تعددت التعارف التي يمكن تدريجها في مجموعتين رئيسيتين لكل منها مدرسة مستقلة بذاتها ، فهناك ما يعرف بمدرسة الطلب الكلي ، و المدرسة الهيكلية.

طبقا للمدرسة الأولى ، فإن البطالة الاقتصادية ترجع إلى قصور الطلب الكلي عن الاستجابة لإنتاج التوظيف الكامل أي عدم الكفاية ، و التوظيف بالنسبة لهذه المدرسة لا يعني التخفيض من نسبة البطالة على الصفر في مئة ، و لكنه يعني قبول تلك النسبة من البطالة بين أفراد القوى العاملة التي تتفق مع تحقيق التوظيف الكامل المصحوب باستقرار الأسعار مع تحقيق التوظيف متعارضة ، و أطلقت عليها اسم "المثلث الصعب" معنى ذلك أنه لو حاولنا تخفيض نسبة معينة من البطالة تتوافق مع استقرار نسبي في الأسعار ، و بهذا نقول قد وصلنا إلى التوظيف الكامل ، ففي الاقتصاد الأمريكي يصل الاقتصاد إلى حالة التوظيف الكامل إذا أمكن تخفيض نسبة البطالة إلى 14% و في كندا تم تخفيضها إلى 03% [1]

.

يمكن تعريف البطالة على أنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العامة في الاقتصاد ، عن العمل ، مع وجود الرغبة و القدرة على العمل ، و المقصود بالقوة العامة هو عدد السكان القادرين على العمل و الراغبين فيه مع استبعاد القصر و العجزة لظرف أو لآخر.

---

[1] **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، " مذ كرة تخرج لنيل شهادة ليسانس" ، من إعداد الطلبة عيسى بختاش كريمة، بلقاسم فيلالي نصيرة ، بن حمادي نادية، دفعة 2007. ص 55، 57**

و تعرف البطالة على أنها الفرق بين حجم العمل المعروض عند المستويات السائدة للأجور ، و في ظل ظروف معينة للعمل ، بينه و بين حجم العمل المستخدم وذلك خلال فترة معينة من الزمن.

و يعرف المكتب العالمي للعمل العاطل بأنه:

- هو الذي بدون عمل بمعنى لا يزاول أي نشاط اقتصادي.
- أنه مستعد للعمل خلال فترة 15 يوم (إلى 30 يوم في حالة المرض).
- بأنه يبحث عن العمل بشكل جدي.

أما بالنسبة للمدرسة الثانية ترجع البطالة إلى عدم كمال قوى السوق و تسمى كذلك بالبطالة الهيكلية أو البطالة الاحتكاكية ، ونعني بها عدم كمال قوى السوق في سوق العمل ليحل المشكلة ، فعند أي نقطة زمنية لا تتوقع تحقيق التوظيف الكامل بنسبة 100% من القوى العاملة و ذلك ليس لسبب قصور الطلب الكي ، والسبب هو طبيعة سوق العمل ، ويتحقق التوظيف الكامل طبقا لهذه المدرسة ، إذا أمكن تخفيض نسبة البطالة الاحتكاكية (الهيكلية) إلى حدها الأدنى وتقدر هذه النسبة حالي 8% من القوى العاملة فإن 2% على الأقل من اليد العاملة ستظل عاطلة.[1]

ظهرت هذه النظرية على يد Mpiore و P.Bdoeringer و استنتجا وجود سوقين:

سوق رئيسي : يتميز بارتفاع الأجور ، إمكانيات الترقية و باستقرار الوظائف.

سوق ثانوي : فالأجور فيه منخفضة ، عدم إمكانية الترقية ، وعدم استقرار هذه العوامل يؤدي إلى البطالة .

[1] ـ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة ــ مرجع سابق ، ص 95

المطلب الثاني: تصنيفات البطالة

تنقسم البطالة إلى الأنواع التالية حسب خصائص كل نوع [1]

1- البطالة الاحتكاكية: نقول أن هناك بطالة احتكاكية إذا كان هناك طلب للأفراد على العمل لكن لا يجدون هذا العمل ، وذلك لأنهم غير مؤهلين لسد حاجة هذا الطلب وعادة ما ينشأ هذا النوع من الطلب بسبب إحلال الآلات والمنشآت محل العمال وصعوبة تدريب العمال و تأهيلهم في وظائف جديدة عليهم.

2- البطالة الهيكلية : تسمى كذلك لأنها ترتبط بحصول تغير أساسي في الهيكل الصناعي أو البيئة الصناعية ، وتظهر كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد، كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل جديدة للإنتاج و حدوث ذلك يصاحبه حالة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة و المعروضة مما ينشئ بذلك بطالة هيكلية.

3- البطالة الاختيارية: تحدث نتيجة تقلص الطلب الكلي على السلع و الخدمات و بالتالي الطلب الكلي على العمل مع عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه النزولي، هذا ما يؤدي إلى فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها ، إلا أن هذه النسب تبدأ بالانخفاض مجددا عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجددا ،و جاءت هذه التسمية نتيجة ارتباط هذه البطالة بالتقلبات الدورية التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري و الاقتصادي للوطن.

4- البطالة الاختيارية : هي البطالة التي يرجحها الفرد العاطل عن العمل ، و يفسر و جودها بالارتفاع النسبي في تعويضات البطالة أو الحصول على دخول أخرى غير دخل العمل(دخل الملكية) أو مصادر أخرى كدخل من الإيجار ، الفائدة ، سندات ، ربح من الأسهم...الخ.

فإن كانت التعويضات قريبة من الأجر الحقيقي وقد يغري ذلك العديد من العمال على اختيار البطالة وهذا النو ع من البطالة لا يؤخذ بعين الاعتبار عند إجراء مسح للبطالة أو سوق العمل ما عدا التعويضات.

5- البطالة المقنعة : لا يعني هذا النوع وجود قوى عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن العمال يفيض عن الحاجة الحقيقية للمؤسسة دون أن يطرأ خلل أو نقص في أداء العمل

[1] **البشير عبد الكريم، محددات البطالة في الجزائر، دراسة إقتصادية قياسية، جامعة الجزائر، جوان 2006، ص 185، 188، 190.**

أو مجموعة الإنتاج أي إنتاجيتهم الحدية معدومة و تظهر خصوصا خلال فترة الكساد و غالبا ما يكون العمال يتقاضون أجورا أعلى من إنتاجيتهم الحدية .

6- البطالة الجزئية: وهي شكل من أشكال البطالة المقنعة، و يلجأ أصحاب العمل إلى هذا النوع عند انخفاض الطلب على منتجاتهم.

7- البطالة السافرة: هي البطالة المكشوفة أو الظاهرة و هي تساوي مع البطالة الدورية بالطبع و هي حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من القوة العاملة التي يمكن أن تكون دورية أو احتكاكية أو هيكلية .و هناك أنواع أخرى من البطالة :

- البطالة الموسمية : ترتبط بانخفاض الطالب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية و ليس الاقتصاد ككل (كقطاع الزراعة أو الصيد مثلا) فترات كساد يتوقف فيها النشاط ما يؤدي إلى فقدان وظائفهم مؤقتا.

- البطالة الطبيعية : المتواجدة في حالة الاستخدام التام.

- البطالة الفقر : تتعلق بالنقص في التنمية.

- البطالة المحبطة : تتمثل في الأفراد الذين هم فعلا في حالة بطالة و يرغبون في العمل و لكنهم لم يجدوه ، ونظرا ليأسهم تخلوا عن البحث عن العمل.

- البطالة السلوكية :تتمثل في رفض القوة العاملة عن المشاركة في الأنشطة الإنتاجية و الانخراط في وظائف بسبب النظرة السلبية لهذه الوظائف.

- البطالة المستوردة: وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع ، و قد يواجه الإقتصاد هذا النوع من البطالة في حالة انخفاض الطلب على السلعة المحلية مقابل المستوردة.

المطلب الثالث: خصائص البطالة ومسبباتها

1. خصائص البطالة:

للبطالة خصائص متعددة نذكر منها :

1.1- أنها بطالة حضر وبطالة رجال : إن بطالة المدن أكثر حدة من بطالة الريف و خاصة بالنسبة للنساء ، و هذا راجع إلى تركز الباحثين عن الشغل في المدن الذي يرجع دوره إلى عدة أسباب :

- ارتفاع المستوى التعليمي للسكان الحضر.
- الهجرة الريفية.
- سهولة الاشتغال في الريف و ذلك في فئة مساعدي العائلات و يتم ذلك عن طريق تعاون العائلة في خدمة الأرض ، رغم وجود أفراد من بينها لا يتقاضون أجرا.

2.1- أنها بطالة الشباب : إن الفئة الأكثر من الفئة العمرية الأكبر سنا ، و هذا راجع إلى عدة أسباب :

- إن حجم الفئة العمرية الأقل سنا هي أكثر من الفئة العمرية الأكبر سنا (هذا راجع إلى الوفيات).
- معظم أفراد هذه الفئة دخلوا أول مرة سوق الشغل و خاصة الفئة الأولى و بالتالي يصعب عليهم إيجاد وظيفة نتيجة الخبرة الناقصة.
- إن طول فترة البحث عن العمل لها أثر مباشر على العمل ، كلما كانت الفئات أقل سنا كلما كانت فترة البحث قصيرة للفئات الأخرى و كلما كان معدل البطالة كبير.
- الخروج المبكر من التعليم غالبا ما يؤدي بانتقال الأفراد من السكان الغير نشطين إلى السكان النشطين.

3.1- أنها بطالة طويلة الأجل : بما أن معدل البطالة أصبح يتزايد من سنة على أخرى معناه أن عدد الباحثين عن الشغل أصبح في تزايد مستمر ، و الذي يؤثر في طول فترة البحث عن العمل [1].

4.1- أنها بطالة محبطة : بدليل أن نسبة كبيرة من العاطلين لم يتخذوا إجراءات جدية في البحث عن العمل ناهيك عن الذين خرجوا من سوق العمل ليأسهم من وجود وظيفة و بالتالي فإن معدلات البطالة ليست حقيقية لأنها لم يأخذ في الحسبان البطالة المحبطة حتى أولئك الذين لهم مستوى علمي ثانوي و ما فوق ، هم الذين يشكلون القوة العاملة للباحثين عن مناصب شغل ، و ما يؤكد هذه

---

[1] **دور م ص م في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، " مذ كرة تخرج لنيل شهادة ليسانس" ، من إعداد الطلبة عيسى بختاش كريمة، بلقاسم فيلالي نصيرة ، بن حمادي نادية، دفعة 2007. ص 106 . 108**

النتيجة الظاهرية هو توزيع طلبات العمل المسجلة في معظم الوكالات الخاصة بالتشغيل حسب المستوى التعليمي ، حيث نجد الأفراد الذين ليس لهم مستوى تعليمي أقل من نسبة الذين لهم مستوى ابتدائي أو متوسط أو ثانوي[1].

2. أسباب البطالة.

للظاهرة أسباب كثيرة لدراستها تعقدباستخدام ميكانيزمات تحريك الاقتصاد و علاقة ذلك بالتشكيلة الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع.

1.2- العمل الديمقراطي : يعتبر من أهم الأسباب المساعدة على ارتفاع معدلات البطالة ، إذ أصبح سوق العمل عاجز عن استيعاب العدد المتزايد من المتخرجين سواء من المنظومات التربوية أو مراكز التكوين المهني.

2.2- غياب التنسيق في سوق العمل : إنها المشكلة الرئيسية في جهاز التخطيط و لدى الجهات المسؤولة عن ذلك و المتمثلة في عدم القدرة على التحكم في اليد العاملة المتكونة و يرجع السبب :

- في انعدام التكوين أو التوجيه من أجل التكوين : توجيه الطالب الجامعي دون مراعاة رغباته.
- في سوء استغلال مناصب الشغل المتاحة : مناصب لا تتلاءم مع التكوين المتحصل عليه.

3.2- الدور التكنولوجي: أدت الممارسات الاقتصادية التي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة إلى تراجع الطلب على العمل بسبب استيراد الآلات و طرق استعمالها أمل كيفية اختراع الآلة فتبقى حكرا على بعض الدول .

إن السبب الجوهري الذي أدى إلى تعطل الباحثين عن الشغل و الذين سبق لهم العمل ، هو التسريح الجماعي للعمال إما بتقليص مناصب الشغل أو الطرد الجماعي أو إنهاء نشاط الشركة و تصفيتها ، و هذا يدخل في إطار التعديل الهيكلي الاقتصادي.

4.2- قلة مناصب الشغل : و هذا السبب يتمثل أساسا في قلة مناصب المشاريع و المؤسسات الإنتاجية أو الخدمات الموجودة في البلدة و إهمال الفكرة باعتبارها وسيلة يمكن الاعتماد عليها في توفير الشغل.

إضافة إلى ذلك العديد من العوامل التي تزيد من حدة المشكلة :

[1] دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد نفس من ظاهرة البطالة، مرجع سابق.110

- معدل الركود الاقتصادي.
- سوء الإدارة و عدم كفاءة برامج تخطيط القوى العاملة .
- النقص في رؤوس الأموال و التكنولوجيا الحديثة.
- عدم توفير فرص العمل في الجهات الحكومية رغم حاجة هذه الجهات للتغيير و بالذات في قطاع التعليم و الزراعة.
- تسريح العديد من العمال بعد خوصصة العديد من شركات القطاع العام.
- التركيب العمري للسكان حيث تتراوح نسبة المواطنين الأقل من 15 سنة مابين الثلث و النصف من جملة السكان.
- عدم إقبال المواطنين عن العمل اليدوي نتيجة انخفاض معدلات الأجور .
- أشكال التعويض عن البطالة و قوانين العمل...
- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم.
- التزايد المستمر في استعمال الآلات و ارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل و تسريح العمال[1].

المبحث الثاني: النظريات الإقتصادية المفسرة للبطالة

[1] **د.بشير عبد الكريم ، محددات البطالة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، سنة 2003.**

لقد عالج الفكر الإقتصادي على إختلاف مدارسه ومذاهبه ظاهرة البطالة كل حسب وجهت نظره، وفي هذا المبحث سنسلط الضوء على أهم الأفكار التي جاءت بها كل مدرسة.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية

تعتبر المدرستان الكلاسيكية الكينزية من المدارس السباقة في معالجة ظاهرة البطالة .

- **النظرية الكلاسيكية:**

تعد المدرسة الكلاسيكية من أهم المدارس الاقتصادية ، التي كان لها الفضل في تحليل مشكل البطالة في النظام الرأسمالي، كما تعتبر المنبع الرئيسي الذي انبثق عنه عدة نظريات . و أهم الفروض لهذه النظرية:

- اعتقادهم بوجود قوة خفية تتحكم في تسيير الأمور.
- آمن الكلاسيك بالحرية الاقتصادية لمختلف المجالات الاقتصادية .
- المنافسة الكاملة في جميع الأسواق و ما يتبع ذلك من مرونة الأسعار و الأجور.
- قانون تناقص الغلة.
- تعتبر النقود عند الكلاسيك مجرد وسيلة للتبادل و أداة للحساب و تسوية المدفوعات.

1- توازن سوق العمل عند الكلاسيك :

ينطلق التوازن الكلاسيكي الكلي من دالة الإنتاج و التي بين حجم الإنتاج الكلي و المتغيرين الأساسيين: العمل (E) و رأس المال (K) و يعبر عنها $Y= y(K, E)$.

و على اعتبار K ثابت في المدى القصير تصبح الدالة : $Y= y(E)$.

حيث أن :

Y:حجم الإنتاج.

E:حجم العمل المستخدم.

حيث أن هذه الدالة تتزايد بالنسبة لعنصر العمل، غير أن تلك الزيادة تكون بمعدل متناقص.

- هذه النظرية تعتبر الأساس في تحديد الأجور عن طريق تفاعل قوى العرض و الطلب. إن حجم العمالة و أجر التوازن يتحددان بتقاطع منحنى العرض و الطلب على العمل في السوق.

أ- الطلب على العمل :

نشير في البداية أن دالة الطلب على العمل تتحدد بمعدل الأجر الحقيقي ، بعبارة أخرى أن طلب العمل عند الكلاسيك Ed تابعا متناقصا لمعدل الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ أي أن : $E^d = D\left(\frac{W}{P}\right)$

حيث يستمر العمل بأصحاب المشروعات في طلب كميات إضافية من العمل لحد تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر، أي:

$$pmp_E = \frac{W}{p} \quad \text{أو} \quad Vpmp_E = W$$

أي الإنتاجية الحدية العينية للعمل تساوي معدل الأجر الحقيقي.

وعليه فإن حجم العمالة المطلوبة يرتفع في الاقتصاد عندما ينخفض المستوى الحقيقي للأجور و يمثل بالشكل التالي: **الشكل (1) : الطلب على العمل عند الكلاسيك**

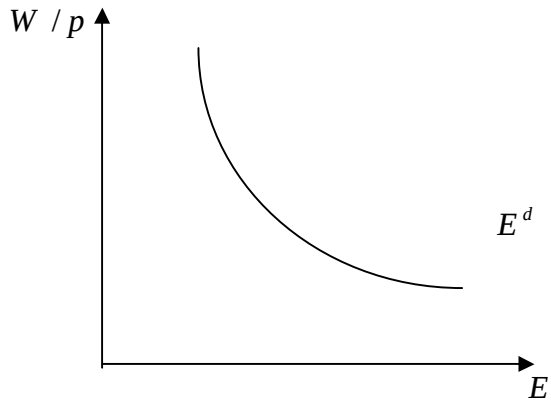

من هذا الشكل يتضح أن الطلب على العمل يزداد بتخفيض الأجر الحقيقي سواء بخفض الأجر الاسمي و تثبيت الأسعار أو برفع الأسعار و ثبات الأجر الاسمي.

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، ص 335

ب- عرض العمل:

يرتبط عرض العمل الكلي طرديا بمعدل الأجر الحقيقي ، أي أنه دالة متزايدة لمعدل الأجر الحقيقي، فالعمال يقومون بعرض قوة عملهم في سوق العمل و يسعون الى تعظيم دخولهم بنفس الطريقة التي يعمل بها المنتجون على تعظيم ربحهم(1) ، و من ثم يمثل الأجر التعويض الذي يطلبونه مقابل الإجهاد الذي و فقدان وقت الفراغ و الذي يطلق عليه الجهد الحدي و الذي يتحمله الفرد مقابل قيامه بالعمل . و يمكن التعبير رياضيا على ما سبق :

$E^0 = O\left(\frac{W}{P}\right)$ حيث $\frac{dE^0}{d\left(\frac{W}{P}\right)} > 0$ - - . و يمكن التعبير عن هذه العلاقة من خلال الشكل(2)

الشكل (2): عرض العمل عند الكلاسيك

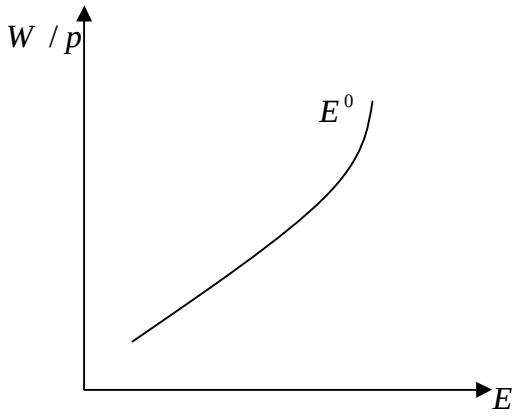

المصدر: ضياء مجيد الموسوي،النظرية الإقتصادية، ص 337

ج/ التوازن بين عرض العمل والطلب عليه :

تحت الفرضيات التالية : الفترة القصيرة الأجل ، المنافسة التامة ، السعي وراء تحقيق أكبر ربح ممكن من طرف المنتجين ، تحقيق أكبر دخل ممكن من طرف العمال يمكن. القول أنه يوجد حل واحد يحقق لنا التوازن في سوق العمل ، الذي نحصل عليه عند نقطة التقاء منحنى العرض والطلب ، هذه النقطة تحدد لنا حجم التوازن للعمالة ومعدل التوازن للأجر الحقيقي و الشكل التالي يبين هذا عندما يتحقق التوازن فإن البطالة التي يحتمل وجودها لا يمكن أن تكون بطالة إجبارية وإنما بطالة اختيارية [1].

و يمكن ترجمت الشرح السابق من خلال **الشكل (3):** توازن سوق العمل عند الكلاسيك

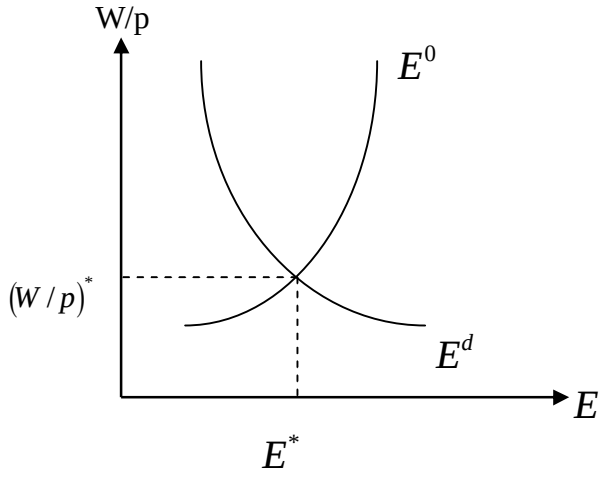

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصادية،ص 337

[1] **ضياء مجيد المسوي ، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992، ص 337.**

د/ البطالة عند الكلاسيك :

لقد استبعد الكلاسيك حدوث بطالة ، في حالة اقتصاد يتميز بالتشغيل التام ، وإن حدثت فهي بطالة اختيارية وعلاجها سيكون من خلال انخفاض الأجور ليحدث بذلك تناقص بين العمال للحصول على فرص عمل ، وهي تنشأ لتفضيل العمال التعطل على أن يقبلوا بالأجور المنخفضة السائدة ، كما لم يستبعدوا وجود بطالة جزئية ناتجة عن الأخطاء التي ربما يقع فيها رجال الأعمال عند تقدير أحجام الطلب والإنتاج أو نتيجة لتغير أذواق المستهلكين ولتوضيح ذلك لدينا المخطط التالي:

مخطط رقم (1) : انخفاض الأجور يرفع من حجم الشغل (المقطع الليبرالي)

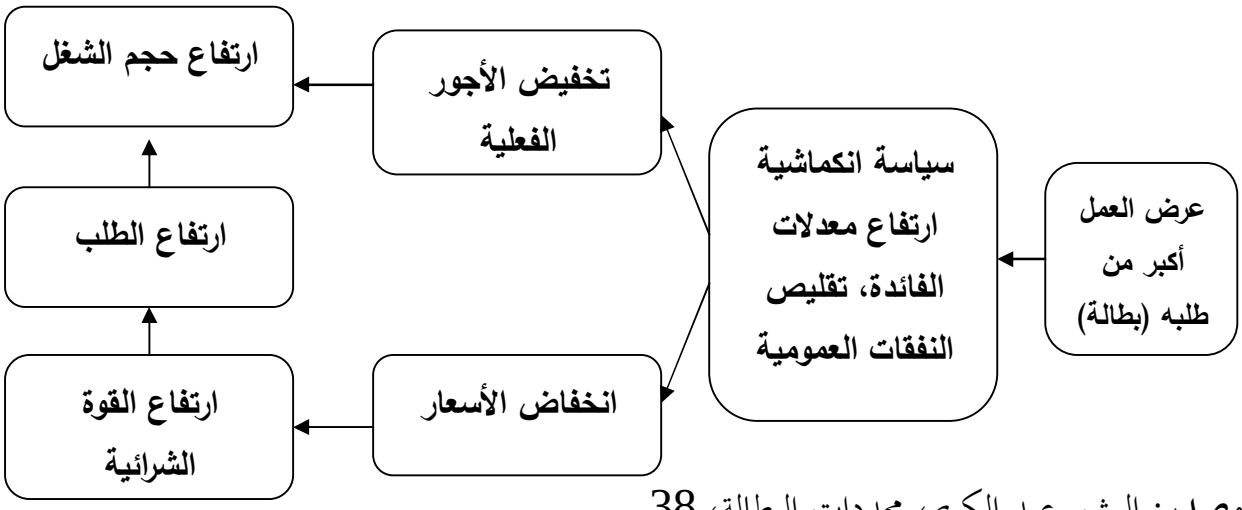

المصدر: البشير عبد الكريم، محددات البطالة، 38

- **النظرية الكينزية للبطالة :**

يرتبط مفهوم البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي ، إذ يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون حصول أي انخفاض في أجورهم النقدية من أجل تحقيق رفع مستوى الاستخدام ، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء الأجر النقدي ثابتا . وعلى ذلك يتقبل العمال انخفاض أجورهم الحقيقية نتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار لكن لا يتقبلون فهذا الانخفاض نتيجة انخفاض أجورهم النقدية .

1. توازن سوق العمل عند كينز:

بالإضافة إلى فرضيات المدرسة الكلاسيكية ، فقد فرض كينز أن المستوى العام للأسعار ثابت ، يعني ذلك أن العرض الكلي يكون ذا مرونة لانهائية وبالتالي فإن جانب العرض قد أهمل وأصبح الطلب الكلي هو المحدد لمستوى الناتج والدخل . وبما أن التوازن في سوق العمل يحدث عند التقاء كل من منحنى عرض العمل والطلب عليه .

أ/ الطلب على العمل :

إن الطلب على العمل عندك كينز لا يختلف على الطلب على العمل عند الكلاسيك ، ويصدر طلب العمل من المنتجين ويرتبط هذا المعدل بالأجر الحقيقي وبعبارة دقيقة يعتبر الطلب على العمل) E^d (عند الكينزيين تابعا متناقصا لمعدل الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{p}\right)$ أي أن : $E^d = D\frac{W}{p}$

W : معدل الأجر الاسمي.

P : المستوى العام للأسعار.

ويكون منحنى الطلب على العمل عند كينز مشابه لمنحنى الطلب على العمل عند الكلاسيك.

ب/ عرض العمل :

ينحصر الفرق بين كينز وبقية التقليديين في دالة عرض العمل ، ويبرز هذا في نقطتين أساسيتين :[1]

☜عرض العمل عند كينز يرتبط بمعدل الأجر الاسمي وليس الحقيقي وهذا راجع لسببين :

الأول : هو اعتبار أن عرض العمل يتحدد بالأجر الحقيقي معناه أن العمال لا يتعرضون إلى ما يسمى بالخداع النقدي ، وهذا غير صحيح لأن معدل ارتفاع الأجر الاسمي يؤثر في سلوك العمال .

الثاني : هو أن الفرضية التقليدية تستلزم تغير الأجور الحقيقية والأجور الإسمية بشكل متناسب . لكن ليست هناك أية حتمية في أن يكون الأمر كذلك لأن المستوى العام للأسعار يرتبط بكمية النقد المتداولة أما الأجور فتتحدد في سوق العمل .

☜ بينما يعتبر التقليديين أن معدل الأجر الحقيقي مرن في الاتجاه النزولي والصعودي فإن كينز يبين أن معدل الأجر الاسمي مرن في اتجاه واحد فقط نحو الارتفاع مع وجود حد أدنى لا يمكن أن يتعداه .

وبناءا على ما سبق نكتب دالة العرض على الشكل التالي :

---

[1] **البشير عبد الكريم، محددات البطالة دراسة اقتصادية قياسية حالة الجزائر، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي ، 2003، ص 38،39.**

$E^0 = O(w) \Leftrightarrow W = w_0 + W(E) \rightarrow (1)$

الشرط الأول معناه أن عرض العمل هو تابع متزايد لمعدل الأجر الاسمي.

الشرط الثاني معناه وجود حد أدنى للأجر لا يمكن تعديه والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل(4) : عرض العمل عند كينز

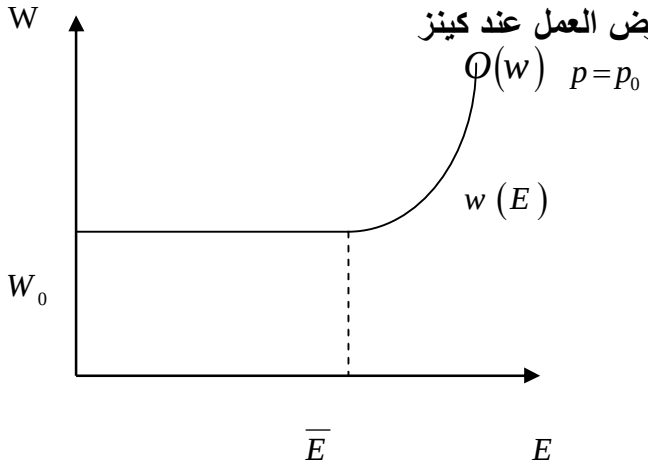

المصدر:ضياء مجيد الموسوي النظرية الإقتصادية، ص342

من خلال هذا المنحنى نلاحظ أن دالة العرض للعمل: $E^0 = O(w)$ يعتمد اتجاه المنحنى المعبر عليها على معدل الأجر النقدي w_0 و مستوى السعر $p = p_0$، إذ يشير المنحنى الأفقي إلى مقدار $\overline{E}$من وحدات العمل المعروضة عند مستوى الأجر النقدي W_0ومستوى السعر p_0و للحصول على المزيد من وحدات العمل التي تفوق الكمية السابقة لا بد من رفع الأجر النقدي

ج/ التوازن بين العرض والطلب:

يتحقق التوازن عندما يساوي العرض للعمل مع الطلب عليه أي: $E^0 = E^d$ لكن E^0 هو معدل الأجر النقدي (الاسمي)،

$$E^0 = O(w) \Leftrightarrow W = w_0 + W(E) \rightarrow (1)$$

ولكي ينتقل من الأجر الاسمي إلى الأجر الحقيقي نقسم المعادلة (1) على (p) الذي يمثل المستوى العام للأسعار وهو ثابت: $\frac{W}{p} = \frac{W_0}{p} + \frac{W(E)}{p}$

ويمكن التعبير عن هذه المعادلة من خلال **الشكل رقم (5): نقطة التوازن عند كينز**

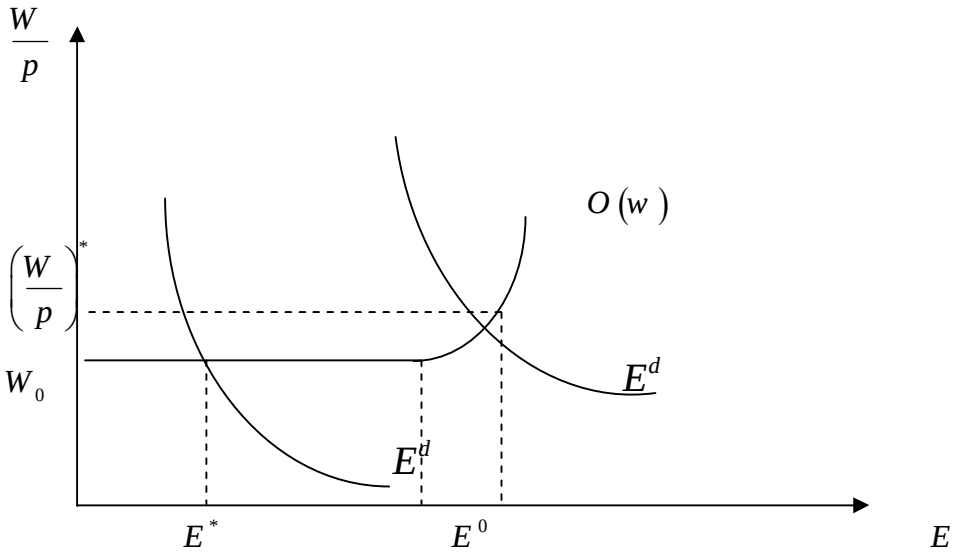

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصادية،ص343

من خلال الشكل رقم (5) نلاحظ أنه:

1- إذا كانت دالة الطلب على العمل هي E^d ، فإن نقطة التوازن هي $\left(\left(\frac{W}{p}\right)^*, E^*\right)$ التي تمثل مستوى العمالة ومعدل الأجر الحقيقي على التوالي، في هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل.

2- إذا كانت دالة الطلب $E^{d'}$، فإن نقطة التوازن هي : $\left(\left(\frac{W_0}{p}\right)^*, \frac{E^{*'}}{E}\right)$ حيث يكون الاقتصاد عندها في حالة الاستخدام غير الكامل ، ومستوى البطالة يساوي $(E - E^*)$ أي أن سوق العمل يواجه فائض من عرض العمل ومنه السوق يعاني من حالة البطالة.

وبالتالي نخلص إلى أن سوق العمل الكينزية لم تخلو من البطالة والتي يطلق عليها البطالة الإجبارية وعادة تحصل عندما يرغب العمال العاطلين عن العمل في أداء العمل عند مستوى الأجر الحقيقي السائد إلا أن فرص العمل غير متوفرة أمامهم [1].

المطلب الثاني : النظريات الحديثة للبطالة

بعد عجز النظريتين الكلاسيكية والكينزية عن تفسير معدلات البطالة المرتفعة بعد السبعينات ظهرت نظريات حديثة لتفسيرها أهمها :

1- نظرية أجر الكفاءة :

إن هذه النظرية تقوم على فكرة وهي أن أصحاب العمل يقومون بمنح أو دفع أجور مرتفعة عن الأجور التوازنية في السوق للعمال وذلك قصد تشجيع العمال على زيادة إنتاجهم مما يزيد من عرض العمال لقوة عملهم وبالتالي تظهرت البطالة والهدف من ذلك :

الشكل(6): أجر الكفاءة

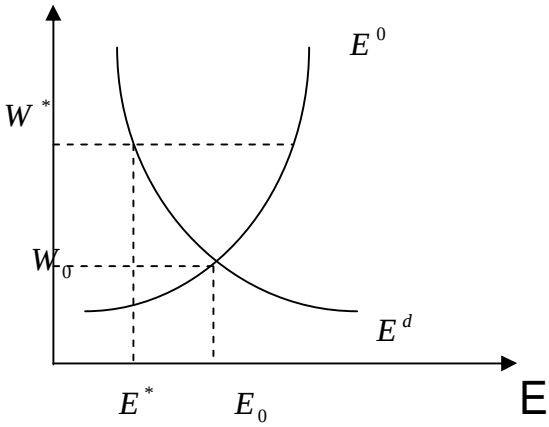

- الرغبة في اجتذاب العمال ذوي المهارات العالية .
- تشجيع العمال على البقاء .
- زيادة إنتاجية العمل وهذا باعتبار أن الأجر المرتفع وسيلة فعالة لزيادة إنتاجهم.

نوضح ذلك في الشكل(6):

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصادية،ص343

ينتج عن رفع W_0 إلى W^* بطالة تقدر بـ E^*E_0 وه\هـ البطالة ناتجة عن رفض المؤسسة تخفيض الأجر إلى أجر التوازن الأقل من أجر الكفاءة W^*. وبالتالي تعمل المؤسسة على اختيار العمالة الكفأة ، أما العمالة ذات الإنتاجية القليلة معرضة للبطالة.

2- نظرية البحث عن العمل :

[1] ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق، ص 343.

تعتمد هذه النظرية التي ظهرت في السبعينات على تفرغ كامل الأفراد لجمع المعلومات اللازمة ، وتمثل بذلك البطالة المشاهدة في المجتمع رغبة في ترك الأفراد لوظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل المناسبة لقدراتهم والأجور المعطاة وتعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية :

- الباحثين على العمل على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.
- هناك أجر أدنى ولن يقبل الباحث الحصول على أقل منه ويقبل أجرا أكثر منه.
- إن البطالة حسب هذه النظرية هي بطالة اختيارية، وتنتشر بين فئات الشباب الداخلين إلى سوق العمل بسبب كثرة تنقلاتهم لجمع معلومات خاصة بذلك.

3- نظرية اختلال التوازن:

ظهرت هذه النظرية على يد الفرنسي Malinvaud في محاولة لتفسير ارتفاع معدلات البطالة في السبعينات بالدول الصناعية[1] .

تعتمد هذه نظرية على استحالة تحقق التوازن في سوق السلع وسوق العمل، كما تعتمد على دراسة العلاقات القائمة بين السوقي السلع والعمل في تفسير البطالة.

وفي هذا الصدد نلاحظ وجود نوعين من البطالة :

النوع الأول : يظهر هذا النوع من البطالة في حالة اختلال بين كل من سوق العمل وسوق السلع ، يؤدي إلى وجود فائض عرض في سوق السلع مع قصور الطلب في سوق العمل ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل بتشغيل إضافي لوجود فائض في الإنتاج . ويشبه هذا النوع من البطالة البطالة عندك كينز .

النوع الثاني : حالة وجود عرض أقل من طلب السلع ، وتكمن أسباب البطالة في هذه الحالة في ارتفاع الأجور الحقيقية مما يؤدي بأصحاب العمل إلى عدم زيادة عرض السلع ، وذلك بسبب ضعف مردودية المشار يع الإنتاجية وتسمى بالبطالة الكلاسيكية .

4- نظرية تجزئة سوق العمل:

[1] ـ جميلة بدريسي ، تكنو لوجيا المعلومات و أثرها على الشغل ـ رسالة ماجستير 1992 ، جامعة الجزائر، ص 19

في هذه النظرية لا يمكن أن نجد إلا نوعين من البطالة، هما البطالة الإرادية الناجمة عن رفض العمال للعمل بالأجور المحددة في السوق، والبطالة الانتقالية الناجمة عن تكيف العرض مع الطلب.وإذا كان العرض وهو المحرك الأساسي للطلب فعند أي مستوى سيجدد العرض نفسه ؟

فبالنسبة للكلاسيك من غير الممكن حدوث نقص في الطلب وإفراط في العرض وبالتالي سيكون من فائدة المنتجين الاستمرار في استخدام عوامل الإنتاج المتاحة للاقتصاد ، وما دام ذلك يحقق ربحا لهم ، وتؤدي المنافسة بينهم إلى زيادة الإنتاج وإلى التوسع في حجم الناتج القومي ، وإلى تحقيق العمالة الكاملة تلقائيا ، بشرط أن يقبل العمال الأجور التي تحدد وفقا للسوق في ظل المنافسة الكاملة مهما بلغ انخفاضها ، وأن يقبل أصحاب رأس المال أسعار الفائدة المحددة عن طريق العرض والطلب .

النظرية الكينزية [1]:

يرى كينز أن الطلب هو الذي يخلق العرض وليس العكس وبهذا الموقف يقطع كل علاقة له بالاقتصاد الكلاسيكي، والبطالة يمكن تفسيرها عند كينز بالتسلسل التالي:

الطلب ← الإنتاج ← التشغيل ← مستوى البطالة.

وتمثل الرابطة الأولى أصالة المفهوم الكينزي والمسماة بنظرية الطلب الفعال ويمكن تفسير ذلك من خلال المخطط التالي :

مخطط رقم (2): انخفاض الأجور يزيد من مخاطر البطالة(المقطع الكينزي

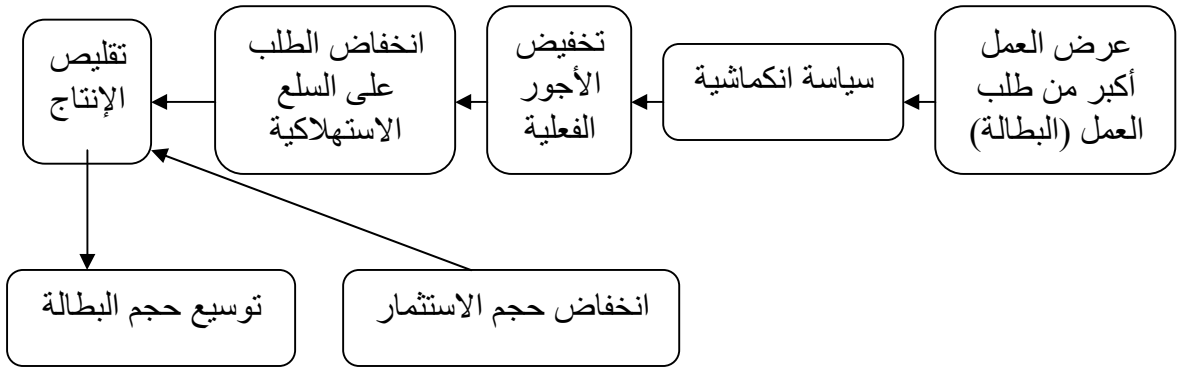

المصدر: البشير عبد الكريم، محددات البطالة، ص 40

فكينز لا يعتبر إذن أن حجم العمالة تعتمد على حركة الأجور وإنما على حركة الطلب الفعال أي بالرغم من أن انخفاض العمالة يتوافق مع حصول العمال على أجور تعادل من حيث القيمة كمية

[1] **جميلة بدريسي ، تكنو لوجيا المعلومات وأثرها على الشغل، مرجع سابق، ص 20.**

أكبر من هذه البضائع الاستهلاكية ، إلا أنه ليس من المحتمل أن يؤدي بالعمال لطاب كمية أكبر من هذه البضائع ، كما أنه لا يمكن اعتبار استعداد العمال لقبول أجور نقدية منخفضة كحل حتمي للبطالة ، فعلى عكس ما يتصوره الكلاسيك إذن فالبطالة سنوات الثلاثينات لا ترجع للأجور المرتفعة ، ولكن على العكس لضعف الطلب والذي كان من الممكن محاربته بالارتفاع المتعمد للمستوى الإجمالي للاستهلاك ، وارتفاع النفقات العمومية مثلا والعجز في الميزانية ، ولتحقيق الشغل الكامل لابد من الاستئنافات المعتبرة للاستثمارات كما يبين المخطط التالي :

مخطط رقم (3): تحقيق الشغل الكامل عند كينز[1]

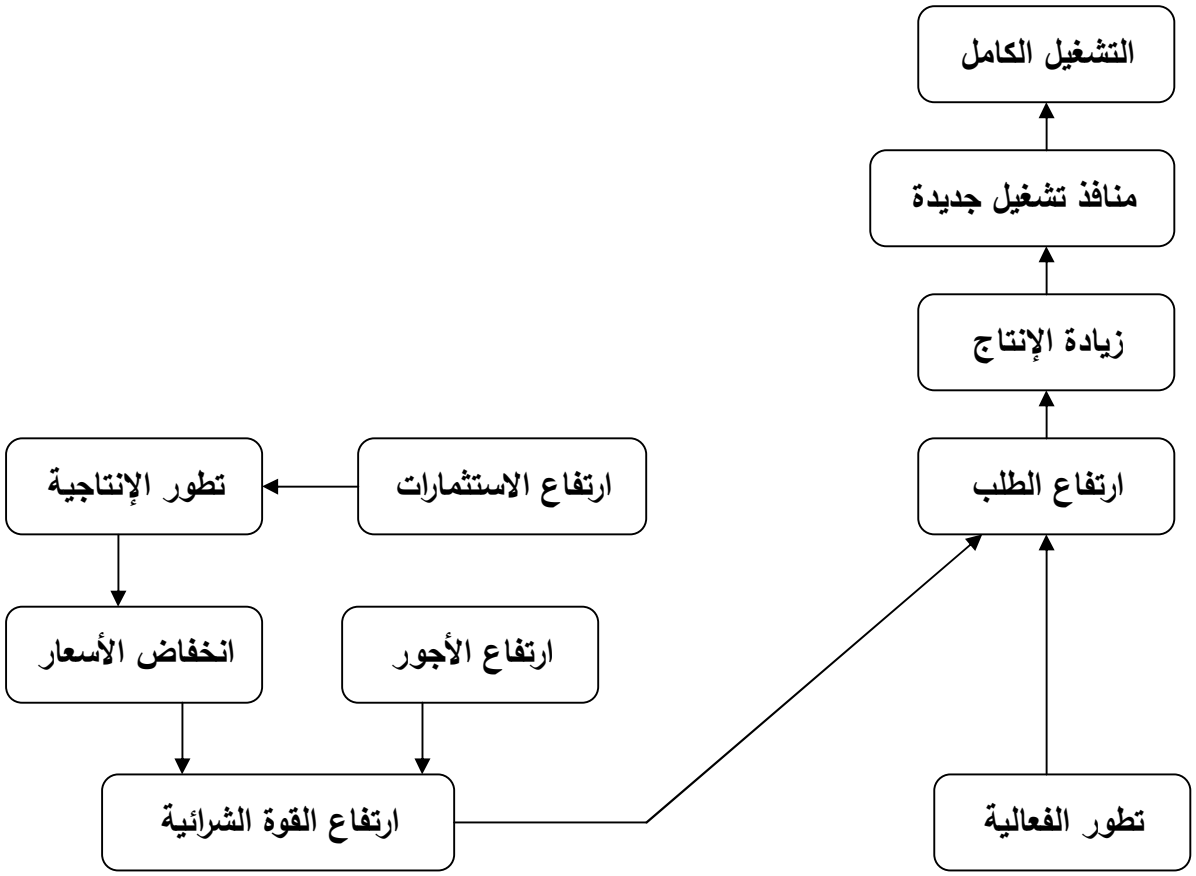

المصدر: البشير عبد الكريم ، محددات البطالة ، ص 42

بالرغم من الشقوق البالغة للأفكار الكينزية بعد الحرب العالمية الثانية إلا أنه لوحظ ارتفاع الاختلافات والبطالة في أواخر سنوات الستينات والتي لم تتمكن الأفكار الكينزية من امتصاصها

[1] **جميلة بدريسي ، مرجع سابق، ص 21.**

والرجوع إلى الأفكار الكلاسيكية وذلك بإعادة الاهتمام بميكانزمات التعديل في سوق العمل وظهور مفاهيم جديدة من هذا المنطلق .

*** نظرية عدم التوازن [1]:**

لقد حاول اقتصاديون فرنسيون من بينهم "بناسي" وخاصة" مالفو" اقتراح مفهوم جديد للبطالة وذلك انطلاقا من الدمج النظري للأفكار الكينزية مع كلاسيكية ، ويعاتب اقتصاديو مدرسة عدم التوازن زملائهم الكلاسيكيينفي أخذهم مرونة الأسعار في تحقيق التوازن العام للأسواق ، فإذا رجعنا إلى أفكار كينز نجده يدرس مواقف التوازن أو عدمه في إطار كون الأسعار ثابتة في دراسته لنظرية البطالة ، وبين "مالفو" عدة حالات ممكنة لعدم التوازن وهذا ما يسمح بالتمييز بين نظامين مختلفين من البطالة : البطالة الكلاسيكية والبطالة الكينزية ، وتبحث نظرية عدم التوازن عن وصف عمل الأسواق في إطار صرامة الأسعار في المدى القصير وكيف أن عدم مرونة الأسعار تؤدي إلى اختلالات في سوق السلع التي تؤثر بدورها على سوق العمل مسببة بذلك البطالة :

ويتضح في الجدول رقم(4) الوضعية التي فيها يكون عرض العمل من طرف العمال يتجاوز طلب العمل من طرف المؤسسات، أي حالات عدم التوازن:

مخطط رقم (4): حالات عدم التوازن

	سوق السلع	
سوق العمل	طاقة الإنتاج غير الكافية	طاقة الإنتاج الفائضة
	العرض أقل من الطلب بطالة كلاسيكية	العرض أكبر من الطلب بطالة كينز ية

المصدر: جميلة برديسي ، تكنو لوجيا المعلومات و أثرها على الشغل، ص 22

ومن هنا كانت محاولة كينز إظهار وجود متغيرات أخرى تحكم تذبذبات مستوى التشغيل ، أهمها حجم الاستثمار ، وينطلق في تحليل العوامل إلى تحديد مستوى الاستثمار ويعالجه كوسيلة في تكوين

[1] **جميلة بدريسي ، مرجع سابق، ص 22.**

الدخل ويتجاهل تأثير هذا المتغير على القدرة الإنتاجية للاقتصاد بصفة معاكسة عندما يحلل كينز الاستثمار بالنسبة للفترة الطويلة فتنعكس النظرة .

*** النظرية النقدية [1]:**

إن هذا التيار النقدي فسر البطالة الدورية من خلال عوامل النقدية بحتة ، ورأى أن علاج هذه الظاهرة يتطلب استخدام أدوات السياسة النقدية ، وبسبب إيمان أنصار هذه المدرسة بالأفكار الكلاسيكية التي ترى أن النظام الرأسمالي هو نظام يتمتع بالقدرة على الاستقرار الداخلي أي وجود آلية داخلية تلقائية لتصحيح الاختلالات دون الحاجة إلى ضرورة تدخل الدولة ، زيادة إلى اعتقادهم بصحة قانون الأسواق "لساي" ورأى أنصار هذه المدرسة أن ما يحدث من تقلبات في مستويات الدخل والتوظيف يرجع إلى أخطاء السياسة النقدية أو التدخل الحكومي في آليات السوق ، وسنتطرق إلى آراء بعض النقديين منهم الاقتصادي البريطاني "R.G.howttery"والاقتصادي الأمريكي "Fréedman" وخصوصا على البطالة.

*** نظرية R.G howttery :**

تعتبر ظاهرة الدورة الاقتصادية ظاهرة نقدية وهناك ثلاثة اطراف أساسية في إحداثها (المستهلكون ، التجار ، البنك) حيث يقوم المستهلكون بتلقي الدخل وإنفاقه على الاستهلاك ، أما التجار فإنهم يقومون ببيع السلع والقيام بتخزينها وإصدار الأوامر للمنتجين للقيام بالإنتاج ، أما البنوك فتتسلم الودائع من الأفراد وتسلمها للمشترين كما تقوم بخلق النقود .

يتعامل التجار أو التاجر مع البنوك لتحويل مخزوناتهم السلعية ، وعند الاقتراض يقومون بدفع أسعار السلع التي طلبوا من المنتجين إنتاجها ، وبالتالي تذهب النقود المفترضة من التجار إلى المنتجين ، الذين يقومون بإعادة إنفاقها على أصحاب عوامل الإنتاج واستخدامها في الائتمان المصرفي الذي تخلفه البنوك ، ويجب تعادلها مع الكمية التي تنتجها البنوك مع التداول ، ولأن نسبة الأرصدة النقدية للمستهلكين والتجار رغم إنفاقهم الجاري تظل ثابتة وأن التغير في الإنفاق النقدي يؤثر في الطلب الكلي ويعتقد صاحب هذه النظرية أن تغير سعر الفائدة يمثل التكلفة الرئيسية التي يجب على التجار أخذها

[1] **حاكمي بوحفص، السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الكلية، رسالة ماجستير 2000 الجزائر ، ص 21.**

بعين الاعتبار عند القيام بتكوين مخزوناتهم السلعية ، لأنها عنصر رئيسي في تحديد أرباحهم ، وتظهر البطالة على الشكل التالي :

إذا استطاعت البنوك إعادة أرصدتها واحتياطاتها السائدة أثناء الركود وأن كمية النقود قد زادت بشكل عام نتيجة زيادة كمية إضافية من الذهب إلى داخل البلاد ، نتيجة م حققه الميزان التجاري من فائض مما يؤدي إلى اتساع حجم الاحتياطات البنوك ، في هذه الحالة تقوم البنوك بتخفيض سعر الفائدة على القروض بهدف تحقيق الربح مما يؤدي إلى زيادة حجم المخزون السلعي ، وتباعا لذلك يقوم المنتجين بمواجهة هذه الطلبات الإضافية بزيادة خطط الإنتاج وتأجير المزيد من عناصر الإنتاج (الأرض العمل ، رأس المال) وبالتالي توزيع هذه القروض على أصحاب هذه العناصر التي يستخدمونها كمداخيل ناتجة عن شراء السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى تقليل حجم المخزون السلعي لدى التجار مما يشجعهم على المزيد من القروض ، ويقوم المنتجين بزيادة الدخل والإنفاق على الاستهلاك فيقل المخزون السلعي وهكذا تحدث موجة تراكمية مدفوعة من الانتعاش وبالتالي تزيد فرص التوظيف .

*** نظرية فريدمان [1]:**

إن نقطة انطلاق تحليله في هذا المجال هو الاعتقاد بالطبيعة المستقرة للنظام الرأسمالي وأنه غير معرض لظاهرة البطالة و التضخم إلا من خلال التقلبات التي تحدث الرصيد النقدي أو بعبارة أخرى التقلبات التي تحدث في مستوى الدخل ، الناتج والتوظيف .

وأما إذا كان الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل فإن السياسة التوسعية سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج الحقيقي ، مما يؤدي إلى أن ظاهرة البطالة تقل نتيجة تشغيل الطاقات العاطلة من جهة ومرونة الجهاز الإنتاجي في هذا المستوى من جهة أخرى .

ففي اعتقاده ترجع البطالة إلى تدخل الدولة في الاقتصاد بالطريقة التي تؤدي إلى خلل في كافة آليات الأسعار في سوق العمل ويرجعون ذلك إلى تبني الحكومات الرأسمالية هدف التوظيف الكامل ، أما في الوقت الحالي فإن نقابات العمال وعائدات البطالة التي تمنحها الدولة كلها تعطل من فعالية سوق العمل ويعتقدون أن برامج الحماية الاجتماعية تؤثر سلبا على حوافز العمل وتعطل قوانين السوق ، ولذلك تراهم ينادون بضرورة إلغائها بهدف إرجاع الحيوية إلى سوق العمل كما يرى أنه ليس من الحكمة تبني فكرة التوظيف الكامل وخاصة على الطريقة الكينزية التي أهملت في اعتقادهم فكرة المعدل الطبيعي

[1] **حاكمي بوحفص، السياسات الإقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الكلية، مرجع سابق ، ص 24.**

للبطالة ، وهو المعدل الذي يتناسب مع حالة الاستقرار النقدي وأن أية محاولة لتخفيض معدل البطالة دون هذا المستوى تؤدي إلى آثار سلبية وخاصة التضخم وعدم الاستقرار الذي يتم تمويله عن طريق زيادة كمية النقود المتداولة ويترتب على هذه السياسة الاقتصادية التي يجب تطبيقها من أجل الوصول إلى الاستقرار النقدي ضمان سريان معدل البطالة الطبيعي .

المبحث الثالث: قياس ظاهرة البطالة وأساليب علاجها

بعد التعرف على ظاهرة البطالة والأسباب التي تدفع بالإقتصادالى الوقو ع في هذه المشكلة العويصة، وبعد التطرق إلى أهم النظريات المفسرة للبطالة لا بد من إعطاء الكيفية التي تحسب بها وتقاس بها معدلات البطالة لكي يتمكن الإقتصاد من إيجاد حلول لهذه المشكلة ووصف العلاج.

المطلب الأول: قياس البطالة ومعدلاتها

إن حجم البطالة يساوي إلى الفرق بين السكان النشطين والسكان المشتغلين.

$$STR=PA-E$$

إن القانون أعلاه يمكن كتابته بالطريقة التالية :

$$STR=TA(PAT)-E$$

حيث:

TA: معدل النشاط.

PAT: حجم السكان في سن العمل.

يمكن البرهان على أن التغير في مستوى البطالة يكون مساويا إلى:

$$\Delta STR = (TA \times \Delta PAT) + (\Delta TA \times PAT) + (\Delta TA \times \Delta PAT) - \Delta E \rightarrow (2)$$ [1]

إن العلاقة السابقة تحتوي على أربعة حدود وتمثل العوامل المؤثرة في تغيير مستوى البطالة :

* الحد الأول : عبارة عن التغير في حجم السكان في سن العمل مع ثبات معدل النشاط وهذا الحد يمثل العامل الديمغرافي .

* الحد الثاني : عبارة عن التغير في معدل النشاط مع ثبات حجم السكان في سن العمل وهذا الحد يمثل العامل السوسيولوجي أو الاجتماعي .

[1] **دور م ص م في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، " مذ كرة تخرج لنيل شهادة ليسانس" ، من إعداد الطلبة عيسى بختاش كريمة، بلقاسم فيلالي نصيرة ، بن حمادي نادية، دفعة 2007. ص 115**

* الحد الثالث : عبارة عن التغير في معدل النشاط مع التغير في حجم السكان في سن العمل وهذا الحد يمثل العمل السوسيولوجي والديمغرافي في نفس الوقت إلا أن هذا المقدار صغير جدا يمكن إهماله .
* الحد الرابع: يمثل التغير في العمالة الذي يعكس مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي فهذا العامل هو عامل اقتصادي.

فلو قسمنا الحدود الأربعة على التغير في البطالة نحصل على نسبة مساهمة كل عامل إلى البطالة.

$$1=\frac{TA*\Delta PAT}{\Delta STR}+\frac{\Delta TA*PAT}{\Delta STR}+\frac{\Delta TA*\Delta PAT}{\Delta STR}-\frac{\Delta E}{\Delta STR}$$

معدل البطالة:

يعرف معدل البطالة (TC) كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة أي:

$$TC = STR / PA$$ [1]

إذا كان هذا المعدل صغيرا هذا دلالة على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل ، وإذا كانت كبيرا معناه أن سوق العمل في حالة اختلال وعدم استقرار وأن مناصب العمل الشاغرة تملأ بسهولة . هذا المعدل يعكس نسبة المجموعة التي تكون في وقت معين راغبة في العمل لكنها لا تجد الفرصة . لكنه بالضرورة لا يعطي فكرة عن الضيق الاقتصادي الذي يعانيه أفراد هذه المجموعة وذلك لعدة أسباب :

1- إحصاءات البطالة لا تفيدنا عن مستويات كسب العمل الخاص بالأفراد العاملين وعما إذا كانت هذه المستويات تزيد على حد الفقر .

2-هذا المعدل لا يأخذ بعين الاعتبار الذين لا يبحثون عن العمل أو الذين توقفوا عن البحث بعد أن يئسوا من الحصول على الوظيفة ، فهؤلاء الأفراد ليسوا منضمين إلى عدد العاطلين .

3- ينتمي العديد من الأفراد العاطلين إلى أسر بها أكثر من عامل يحقق دخلا، كثيرا منهم من الشباب وعادة ليسوا بالعائل الأول للأسرة.

4- الكثير من الأفراد العاطلين يحصلون على دعم للدخل خلال فترة تعطلهم عن العمل سواء كانت تعويضات حكومية على البطالة أو مدفوعات دائمة من الهيئات الخاصة.

[1] دور م ص م في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، مرجع السابق.ص 116

5- بيانات معدل البطالة تقدم لنا معلومات عن النسبة العاطلة من القوى العاملة ولا تعطينا أي فكرة عن النسبة العاملة من السكان، وإنما معدل العمالة أو معدل الشغل هو الذي يعطينا فكرة عن هذه النسبة.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمعالجة ظاهرة البطالة

لا يرى الاقتصاديو ن البورجوازيون حلا لمشكلة البطالة إلا في اتجاهين أساسيين :

الاتجاه الأول يرى الحل في[1] :

- رفع وتيرة النمو الاقتصادي بشكل يمكن من خلق مناصب الشغل (في البلدان الرأسمالية المعولمة يمكن تحقيق النمو دون خلق فرص الشغل) ، وفي الدول الصناعية لا يمكن الارتفاع عن نسبة 2.5 % بسبب قيود العرض(يتم تدمير النسيج الاقتصادي للعالم الثالث لحل أزمة المركز من خلال سياسات التقويم الهيكلي والمديونية التي من نتائجها تفكيك صناعات العالم الثالث وتحويله إلى مستهلك لمنتجات الدول الصناعية).
- خفض تكلفة العمل أي تخفيض الأجور بشكل يخفض تكلفة الإنتاج ويرفع القدرة على المنافسة وتحقيق الأرباح.
- تغيير شروط سوق العمل يعني المطالبة بحذف الحد الأدنى للأجور ، خفض تحملات التغطية الاجتماعية والضرائب ، وتقليص أو حذف التعويض عن البطالة وتخفيض الأجور وساعات العمل(المرونة في الأجور وساعات العمل) .

الإتجاه الثاني يرى الحل لأزمة البطالة في:

[1] - دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، ص 116

☜ضرورة تدخل الدولة لضبط الفوضى الاقتصادية والتوازن الاجتماعي (عبرت عنه دولة الرعاية الاجتماعية في الغرب). هذا الاتجاه أخذ يتوارى بفعل ضغط اتجاه الأول (العولمة).

أما الحل الجذري لقضية البطالة فيتطلب إعادة هيكلة الاقتصاد على قاعدة التملك الجماعي لوسائل الإنتاج وتلبية الحاجيات الأساسية لكل البشر خارج نطاق الربح الرأسمالي ، أي بناء مجتمع آخر لا يكون فيه نجاح الأقلية في العيش المترف على حساب عجز الأغلبية في الوصول إلى الحد الأدنى من العيش الكريم .

وهذا لن يتسنى دون تنظيم ونظال عبيد النظام الرأسمالي من العمال سواء كانوا مشتغلون أو معطلين. لقد أبانت التجربة التاريخية أن النضال وحده يمكن الإنسانية من العيش الكريم وأنه لا بديل عن بربرية النظام الرأسمالي والتملك الخاص للخيرات سوى إنهاء هذا النظام الطبقي.

خلاصة الفصل الأول:

في الأخير يمكن حوصلة كل ما سبق ذكره في أن البطالة كانت ومازالت ترافق الأنظمة الإقتصادية عبر مسارها التاريخي الطويل، وتعتبر إحدى التحديات الأساسية لهذه الأنظمة ولهذا لم يكن من قبل المصادفة أن يحتل البحث في أسبابها و سبل مواجهتها مكانة مهمة ومتميزة في تاريخ الفكر الإقتصادي على إختلاف مدارسه و اتجاهاته، بهدف فتح نوافذ متعددة للمعرفة نطل منها على البطالة في عالمنا المعاصر وهي نوافذ تتيح لنا رؤية هذه الظاهرة من زوايا مختلفة و بأدوات تحليلية متباينة ومن مواقف إجتماعية متعددة.

الفصل الثاني: أساسيات حول التضخم

تمهيد:

إن التضخم ظاهرة قديمة قدم العصورالأولى وبظهور أولى العملات خلال الحضارات القديمة كالحضارة الرومانية وهذه العملات في تعرض مستمر لتغيرات عديدة في قيمتها وفي قوتها الشرائية.ولعل أهم الأسباب آنذك المؤدية إلى تغير قيمة العملة وما يصاحبه من تغيرات في الأسعار كان راجعا إلى الحروب و الفتوحات وما يتبعه من عمليات سطو و إستلاء على الثروات والمخزون من العملات المعدنية من الذهب و الفضة.

غير أن التضخم أخذ يبرز كظاهرة اقتصادية تخضع لمقاييس علمية في نهاية القرن الـ17، وكان ذلك بعد توسع استعمال النقود الورقية في أمريكا وفرنسا، حيث كان يتعرض العالم من الحين إلى الأخرلموجات تضخمية بشكل يكاد يكون منتظم.ومن ثم بدأ الاهتمام بدراسة التضخم كظاهرة اقتصادية خصوصا بعد الاكتشافات الحديثة لمناجم الذهب عبر مختلف أنحاء العالم خلال القرن الـ 19.

ويعد التضخم الذي واجهه العالم سنوات الحرب العالمية الأولى و الثانية وما تلاهما أسوأ حالات التضخم التي عرفها العالم، إذ أن الأسعار تضاعفت آلاف المرات عن مستواها قبل الحرب، وفي هذا الفصل سنحاول الإلمام بمختلف جوانب الظاهرة، والإجابة عن أهم التساؤلات المتعلقة بها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم

لدراسة الظاهر ة فانه يتوجب علينا التعريف بها و إعطاء مفهومها و أسبابها،وأهم النظريات المفسرة لهذه الظاهرة, وتقدير قياسها وهذا ما سنتناوله في المطالب التالية.

المطلب الأول : تعريف التضخم ,أنواعه وطرق قياسه

- **تعريف التضخم:**

لم يتفق علماء الاقتصاد على تعريف محدد للتضخم يلقي قبولا عاما في الفقه الإقتصادي.

و إستخدام مصطلح التضخم برز كمفهوم نظري يرتبط بالظواهر الاقتصادية التي عانت منها اقتصاديات العالم، ومن أهم هده الظواهر التغير في المستوى العام للأسعار، وقد يشمل مفهوم التضخم معاني وأنواعا منه[1]:

- ✓ **التضخم في الأسعار**: هو عندما ترتفع الأسعار ارتفاعا غير عادي وغير مألوف.
- ✓ **التضخم في الدخل:** هو عندما ترتفع الدخول النقدية للأفراد ارتفاعا غير عادي وغير مألوف ومنها التضخم في الأجور و الأرباح.
- ✓ **التضخم في العملة:** ويشمل كل زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق.
- ✓ **التضخم في التكاليف:**ويشمل الارتفاع الحاصل لأثمان عوامل الإنتاج السائد في أسواق السلع والخدمات.

و قد يشمل مفهوم التضخم معاني وأنواعا أخرى للظواهر التضخمية ولكن ليس بمعنى هدا أن الصلة والروابط بين هده المعاني قوية لدرجة اعتبارها أنها معنى لكلمة التضخم.و إذا كان المعنى الشائع لمفهوم التضخم بين كثير من علماء الاقتصاد و المالية وهو التضخم في الأسعار فان هدا لا يعني أنه التعريف الخاص و المحدد لكلمة التضخم.

فهناك ضوابط وأسس للتعريف بالتضخم، ويمكن تأصيل هده الضوابط و الأسس وإرجاعها إلى معيارين وطبقا لهدين المعيارين فإن التعاريف الخاصة بالتضخم يمكن تصنيفها ضمن هدين المعيارين وهما[2]:

---

[1] - غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية2000ص10-11.

[2] - المرجع أعلاه، ص13.

- الأسباب المنشئة للتضخم.
- الخصائص المتعلقة بالتضخم.

1. **التعريف المبني على الأسباب المنشئة للتضخم**: إن جمع التعاريف الخاصة بالتضخم كانت تندرج تحت هدا المعيار طيلة فترة من زمنية طويلة خاصة في القرن الـ19 وأوائل القرن الـ20 ومنها التعاريف المبنية على النظرية الكمية للنقود، على أن التعاريف التي تندرج تحت هدا المعيار لا تقتصر على تعريف واحد و إنما هناك تعار يف أخرى هي:

التعريف المبني على نظرية العرض و الطلب و كذلك التعريف المبني على نظرية الدخل و الإنفاق.

ـ **التعريف المبني على النظرية الكمية:** كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار فالنظرية الاقتصادية التي سادت المجتمعات الرأسمالية أثناء فترة الكساد الكبير لم تبين عدم ظهور التضخم، وعدم ارتفاع الأسعار مع أنه ألقي في الأسواق كميات كبيرة من النقود المتداولة ومن ثم يمكن طرح السؤال التالي متى يعتبر الفائض النقدي تضخمي. و كذلك فانه لا يمكن وصف الأسواق أثناء فترة الكساد بأنها تعاني من حالات التضخم نتيجة تمويل الحكومات لمشروعاتها الاستثمارية، و إعادة بناء اقتصادياتها مما اقتضى إغراق هده الأسواق بالنقد. فالظواهر التضخمية لم تسيطر على تلك الأسواق ولم تتفشى في تلك المجتمعات التي أغرقت أسواقها بالفوائض النقدية، مما يقتضي التساؤل حول صلاحية هدا المعيار في تحليل التضخم ومن ثم اعتباره أساس لتعريف التضخم وتحديده، ولكن ليس يعني أن هدا المعيار لا يلعب دو را في تعريف التضخم و تحليله[1].

ب- **التعريف المبني على نظرية الدخل:"**فالتضخم هو الزيادة في معدل الإنفاق و الدخل".

فازدياد الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي بسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها، على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات على حين أن انخفاض الإنفاق النقدي يترتب عليه انخفاض الأسعار. حيث افترض " فيزر" لصلاحية هده النظرية كأساس يعرف بموجبه التضخم أن تكون الزيادة في الإنفاق عامة وشاملة وبنسبة تفوق الزيادة في الإنتاج.

لقد أعترض على هده النظرية حيث أنه لا يمكن وصف الرواج وازدياد الدخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلي الرخاء بأنه حالات تضخمية و كذلك مما يرد على هده النظرية كأساس لتفسير

1-غاز ي حسين عناية، مرجع سابق، ص13- 14.

معنى التضخم أنها تفترض ارتفاع الأسعار العامة كلها في المجتمع نتيجة ارتفاع الدخل النقدي القومي ولكن قد يحدث أن ترتفع أسعار بعض السلع دون الأخرى فكيف نفسر هدا الارتفاع؟.

ج . التعريف المبني على نظرية العرض والطلب:"التضخم هو زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار"[1]، ولقداشترط البعض من هؤلاء الاقتصاديين شروطا يجب توافرها لإمكانية تطبيق هذا التحليل

على كلمة التضخم. ومن هؤلاء الاقتصاديين **-أباليرنر-** حيث اشترط شروطا يجب توافرها لإمكانية تطبيق هدا التحليل على كلمة التضخم هو أن يكون ارتفاع الأسعار فجائيا وغير متوقع حتى يكون تضخميا، و كذلك يرى **"بيرو** " بأن التضخم هو ازدياد في النقد الجاهز دون الزيادة في السلع و المنتجات، ويرى **"فمن"** أن التضخم هو ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع و الخدمات المعروضة على المشترين خلال مدة معينة".

على أن هده النظرية لا تسلم من الانتقادات الموجهة لها. فمثلا يعوزها التحديد و الوضوح في تفسيراتها لنشوء الظواهر التضخمية وتحليلها للمقصود من كلمة التضخم، فما المقصود بارتفاع الأسعار هل هو المستوى العام للأسعار في أسواق السلع و أسواق العوامل أو كلا السوقين؟.كذلك في السوق الواحد قد ترتفع أسعار بعض السلع دون أن ترتفع أسعار بقية السلع فهل تحكم بوجود فائض تضخمي في الطلب أو الأسعار، قد يكون هناك فوائض في الطلب فعلا أو فوائض في العرض 'إيجابية أو سلبية' ولكن لا يترتب عليها أي تغيير في مستويات الأسعار أو تغيير طفيف لا يعتد به مما يحق التساؤل في الحكم بوجود ضواغط تضخمية أم لا، كعدم ظهور الضواغط التضخمية نتيجة الإجراءات الحكومية.كفرض التسعير الجبري مثلا و التقنين. ودلك مما يفسح المجال للقول بوجود أو ضرورة وجود ضوابط و عوامل أخرى تساهم مع هده النظرية في تحليلها لمفهوم التضخم. وبالنظر إلى التعاريف السابقة فان جميع النظريات التي تم سردها كأساس لهده التعاريف إنما يمكن تصنيفها ضمن الأسباب المنشئة للظواهر التضخمية و التي يشملها المعيار الأول في التعريف بالتضخم.

2ـ التعريف المبني على خصائص التضخم: يبني أصحاب هدا المعيار تعريفهم للتضخم وتحليل وبيان المعنى المراد منه بناءا على الخصائص و الآثار الناتجة عنه وأهمها ارتفاع الأسعار. أبرز أصحاب هدا

1- غازي حسين عناية، التضخم المالي، ص 18

المعيار و هم: "**مارشال، روبنس، فلامان، كلوزو**" وغيرهم، وتنصب تعريفاتهم للتضخم على أهم الآثار الناجمة عن التضخم وهي الأسعار. وتعريفا تهم هي[1]:

مارشالالتضخم هو ارتفا ع الأسعار.

روبنس:التضخم هو ارتفاع غير منتظم للأسعار.

فلامان:التضخم حركة الارتفاع العام للأسعار.

كلوزو:التضخم هو الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع.

إن الاعتماد على هدا المعيار في تحليل وتبيان المقصود بالتضخم إنما يرتبط إلى حد ما بتحليل وبحث النظرية الديناميكية لتغيرات الأثمان، ولكنيرد على هده النظرية ما ير د على غيرها من النظريات السابقة في تحليلها للتضخم.

فبالنسبة لارتفا ع الأسعار ومتى يمكن اعتباره مستمرا أو مؤقتا وذلك ما يقود إلى البحث في المدة الزمنية لسريان هدا الارتفاع في الأسعار ومعيار دلك، و كذلك نسبة معدل الارتفاع ومتى يمكن اعتبار المعدل الذي يصل إليه الأسعار في ارتفاعها بأنه تضخمي؟.

و بالنسبة إلى ثبات الأسعار وعدم ارتفاعها أو انخفاضها فهدا أمر يعوزه الوضوح فليس هناك نسبة للثبات معترف أو متفق عليها لدى جميع الاقتصاديين، وأماأهم ما ير دعلى هده النظرية أنها ليست كافية بمفردها كأساس يصلح بموجبه تحليل الظواهر التضخمية وتفسيرها وتبيان المقصود منها.

وإزاء الانتقادات التي توجه لكل من هده المعايير والأسس في وضع تعريف لكلمة التضخم، فالتعريف الأفضل هو الذي يجمع بين هده المعايير وهو كالتالي:

"التضخم هو كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع و المنتجات في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار".

فيعبر هدا التعريف عن الفجوة ما بين الزيادة في كمية النقد المتداول وبين كمية المنتجات والسلع الموجودة في الأسواق ومن ثم فان التضخم هو نتيجة هده الفجوة و ارتفاع الأسعار هو المؤشر لها.

[1]- غازي حسين عناية،التضخم المالي، مرجع سابق ص22- 23.

- **أنواع التضخم:**

للتضخم أنواع عدة مرتبطة بكثير من العوامل الاقتصادية و المتغيرات الموجودة على مستوى سوق السلع والخدمات وسوق عوامل الإنتاج، لكن بالرغم من تعدد أنواع التضخم إلا أنها تشترك في نقطة واحدة وهي أن كل أنواع التضخم تؤدي إلى إضعاف القدرة الشرائية. و تحديد أنواع التضخم راجع إلى عدة معايير منها مدى تدخل الدولة في تحديد الأسعار، القطا ع الذي يمسه التضخم كدا مدة التضخم بالإضافة إلى معايير مختلفة أخرى وعلى هدا الأساس فإننا نفرق بين أنواع التضخم.

التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأثمان

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأثمان ومراقبتها لتحركات المستوى العام للسعار والتأثير فيها حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاثة أنواع من الاتجاهات التضخمية[1].

أ_ التضخم الطليق"**المكشوف** ": ويكون نتيجة للتغير في الطلب نسبة أكبر من التغير في العرض من السلع والخدمات، وينجم عنه استمرار الأسعار في الارتفاع دون أن تتدخل الدولة في فرض قيود على الأسعار أو تحديدها.

ب_التضخم المقيد"**المكبوت**": وهو شكل من أشكال التضخم الذي لا يظهر فيه ارتفاع محسوس بالأسعار بفعل سياسة الدولة في فرض الرقابة على الأسعار و كدا القيود المباشرة التي تتحكم من خلالها بالتسعير، وتلجأ الدولة إلى مثل هده الأساليب في حالة عجز عرض السلع و الخدمات أمام حجم الطلب الكبير الذي يتولد عنه فائض الطلب[2].

ج_التضخم الكامن "**الخفي**": يتمثل هده النوع من التضخم بارتفاع ملحوظ في الدخول النقدية دون أن تجد لها منفذا للإنفاق، بفضل تدخل الدولة حيث حالت إجراءاتها المختلفة دون إنفاق هده الدخول المتزايدة فيبقى التضخم كامنا وخفيا لا يسمح له بالظهور وفي شكل انكماش في الإنفاق على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية. و غالبا ما تتدخل ا لعوامل و الظروف الاقتصادية لإجبار الدولة على الحد من ظهو ر الظواهر التضخمية بالحد من الإنفاق في الحروب مثلا.

---

[1] - غازي حسين عناية،التضخم المالي، مرجع سابق،ص57- 59.

[2] - عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص191.

التضخم المرتبط بالقطاعات الاقتصادية وحدة التضخم

1_ **التضـــخم المـــرتبط بالقطاعـــات الاقتصـــادية:** تتنـــوع الاتجاهـــات التضـــخمية بتنـــوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عن التضخم الـذي يتفشـى في سـوق عوامـل الإنتـاج، كـذلك التضـخم الـذي يتفشـى في قطـاع الصـناعات الاسـتهلاكية يختلـف عنـه في القطاعـات الاسـتثمارية، و يحلـل الاقتصـادي 'كنـز' أنـواع التضـخم المتفشية في أسواق السلع إلى[1]:

- **التضخم السلعي:** و هو التضخم الذي يحصل في قطاع الصناعات الاستهلاكية حيث يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

- **التضـــخم الرأســـمالي:** وهـو التضـخم الـذي يحصـل في قطـاع صـناعات الاسـتثمارات ويعـبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها.

وأمـا بالنسـبة للاتجاهـات التضـخمية المتفشـية في أسـواق عوامـل الإنتـاج وأثارهـا علـى الـدخول النقديـة للأفـراد فـإن كنـز يفـرق بـين نـوعين آخـرين مـن التضـخم همـا التضـخم الربحـي و التضـخم الدخلي.

2_**النـوع المـرتبط بحـدة التضـخم:** يمكـن تقسـيم التضـخم مـن حيـث حدتـه و درجـة قوتـه إلى:

أ_ **التضـخم الجـامح:**يعـرف أيضـا بالـدورة الخبيثـة للتضـخم، وميزتـه الأساسـية أنـه ينشـأ نتيجـة التوسع الغير طبيعي في كمية النقود وزيادة عرضها،

كمـا أنـه ينشـأ نتيجـة الـنقص الطبيعـي و الحـاد في عـرض السـلع و الخـدمات و النفقـات الـتي يعقبها ارتفاع في الأسعار[2].

و لا تـتم معالجـة هـذا النـوع مـن التضـخم إلا بإصـلاحات نقديـة جذريـة، فالسـلطات النقديـة تجـد نفسـها مضـطرة للتوسـع في الإصـدار النقـدي ممـا يزيـد تقاسـم الشـكل. كمـا أنهـا غـير قـادرة عل إيقاف هدا التضخم بسبب عدم القدرة على تلبية الحاجات من قصور عرض السلع.

---

[1]- عناية غازي حسين،التضخم المالي، مرجع سابق،ص60.

[2]- عناية غازي حسين،مرجع أعلاه،ص62.

ب_التضـــخم الزاحـــف: يســـمى أيضـا بالتضـــخم المعتـــدل، وهـــو أقـــل خطـــورة وشـــدة مـــن التضـخم الجـامح وفيـه ترتفـع الأسـعار بصـورة بطيئـة وبمعـدلات لا يفـوق ثلاثـة بالمائـة سـنويا وهـي معـدلات أقـل مـن معـدلات الارتفـاع الأسـعار في التضـخم الجـامح، وهكـذا فهـو يتطلـب فـترة زمنية طويلة حتى يظهر، ومن ثم معالجته من طرف الدولة تكون أقل صعوبة[1].

التضخم المرتبط بالمصدر

والمقصـود بـه إن كـان التضـخم ناتجـا عـن عوامـل داخليـة أو أنـه مـرتبط بالعلاقـات الاقتصاديـة الدولية أي انه مستورد.

1- **التضـــخم المحلـــي:** وهـــو مـــرتبط بالعوامـــل الداخليـــة، إذ أن الإخـــلال في الهيكـــل الاقتصـــادي و كـذلك اخـتلال الأداء فيـه قـد تتبعهـاتغـيرات علـى مستـوى الأسـعار بالارتفـاع ممـا يـبرز تلـك الظاهرة.

2- **التضـــخم المســـتورد:** يكـــون ناتجـــا عـــن العلاقـــات الاقتصـــادية المتبادلـــة بـــين مختلـــف أقطـــار العـالم، و بالخصـوص بـين الـدول الصـناعية و الـدول الناميـة بينمـا هـده الأخـيرة تسـعى إلى تحقيـق التطـــور الاقتصـــادي و التنميـــة الاجتماعيـــة مـــا يجعلهـــا بحاجـــة إلى إســـتاد التكنولوجيـــا المتطـــورة والكثـير مـن السـلع، وهـدا الارتـباط للـدول الناميـة هـو الـذي يجلـب التضـخم الموجـود في الـدول المرتبطة معها.

[1] - عناية غازي حسين،التضخم المالي، مرجع سابق ص62.

- **طرق قياس التضخم:**

مـن الضـروري التطـرق إلىكيفيـة قيـاس التغـير في الأسـعار مـع إيضـاح مؤشـرات أو طـرق قياس الضغوط التضخمية

1- **الأرقـام القياسـية للأسـعار**: تعـرف الأرقـام القياسـية للأسـعار علـي أنهـا عبـارة عـن متوسـطات مقارنـة نسـبية وزمنيـة للأسـعار وتعـد لمختلـف أنـواع السـلع أو لمجموعهـا معـبرة عنهـا بوحـدات نقديـة لقيـاس القـوة الشـرائية للأفـراد والمشـروعات والقطاعـات المختلفـة و يستخدم الأخصائيون عدة صيغ للأرقام القياسية أهمها[1]:

صيغة لاسبير:

$$ILP = \left[\sum q_{i1} p_{i0} / \sum q_{i0} p_{i1}\right] \times 100$$

صيغة باش:

$$IPp = \left[\sum q_{i1} p_{i1} / \sum q_{i1} p_{i0}\right] \times 100$$

صيغة فيشر:

$$IFp = \sqrt{\frac{\sum q_{i1} p_{i0}}{\sum q_{i0} p_{i1}} . \frac{\sum q_{i1} p_{i1}}{\sum q_{i1} p_{i0}}} \times 100$$

حيث:

q_{i0}: كمية السلعة في سنة الأساس.

q_{i1}: تمثل كمية السلعة في سنة المقارنة.

p_{i0} :تمثل سعر السلعة في سنة الأساس.

تمثل سعر السلعة في سنة المقارنة.

نلاحـظ أنـه لا يوجـد هنـاك قيـاس بعينـه يمكـن اسـتخدامه كمقيـاس للتضـخم بصـورة وحيـدة. ولهـذا السـبب فـإن الوصـول إلـى فهـم أفضـل للتطـورات فـي مسـتوى الأسعـار قـد يتطلـب أيضـا دراسـة دقيقـة للمكونـات المختلفـة لهـذه الأرقـام القياسـية، مثـل الـرقم القياسـي لسـعر السـلع الغذائيـة أو الـرقم القياسـي لأسـعار السـلع الصـناعية،

[1] - صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، دار غريب للطباعة، القاهرة، 1997، ص427.

أو الـرقم القياسـي للخـدمات الطبيـة، فـالرقم القياسـي للأسـعار هـو مؤشـر جيـدا لاتجاهات مستويات الأسعار.

2- قياس الفجوات التضخمية:

إن التضـخم بالطلـب في الفكـر الكينـزي هـو عبـارة عـن عـدم التـوازن بـين الطلـب والعـرض، عنـدما يكـون فـائض الطلـب على السلـع يفـوق المقـدرة الحاليـة للطاقـة الإنتاجيـة ويطلـق علـى هـدا الفـائض الفجـو ة التضخمـية. إن تبـاين النظريـات المفـسرة لظهـور الفجـوة التضـخمية جعـل هنـاك معـايير مختلفـة تقـترح لحسـابها بالاعتمـاد علـى المـعالم الأساسـية لكـل مدرسـة أو معيـار فكـري في تحديد الفجوة التضخمية[1].

2ـ 1- معيـار فـائض الطلـب: حسـب النظريـة الكنيزيـة في الطلـب الفعـال إذ لم يصـاحب الزيـادة في حجـم الطلـب الفعـال زيـادة مماثلـة في حجـم الإنتـاج. ويظهـر لنـا فـائض الطلـب الـذي يتسـبب في ارتفـاع المسـتوى العـام للأسـعار ويعطـى بالعلاقـة[2]:

$$D_x = (C_p + C_g + Y(I_t$$

حيث:

D_x: إجمالي فائض الطلب.

C_p: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

C_g: الاستهلاك الإجمالي بالأسعار الجارية.

Y_t: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

2ـ 2- معيـار الاسـتقرار النقـدي: يسـتند هـدا المعيـار علـى أسـس النظريـة النيوكلاسـيكية الـتي تأخـذ بعـين الاعتبـار إمكانيـة تغيـير كـل مـن الـدخل والناتـج الـوطني بالإضـافة إلى تغـير الطلـب على النقـود ولسـرعة دورانهـا وذلـك كمـا يلـي: $\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta M}{M} \Rightarrow \frac{\Delta y}{y} - \frac{\Delta M}{M} = B$

مع $B=0$

حيث:

---

[1] - بن عربة بوعلام،التضخم في النظرية الاقتصادية-حالة الجزائر في الفترة ما بين 1967-1992، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، ص23 .

[2] - بن عربة بوعلام، مرجع أعلاه، ص 23-24.

$\frac{\Delta y}{y}$ معدل التغير في إجمالي الناتج الوطني:

$\frac{\Delta M}{M}$ معدل التغير في كمية النقود:

عنـدما يكـون معامـل الاسـتقرار النقـديB يسـاوي الصـفر يكـون التغـير في كميـة النقـود يسـاوي التغير في إجمالي الناتج الوطني[1].

2ـ 3-معيـار الإفـراط النقـدي: يسـتند إلى النظريـة النقديـة المعاصـرة بقيـادة" **ميلتـون فريدمـان**" الـذي يعتـبر أن اسـتقرار المسـتوى العـام الأسـعار في المـدى الطويـل لا يتحقـق إلـى في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود من طرف السلطات النقدية[2].

هـذا الحجـم الأمثـل هـو الـذي يتعـين أن يلغـي معـدل تغـيره في كـل فـترة زمنيـة، الأثـر الـذي يمارسـه معـدل تغـير النـاتج الـوطني ومعـدل تغـير الطلـب على النقـود أو سـرعة دورانهـا محافظـا علـى مسـتو ى الأسـعار السـائد في فـترة الأسـاس فـإذا كانـت هنـاك زيـادة في الطلـب علـى النقـود مـع انخفـاض سـرعة دورانهـا، فيجـب أن يزيـد نصـيب الوحـدة المنتجـة مـن كميـة النقـود بالقـدر الـذي يلغـي أثـر انخفـاض درجـة دوران النقـود علـى مسـتويات الأسـعار و الارتفـاع في نصـيب الوحـدة المنتجـة مـن كميـة النقـود مـن حجمهـا الأمثـل يـؤدي إلى إفـراط نقـدي الـذي يبعـث بالأسـعار نحـو الارتفـاع ومنـه ظهـور القـوى التضـخمية، وهـدا المعيـار هـو الأكثر استعمالا بحيث أن صندوق النقد الدولي يتبنى هدا المعيار.

[1]- بن عربة بوعلام، مرجع سابق، ص 23-24.

[2]- صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية مصر 1984، ص157-159.

المطلب الثاني: أسباب التضخم و أهم النظريات المفسرة له

- **أسباب التضخم:**

أ ــ **التضــخم بارتفــاع الطلــب الكلــي**: مــن البــديهي أن التضــخم يتولــد عنــد اخــتلال بــين الطلــب والعــرض، وبســبب زيــادة الطلــب النقــدي علــى العــرض النقــدي فانــه ينشــأ زيــادة في الــدخول النقديــة للأفــراد دون أن يقابــل هــده الزيــادة في الــدخول زيــادة في الإنتــاج مــن الأفــراد الــدين تحصلــوا علــى هــده الأرصــدة النقديــة،مما ينــتج عنــه ارتفــاع في المســتوى العــام للأســعار لقلــة المعــروض مــن النقــود. ولبحــث عــن جــذور هــذه الظــاهرة لابــد مــن التعــرض إلى الأســباب الحقيقيــة المؤدية إلى زيادة الطلب الكلي و العوامل الدافعة إلى هد الارتفاع ونذكر منها[1]:

1. زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.
2. التوسع في فتح الاعتماد من قبل المصارف.
3. قصـــــور البنـــــوك في تحقيـــــق رغبـــــات الأفـــــراد في الادخـــــار.
4. تمويـــــــــــل العمليـــــــــــات الحربيـــــــــــة.
5. العجـــــــــــــــــــــــــــز في الميزانيـــــــــــــــــــــــــــة.
6. ارتفاع معدلات الأجور.

ب . **التضــخم بزيــادة التكــاليف**:في هــدا النــوع مــن التضــخم يكــون ارتفــاع الأســعار راجــع إلــى زيــادة نفقــات عناصــر الإنتــاج مــع ثبــات مســتوى الطلــب. وعنصــر الإنتــاج الــذي يكــون ممثــلا لتكلفة متزايدة هو عنصر العمل حسب آراء الاقتصاديين الرأسماليين.

و الزيــادة في نفقــات العمــال تــترجم غالــب الأحيــان إلى زيــادة في معــدلات الأجــور وهــدا بســبب مطالبــة العمــال بزيــادة الأجــور بالإضــافة إلى ارتفــاع معــدلات الأجــور فــان التضــخم بالتكــاليف يرتبط بعوامل أخرى مسببة منها:

---

[1] -غازي حسين عناية،التضخم المالي، مرجع سابق، ص94- 108.

ـ التضـخم بسـبب ارتفـاع أسـعار السـلع والمـواد الأوليـة المسـتوردة الـتي تـؤدي إلـى ارتفـاع تكـاليف الإنتاج لسلع معينة وبالتالي ارتفاع أسعارها.
ـ زيـادة حجـم الأربـا ح الـتي يحصـل عليهـا رجـال العمـال مـن خـلال توسـيع الفجـوة بـين سعـر البيـع للوحدات المنتجة و تكاليف الإنتاج.

ج - التضـخم بانخفـاض العـرض الكلـي:ينـتج هـدالنـو ع مـن التضـخم بسـبب اختـلال التـوازن بيـن العـرض الكلـي والطلـب الكلـي، فالانخفـاض في العـرض السـلعي مقارنـة بالطلـب الكـلي السـائد عنـد مسـتوى التشـغيل التـام يعـود إلى سياسـة الإنفـاق العمـومي وفـائض النقـد المتـداو ل لتحقيق البرامج.
والأهـداف الاقتصـادية والاجتماعيـة الـتي خططتهـا الحكومـة كمـا يعـود هـدا الاخـتلال إلى الـنقص في الثـروة الإنتاجيـة الـتي يمكـن للجهـاز الإنتـاجي توفيرهـا عنـد مسـتوى التشـغيل التـام و يرجـع هـدا الـنقص إلى عـدم كفايـة الجهـاز الإنتـاجي و عـدم مرونتـه، وقـد يرجـع ضـعف الجهـاز الإنتاجي إلى عدة أسباب نذكر منها[1]:

1- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل.
2-عدم كفاية الجهاز الإنتاجي
3- النقص في العناصر الإنتاجية.
4- النقص في رأس المال العيني.

نشـير إلى أن هنـاك عـدة عوامـل أساسـية أخـرى تـؤثر علـى العـرض منهـا عجـز المشـاريع علـى التوسـع لأسـباب تقنيـة، أو بسـبب حـدوث طـوارئ مـن شـأنها تعطيـل العمليـة الإنتاجيـة كـالحرب، و الانخفاض في احتياطي العملة الأجنبية إذا كانت تابعة من حيث المواد الأولية للخارج.

د- التضـخم الهيكلـي:يتمثـل في مجموعـة مـن العلاقـات و النسـب الثابتـة الممتـدة مـن خـلال الزمـان و المكـان و الكميـات و التيـارات الاقتصـادية المرتبطـة بالعمليـة الإنتاجيـة، و توزيـع للمـوارد الماليـة و الماديـة داخـل المجتمـع. والضـغوط التضـخمية تـنعكس آثارهـا علـى الطلـب، النفقـة،

[1] -غاز ي حسين عناية،المالي، مرجع سابق، ص115.

الإنتـا ج، وتـنعكس علـى سـلوك العناصـر البنائيـة أو هيكليـة للاقتصـاد مثـل السـكان أو شـكل المشروعات أو هيكل الأسواق وإما في جمود العلاقات بين تلك العناصر.

ومن مظاهر التضخم الهيكلي في الاقتصاد الرأسمالي مايلي[1]:

1- شكل المشروعات المكونة للوحدات الاقتصادية الإنتاجية الصناعية في الاقتصاد الرأسمالي.

2- التناقض بين القطاعات الاقتصادية.

3 - طريقة توزيع الدخل في البناء الاقتصادي.

4 - تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي.

5 - الهيكل السكاني.

[1] - مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الخامسة، الدار الجامعية، بيروت1985، ص597.

- **أهم النظريات المفسرة لظاهرة التضخم**

لـه أهميـة خاصـة ودلـك لمـا سـيعرض فيـه مـن أهـم الآراء للمفكـرين الاقتصـاديين في محـاولتهم لتفسير ظاهرة التضخم وسأركز على أهم النظريات.

التضخم في النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية

الفرع الأول: التضخم في النظرية الكلاسيكية

يعتـبر المفكـرون الاقتصـاديون الكلاسـيك أول مـن أشـار إلى وجـود ظـاهرة التضـخم النـاتج عـن الطلـب ودلـك عـن طريـق تحديـد الكيفيـة الـتي بموجبهـا صـياغة العلاقـة بـين المسـتوى العـام للأسعار و التقلبات الطارئة على تغير كمية النقود. فلقد جاء أوضح عرض لنظرية كمية النقود على يـد الاقتصـادي الأمريكـي" أر فـنج فيشـر" عـام 1917 حيـث قـام بشـرح العلاقـة بـين الكميـة الكليـة للنقـود والإنفـاق الكلـي علـى السـلع و الخـدمات وأسـتخدم في تحليلـه معادلـة تسـمى معادلـة التبـادل لإثبـات العلاقـة الارتباطيـة السـببية بيـن التغـير في كميـة النقـود و التغـير في المستوى العام للأسعار و هدا وفقا للعلاقة التي صاغها **فيشر** على الشكل[1]:

$$PT = MV \qquad \textbf{(1)}$$

حيث تمثل:

M: كميـــــــة النقـــــــود المعروضـــــــة في لحظـــــــة زمنيـــــــة معينـــــــة.

T: حجم المبادلات من السلع والخدمات في نفس اللحظة الزمنية.

P: المستوى العام للأسعار.

V: سرعة دوران النقود.

وتقـرر المعادلـة(1)أن كميـة النقـود المعروضـة مضـروبة في سـرعة دورانهـا يجـب أن تعـادل الـدخل الـوطني النقـدي ويجـب أن تعـادل الإنفـاق الـوطني وعليـه فالمعادلـة ليسـت أكثـر مـن متطابقـة رياضية، كما أنها لا تقرر أية علاقة بين متغيرين من متغيراتها.

ولتحويـل معادلـة التبـادل إلى نظريـة تفسـر كيفيـة تحديـد الـدخل الـوطني يتطلـب هـذا التحويـل فهـم العوامـل الـتي تحـدد سـرعة دوران النقـود، حيـث أعتقـد **فيشـر** أن سـرعة دوران النقـود تتحـدد عـن طريـق العوامـل المؤسسـية في الاقتصـاد، والـتي تـؤثر علـى الطريقـة الـتي ينجـز بهـا الأفـراد

[1]- ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، طبعة1992، ص81.

معـاملاتهم، وقـد رأى فيشـر أن العوامـل المؤسسـية في أي اقتصـاد و الـتي تـؤثر علـى سـرعة دوران النقود ثابتة تقريبا في الأجل القصير.

ونظريـة كميـة النقـود تقـرر أن الـدخل الـوطني النقـدي يتحـدد فقـط بـالمتغيرات في كميـة النقـود فعنـد مضـاعفة كميـة النقـود (M) يتضـاعف (MV) ويتضـاعف بالتـالي الـدخل الـوطني النقـدي، ولقـد وصـل فيشـر إلى نتيجـة مفادهـا "أن زيـادة كميـة النقـود بنسـبة معينـة تـؤدي إلى زيادة الدخل الوطني النقدي بنفس النسبة"[1].

و السـؤال الـذي يطـرح نفسـه هنـا هـو: كيـف تـؤدي الزيـادة في كميـة النقـود إلى زيـادة في الدخل الوطني وفقا لما تقرره هده النظرية؟.

و الجـواب هـو أن زيـادة كميـة النقـود تـؤدي إلى زيـادة الـدخل الـوطني النقـدي مـن خـلال تـأثير زيـادة كميـة النقـود علـى ارتفـاع المسـتوى العـام للأسـعار، نظـرا لأن الاقتصـاديين الكلاسـيك افترضوا أن الأجور و الأسعار مرنة مرونة كاملة ارتفاعا و انخفاضا.

كمـا افترضـوا أيضـاأن الاقتصـاد الـوطني يعمـل دائمـا عنـد مسـتوى التشـغيل الكامـل وبـدلك يمكـن اعتبـار (T) ثابتـا في الأجـل القصـير في معادلـة التبـادل، وبنـاءا علـى الافتراضـات سـالفة الـذكر فـان هـده النظريـة تجعـل كـل مـن V وT ثـابتين و بهـدا فانـه لـن يبقـى مـن المتغـيرات في معادلـة التبـادل سـوى متغـيرين فقـط يسـمح لهمـا بـالتغير وهمـا M وP. و علـى هذا تصـل نظريـة كميـة النقـود إلى العلاقـة السـببية بـين كميـة النقـود والمسـتوى العـام للأسـعار و الـتي يمكـن صـياغتها في صورة الفرض التالي [2]:

"بـافتراض أن حجـم الإنتـاج الحقيقـي الكلـي ثابتـا عنـد مسـتوى التشـغيل الكامـل وثبـات سـرعة دوران النقـود في الفـترة القصـيرة فـان مضـاعفة كميـة النقـود سـيؤدي إلى مضـاعفة المسـتوى العـام للأسـعار"، فـإذا أدت الزيـادة في كميـة النقـود إلى ارتفـاع المسـتوى العـام للأسـعار بـنفس النسـبة فـان الـدخل الـوطني يزيـد بـنفس نسـبة الزيـادة في كميـة النقـود ويمكـن توضـيح العلاقـة بـين كميـة النقود و المستوى العام للأسعار بالشكل التالي:

---

[1]- ضياء مجيد،الإقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص84.

[2]- ضياء مجيد، مرجع أعلاه، ص85.

الشكل رقم07:العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار

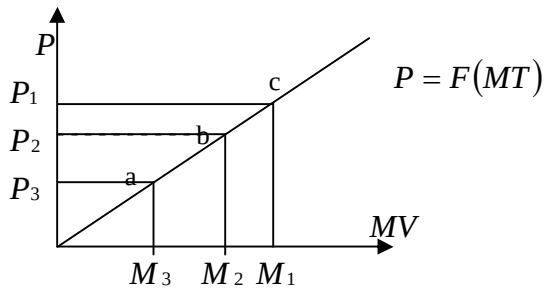

المصدر: ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، ص82.

مع افتراض ثبات كل(V و T)،

ومـن خـلال العلاقـة نلاحـظ أن الزيـادة في كميـة النقـود M سـتؤدي إلى ارتفـاع الأسـعارP بـنفس النسـبة.هدا راجـع إلى أن التحلـيل الكلاسيـكي لا يأخـذ بعـين الاعتبـار أن النقـود تـؤدي وظيفـة مخـزن القيمـة و إنمـا هـي مجـرد أداة مبادلـة بالإضـافة إلى فرضـية التشـغيل الكامل للاقتصاد.

يوضـح لنـا الشـكل ارتفـاع المسـتوى العـام للأسـعار مـن p2 إلى p1 عنـد زيـادة كميـة النقـود مـن m2 إلىm1 و كـذلك انخفـاض المسـتوى العـام للأسـعار مـن p2 إلى p3 عنـد انخفـاض كميـة النقـود مـن m2 إلى m3 أي هنـاك علاقـة طرديـة بـين كميـة النقـود و المسـتوى العـام للأسـعار، وهـدا دائمـا بـافتراض ثبـات سـرعة دوران النقـود، وحجـم الناتـج الـوطني، غـير أن أزمـة 1929أثبتـت عـدم صـحة التحليـل الكلاسـيكي لظـاهرة التضـخم، فخـلال هـده الأزمـة لم تـؤدي الزيـادة في كميـة النقـود إلى ارتفـاع مسـتوى الأسـعار، ونلمـس ذلـك مـن خـلال فشـل السياسـة الأمريكيـة آنـذاك بتشـجيع الأفـراد علـى الاقـتراض بواسـطة زيـادة احتياطـات البنـوك التجاريـة الـتي لم تمـتص الفـائض في كميـة النقـود الـذي أسـتقر في أيـدي الأفـراد ولم يتوجـه إلى الإنفـاق بسـبب توقـع انخفـاض الأسـعار. و هكـذا أبـرزت أزمـة 1929- 1933 عجـز التحليـل الاقتصـادي الكلاسـيكي في تفسـير الظـاهرة.و أبـرزت أن النقـود تطلـب لـذاتها كأصـل كامـل السـيولة، و هـدا مـا لم تعتمـده النظريـة الكلاسـيكية ممـا أفشـلها في توجيـه السياسـة النقديـة أبـان

الكسـاد الكبير.وكـان هـذا مـا فـتح الطريـق أمـام رواد النظريـات الحديثـة لـلإدلاء بـرأيهم في تفسـير الظاهرة.

الفرع الثاني: التضخم في النظرية النقدية الحديثة(النيوكلاسيكية)

تعـرف بالنظريـة الكلاسـيكية الحديثـة ويتزعمهـا الاقتصـادي"فريدمان" وقـد أضـفت علـى التحليـل الكلاسـيكي عـدة تعـديلات حيـث اعتمـدت هـده النظريـة علـى نفـس الأسـس ويعـزى فريـدمان أهميـة النظريـة الكميـة إلى الارتبـاط الوثيـق في الغالـب بـين مسـتوى الأسـعار و التغـير الكبـير في كميـة النقـود في الفـترة القصـيرة وفي هـدا الصـدد يقـول فريـدمان «قـد لا توجـد في الاقتصـاد علاقـة تطبيقيـة مثـل تلـك الموجـودة دائمـا بـين التغـيرات في كميـة النقـود و التغـيرات في الأسعار في الفترة القصيرة فهي علاقة تعيد نفسها بانتظام في ظل جميع الظروف".

و قـد حاولـت هـده النظريـة تفسـير التضـخم مـن وجهـة نظريـة نقديـة مـن خـلال تحليـل العلاقـة بـين المسـتوى العـام للأسـعار و عـرض النقـود، حيـث تؤكـد أن السـبب الحقيقـي للتضـخم يتمثـل في الزيـادة في عـرض النقـود مـن قبـل السـلطات النقديـة بشـكل يفـوق حجـم الطلـب عليهـا،إلا أنهـا تبـين في الوقـت نفسـه أن سـبب الاخـتلالات يرجـع إلى مكونـات دالـة الطلـب علـى النقـود،وليس عـرض النقود.ودالـة الطلـب علـى النقـود حسـب فريـدمان تتمثـل في عـدة متغـيرات لخصها في المعادلة التالية:

$$\frac{MD}{P} = F(Y, Rb, \mathrm{Re}, Rm, W, Gp, U)$$

حيث يمثل:

MD : الطلـــــــــــــــــــــب علـــــــــــــــــــــى النقـــــــــــــــــــــود

P:المستوى العام للأسعار

W: الثروة بكافة أنواعها

Y: الدخل الدائم

Gp معدل التضخم

U:متغير يوضح العوامل الأخرى

Re, Rm, Rb : معدلات الإنتاج الاسمية.

ويمكن توضيح تحليل فريدمان للعلاقة بين عرض النقود وتغير الأسعار في الشكل التالي:

الشكل رقم08:العلاقة بين عرض النقود وتغير الأسعار

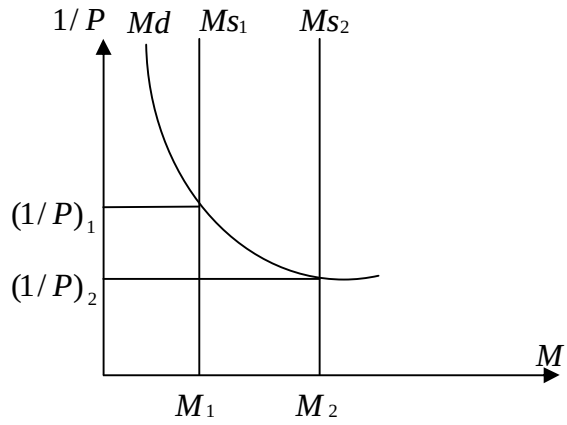

المصدر: ناضم محمد الشمري، النقود والمصارف و النظرية النقدية، ص393.

حسب فريدمان فان الشكل يوضح أن الزيادة في عرض النقود هي المحدد النهائي لمستوى الأسعار إذ تؤدي إلى الزيادة في الأسعار بفرض أن الأفراد سيحصلون على أرصدة نقدية تفوق ما يرغبون به من دخل،في ظل مستويات سعرية معينة ،وسيتصرفون في استبدال أرصدتهم النقدية بأصول حقيقية،وذلك يؤدي بالأسعار إلى الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار الأصول الحقيقية بسبب الطلب المتزايد عنها.

التضخم في النظرية الكينزية

عرفـت بالمدرسـة الكينزيـةنسـبة إلى مؤسسـها الاقتصـادي الانجليـزي"كينـز"، ويـر ى أصـحاب هـذه النظريـة أن التضـخم بالطلـب يكـون حجـم الإنفـاق الكلـي أكـبر مـن قيمـة النـاتج الكلـي وذلك عند مستوى التشغيل التام.

ويـرفض كينـز العلاقـة الوثيقـة بـين التغـير في كميـة النقـود و التغـير في المسـتوى العـام للأسـعار وقـد أكـد علـى سـرعة التـداول الداخليـة، أي لا يمكـن أن تـؤدي زيـادة ارتفـاع المسـتوى العـام للأسـعار إلى ارتفـاع في كميـة النقـود، قـد ترتفـع الأسـعار بشـك حـاد بسـبب الزيـادة الكبـيرة و السـريعة في سـرعة دوران الـدخل الـذي يـنجم عـن انخفـاض كبـير في التفضـيل النقـدي للأفـراد، ويمكـن الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح تضخم الطلب عند كينز وأتباعه[1].

الشكل9:الطلب الكلي وتغيرات الأسعار $LM(P_1)$

[1]- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصادية، التحليل الإقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص218.

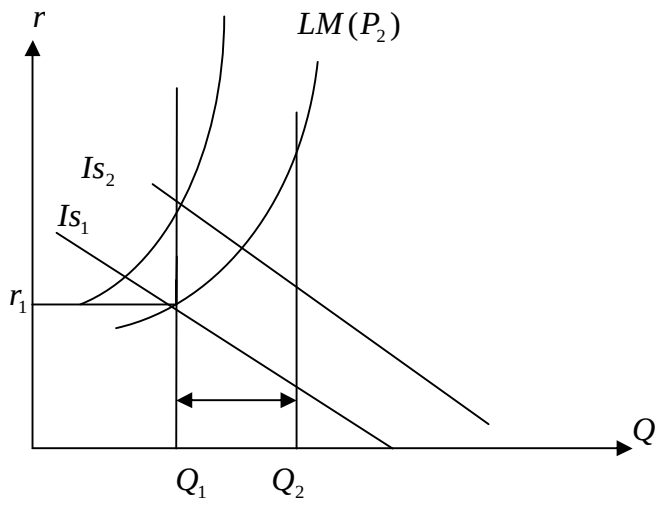

المصـــدر: ضـــياء مجيـــد الموســـوي، الاقتصـــاد النقـــدي، ص219.

يفـترض هـذا الشـكل تحقيـق حالـة الاسـتخدام التـام عنـد مسـتوى الإنتـاج Q_1 مقاسـا علـى المحـور الأفقـي وأن التـوازن العـام يتحقـق عنـد تـوازن السـوق السـلعي والسـوق النقـدي في نقطـة التقـاطع lmp_1 مـع is_1 حيـث عنـدها يكـون النـاتج Q_1 بسـعر فائـدة r_1 ومسـتوى الأسـعار P_1 وبـافتراض زيـادة الطلـب الكلـي متمـثلا في انتقـال منحـنى is_1 إلى is_2 ومـن ثم الحصـول علـى فـائض في الطلـب قـدره $Q_1 - Q_2$ والـذي سـيؤدي بـدوره إلى ارتفـاع مسـتويات الأسـعار، وبعبـارة أخـرى سـتنخفض القـوة الشـرائية للنقـود. متسـببة في انخفـاض العـرض الحقيقـي للنقـود و بالتـالي انتقـال منحـنى lmp_1 إلى lmp_2 حيـث يتحقـق التـوازن العـام مـرة أخـرى، لكـن عنـد مسـتوى سـعر فائـدة أعلـى ومسـتوى أعلـى للأسـعار مـع ثبـات حجـم الإنتـاج عنـد مسـتواه السـابق. وسـيؤدي ارتفـاع الأسـعار إلى زيـادة الـدخول النقديـة و الـتي بـدور هـا سـتؤدي إلى زيـادة الطلـب الكلـي مـن جديد و يستمر فائض الطلب في الظهور مع استمرار انتقال منحنيات LMوIS.

كمـا أن كينـز قـدم تفسـيرا لعـدم مواجهـة العـرض لزيـادة الطلـب بزيـادة مماثلـة بـالتفريق بـين حالتين[1]:

[1]- مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص590.

الحالـة الأولـى: في هـذه الحالـة لا يكـون الاقتصـاد قـد بلـغ مرحلـة التشـغيل التـام، بمعـني أن هنـاك جـزء مـن المـوارد الإنتاجيـة المتاحـة غـير مسـتغل، وفي هـذه الحالـة فـان زيـادة الطلـب أو زيـادة الإنفـاق أو أي إصـدار نقـدي جديـد قـد لا يـؤدي إلى حالـة التضـخم، لأن الاقتصـاد بإمكانـه مواجهـة الزيـادة في الطلـب بزيـادة الإنتـاج أي العـرض باسـتغلال تلـك المـوارد المعطلـة. وهـذا مـا يعـرف بالتشـغيل النـاقص لمـوارد الإنتـاج الـذي يعـبر عـن مرونـة الجهـاز الإنتـاجي و قدرتـه علـى الاستجابة لتغيرات الطلب.

الحالـة الثانيـة:أمـا في هـذه الحالـة يكـون الاقتصـاد قـد وصـل إلى حالـة التشـغيل التـام لكـل المـوارد المتاحـة، أي زيـادة في الطلـب الكلـي سـيكون الجهـاز الإنتـاجي عـاجزا علـى مواجهتهـا بزيـادة حجـم العـرض الكلـي وطلـك لاسـتنفاذه كـل المـوارد المتاحـة و الطاقـات المعطلة.وعنـد ئـد سـيختل التـوازن بـين الطلـب و العـرض الكليين،ممـا يخلـق مشـكلة في كيفيـة القضـاء علـى الزيـادة في الطلـب النقـدي بمـا لا يـدع سـبيلا لحـل المشـكلة إلا برفـع الأسـعار مـن أجـل تحقيـق التـوازن بـين الطلـب و العرض.

التضخم في نظرية ضغط الطلب ونظرية التضخم بالتكاليف

الفرع لأول: التضخم في نظرية ضغط الطلب

لا يختلـف في تفسـير هـذه النظريـة للتضـخم كثـيرا عـن تفسـير النظريـة الكينزيـة، فحسـب هـذه النظريـة فـان التضـخم ينشـأ نتيجـة لزيـادة الـدخول النقديـة للأفـراد دون أن يصـاحب هـذه الزيـادة زيـادة في الإنتـاج مـن الأفـراد الـذين يحصـلون علـى تلـك الـدخول، ممـا يـؤدي إلى ارتفـاع الأسـعار نظرا للحجم المحدود لما هو معروض من السلع و الخدمات(حالة الجهاز الإنتاجي غير مرن).

ويمكـن التعبـير عـن هـذه الحالـة بشـكل أخـر، فنقـول أن التضـخم نشـأ بسـبب زيـادة الطلـب الكلـي مـع ثبـات العـرض الكلـي، فالسـبب ادن راجـع إلى الإفـراط في الطلـب علـى السـلع و

الخـدمات، دون قـدرة الإنتـاج علـى تلبيتـه ومـا يرافـق التضـخم في هـذه الحالـة هـو النمـو في النـاتج الداخلي الخام. و يمكن أن نوضح ذلك بالدورة التالية:

رقم1 : منحنى تفسيري لتضخم الطلب **مخطط**

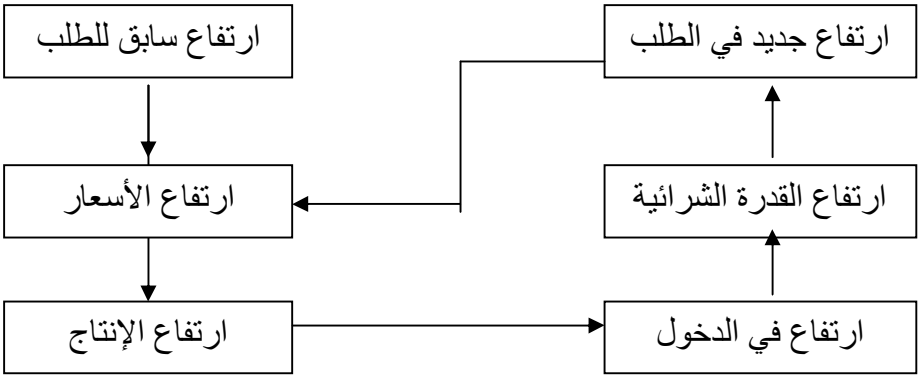

المصدر: بن عربة بوعلام مرجع سابق، ص 36.

الفرع الثاني: نظرية التضخم بالتكاليف

يحصـل تضـخم التكـاليف نتيجـة ارتفـاع تكـاليف عناصـر الإنتـاج وخصوصـا تكلفـة العمـل عنـدما تكـون النقابـات العماليـة قويـة وقـادرة علـى رفـع أجـور أعضـائها، إذ تـؤدي الزيـادة السـريعة في مسـتويات الأجـور إلى ارتفـاع مسـتويات الأسـعار عنـدما لا يصـاحب الزيـادة في الأجـور زيـادة في إنتاجيـة لعمـل في بعـض القطاعـات الرئيسـية داخـل الاقتصـاد الـوطني، ويفـترض هـذا التحليـل سـيادة المنافسـة غـير التامـة في كـل مـن سـوق العمـل وسـوق السـلع.ويؤدي الارتفـاع في مسـتويات الأسـعار إلى انخفـاض القـدرة الشـرائية للأجـور الاسميـة ممـا يـدفع بالنقابـات العماليـة إلى التـدخل عـن طريـق المسـاومة ورفـع الجـور الاسميـة لأعضـائها لتصـل بهـا إلى مـا كانـت عليـه في السـابق، ومـن

ثم سـيعمل أربــاب الأعمــال علـى نقــل عــبء الزيــادة في الأجــور إلى المسـتهلك عــن طريــق رفــع أسـعار منتجـاتهم، وهكـذا يسـتمر لولـب الأجـور و الأسـعار بالارتفـاع متسـببا في حصـول تضـخم التكـاليف، هـذا النـوع مـن التضـخم يصـاحبه انخفـاض في النـاتج الـداخلي الخـام عكـس التضـخم بالطلب، ويمكن توضيح ذلك بالدورة التالية[1]:

رقم2: منحنى تفسيري لتضخم التكاليف **مخطط**

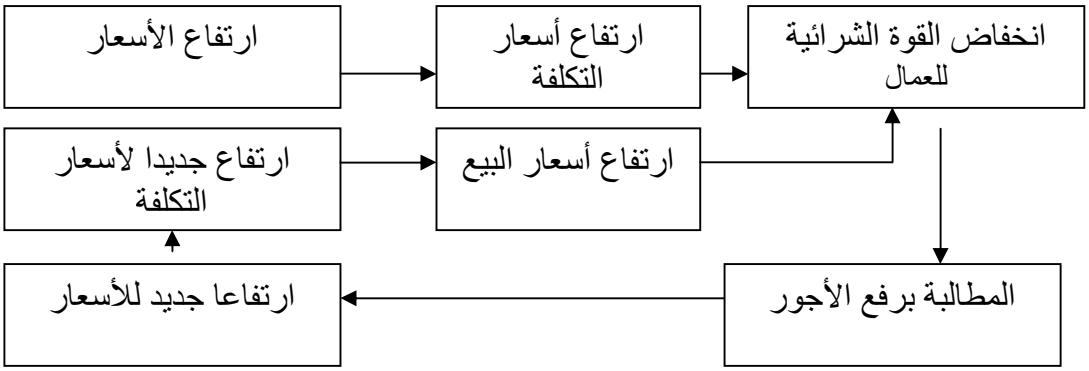

المصدر: بن عربة بوعلام مرجع سابق ص 41.

ويمكن جمع التضخم بالطلب و التضخم بالتكاليف في الشكل التالي:

الشكل رقم10: التضخم بالطلب و التضخم بالتكاليف

[1] - ضياء مجيد، مرجع سابق، ص220.

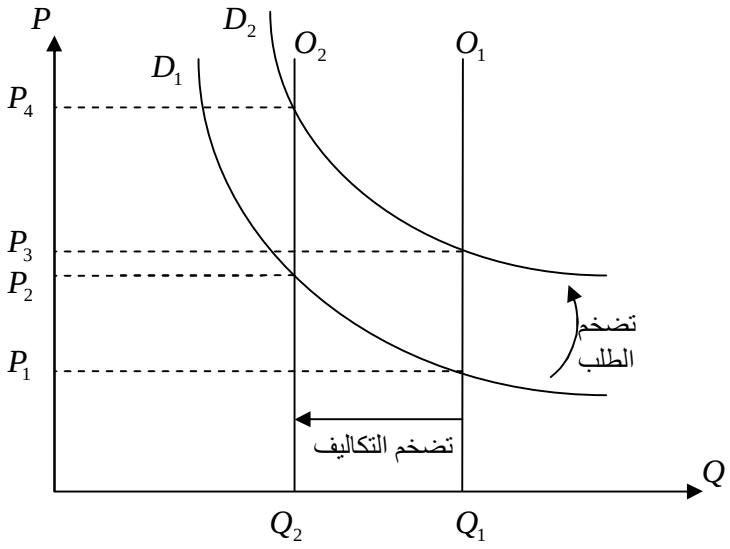

المصدر:

HAMID BALI , INFLATION ET MAL-DEVELOPEMENT EN ALGERIE, EDITION OPU 1993, P71.

تفسير الشكل[1]:

1- التضـخم بالطلـب :عنـدما يكـون العـرض الكلـي ثابـت،أي انـه لا توجـد زيـادة في الإنتـاج فـان الأسـعار تنتقـل مـن p_1 إلى p_2 ، أي ارتفـاع الأسـعار وهـذا رغـم أن الإنتـاج لم يتغـير أي بقـي ثابتـا q_1 ،ويحـدث هـذا في البلـدان المتخلفـة، وعنـد توزيـع الـدخل فـان الطلـب يـزداد علـى المنتجـات، وتوزيـع الـدخل هـو نتيجـة للاسـتثمارات حيـث أنـه يـؤدي إلى عجـز في الميزانيـة ،و الزيـادة في الاسـتيراد، وهـذا الأخـير يحمـل معـه التضـخم وهـو مـا يعـرف بالتضـخم المسـتورد وهـو أكـبر الآخـرين ، لأن الإنتـاج الـداخلي نـاقص، بينمـا الـدخل الخارجي يحول إلى العملة المحلية بالزيادة ، هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي.

2- التضـخم بالتكـاليف: عنـد انخفـاض العـرض الكلـي أي أن الإنتـاج انخفـض مـن إلى أو تراجـع فـان العـرض ينتقـل مـن إلى و الأسـعار تتغـير أيضـا مـن إلى أي ترتفـع وهـو ارتفـاع

[1]) BALI HAMID, INFLATION ET MAL-DEVELOPEMENT EN ALGERIE, EDITION OPU {1993, P 70-71

للمـواد الأوليـة أو المـواد النصـف مصـنعة أو سـلع التجهيـزات و العجـز في الإنتـاج يجعـل هناك زيادة في الطلب.

المبحث الثاني: السياسات المتبعة لضبط التضخم

المطلب الأول: السياسة النقدية

تعتـبر السياسـة النقديـة التقليديـة مـن بـين السياسـات الإقتصـادية . بإعتبارهـا جـزء أساسـيا ومهما من أجزاء ومكونات السياسة الإقتصادية العامة للدولة . الفعالة في مواجهة التضخم .

1. مفهوم السياسة النقدية و أهدافها

لعـل مـن المناسـب أن نتسـاءل عـن معـنى ومفهـوم السياسـة النقديـة و محتواهـا وأهـدافها قبـل التطـرق إلى كيفيـة مواجهـة هـذه السياسـة للفجـوات التضـخمية الـتى تصـيب الإقتصـاد وقبـل معرفـة الوسـائل الـتى عـن طريقهـا يـتم إحـداث أثـر علـى مسـتوى الأسـعار وبالتـالي علـى التضخم .

1.1. تعريف السياسة النقدية:

نجـد عـدة تعريفـات قـدمت للسياسـة النقديـة قـد تختلـف في معناهـا ومـدى تركيزهـا لكنهـا تتفـق في مضـمونها , تعـني عنـد EINZIG أنهـا تشـمل علـى جميـع القراراتـو الإجـراءات النقديـة بصـرف النظـر عمـا إذا كانـت أهـدافها نقديـة او غـير نقديـة و كـذلك جميـع الإجـراءات الغـير نقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي [1]

تعـرف كـذلك بأنهـا مجموعـة القواعـد والوسـائل و الأسـاليب والإجـراءات و التـدابر الـتي تقـوم بهـا السـلطة النقديـة للتـأثير في عـرض النقـود بنـا يـتلائم مـع النشـاط الإقتصـادي لتحقيـق أهـداف إقتصادية معينة , خلال فترة زمنية معينة .

إذا كانـت السياسـة النقديـة تعـني تلـك الإجـراءات اللازمـة الـتي تجعـل السـلطة النقديـة تـؤثر علـى حجـم المعـروض النقـدي لتحقيـق أهـداف معينـة , فإنـه يمكـن لهـذه السياسـة أن تكـون تقييديـة بمعـنى أنهـا تسـعى إلى تقلـيص عـرض النقـود, رفـع معـدلات الفائـدة قصـد كـبح النـاتج المحلـي الخـام و خفـض التضـخم أو رفـع سـعر صـرف العملـة الوطنيـة , كمـا يمكـن لهـذه السياسـة أن تكـون

[1]. طيبة عبد العزيز . سياسة إستهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية جامعة شلف 206/2005 . ص 82

توسعية (سياسة السوق الجيدة) تسعى إلى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدلات الفائدة تشجيعا لزيادة الإستثمار ومنه نمو الناتج المحلي الخام .

2.1. أهداف السياسة النقدية وأهم أدواتها

2.1. 1. أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية بإعتبارها وسيلة من الوسائل الإقتصادية العامة إلى تحقيق نفس أهداف السياسة الإقتصادية , ويتم التعبير على هذه الأهداف بالمربع السحري لكالدور وهي : النمو الإقتصادي , التشغيل التام , التوازن الخارجي وإستقرار الأسعار (التحكم في التضخم).

يصعب تحقيق هذه الأهداف في آن واحد , لذلك تختص السياسة النقدية بتحقيق هدف إستقرار الأسعار كهدف نهائي لها .

أ. تعددأهداف السياسة النقدية:

يجب أن تحدد السياسة الإقتصادية العامة بدقة الأهداف وفقا لأولوياتها بشكل هرمي في الظروف الإقتصادية والإجتماعية السائدة فإذا كانت مواجهة التضخم هو الهدف الذي له الأولوية الأولى في السياسة النقدية فإن لها مكانة أكبر ضمن السياسات الإقتصاديةالأخرى .

ب . إستقرار الأسعار كهدف وحيد للسياسة النقدية

إن إعتقاد النقدويين بوجود علاقة وثيقة بين حجم العرض النقدي والمستوى العام للأسعار يجعل السياسة النقدية المعالجة للتضخم تعتمد كثيرا على ضبط معدل نمو الكتلة النقدية بما يتناسب وإستقرار الأسعار, ما يجعل هذا الهدف من أولويات السياسة النقدية على الرغم من تعارضه مع الأهداف الأخرى .

2.1. 2. أدوات السياسة النقدية

تعبر أدوات السياسة النقدية عن تلك الأدوات المتاحة للبنك المركزي . تكون في شكل معدلات أوكميات تقع تحت تحكمه المباشر . التي يستخدمها للتأثير على حجم وسائل الدفع في إطار سياسة نقدية معينة بغرض تحقيق أهداف معينة , يوجد نوعين من

الأدوات الـتي يمكـن للبنـك المركـزي التـأثير والرقابـة علـى النشـاط الإئتمـاني هـي أدوات مباشـرة وأدوات غير مباشرة .

أ. الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

يقصـد بـالأدوات المباشـرة تلـك الأدوات الـتي يـتمكن البنـك المركـزي بواسـطتها أن الـتحكم المباشـر والمحـدد لحجـم الإئتمـان الـذي يمكـن للبنـوك التجاريـة أن تمنحـه والتـأثير علـى حجـم الإئتمان الموجه لقطاع أو قطاعات معينة .

تسـتخدم الأدوات المباشـرة في التـأثير علـى حجـم الإئتمـان الممنـوح وتحديـد شـروط منحـه وكيفيـة إسـتخدامه ونـوع الإئتمـان الممنـوح إعتمـادا علـى عـدة وسـائل نذكـر منهـا : 1ـ تـأطير الإئتمـان . 2 . نسـبة السيولـة الدنـيا. 3 ـ السـقوف التمويليـة .4ـ مزاولـة البنـك المركـزي للأعمال المصرفية العادية .4. التأثير والإقناع الأدبي .

تزايـد الإتجـاه إلى الإعتمـاد علـى الأدوات غـير المباشـرة خاصـة في العقـود الأخـيرة مـن القـرن الماضي وهذا لمحدودية الأدوات المباشرة .

ب . الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

تتميـز الأدوات غـير المباشـرة للسياسـة النقديـة بأنهـا تمكـن البنـك المركـزي مـن الـتحكم في الحجـم الكلـي للإئتمـان وبصـورة غـير مباشـرة أي إسـتخدام السـوق للتعـديل النقـدي بهـدف التـأثير علـى العـرض والطلـب مـن النقـد , وينبغـي أن يتمثـل الهـدف النهـائي مـن إسـتخدام هـذه الأدوات في تعحديـد حجـم الإئيمـان و توجيهـه بمـا يتوافـق و أهـداف السياسـة النقديـة الـتي يتبناهـا البنـك المركـزي ,لـذا تكـون هـذه الأدوات موجهـة بطريقـة تسمح بتحقيق إستقرار الأسعار ومعالجة الإتجاهات التضخمية في الإقتصاد .

يستخدم البنك المركزي عادة ثلاثة أدوات غير مباشرة وهي :

1ـ تغيـير سـعر إعـادة الخصـم . 2ـ تغيـير معـدل الإحتيـاطي النقـدي الإلزامـي . 3ـ تغيـير أداة السوق المفتوحة.

2. السياسة النقدية وعلاج التضخم

يشـير أنصـار السياسـة النقديـة الـأن الهـدف الرئيسـي لأي سياسـة نقديـة مطبقـة في أي دولة في العالم , هو علاج حالة التضخم التي يعاني منها الإقتصاد القومي .

حيـث تقـوم البنـوك المركزيـة ببيـع الأوراق الماليـة الحكوميـة للبنـوك و الأفـراد , وبـذلك تـزداد ديـون البنـوك التجاريـة ويقـل رصـيدها لـدى البنـك المركـزي وبالتـالي تقـل قـدرتها علـى خلـق الإئتمـان وخلـق النقـود ، فيـنخفض عـرض النقـود ، وبالتـالي يميـل مسـتوى الأسـعار أو معـدل التضـخم الى الإخفـاض ، أم إذا إسـتخدمت نسـبة الإحتيـاطي القـانوني ، فـإن البنـك المركـزي يرفـع في هـذه الحالـة مـن سـعر الخصـم . ويترتـب علـى كـل ذلـك إنخفـاض كميـة النقـود و بالتـالي عـرض النقـود ممـا يـؤدي الى هبـوط المسـتوى العـام للأسـعار . وبالتـالي فـإن هـدف السياسـة النقديـة تجـاه التضـخم هـو الحـد مـن خلـق الأدوات النقديـة أي الحـد مـن خلـق النقـود و تخفـيض المعـروض المقـدي و بالتـالي يـتم الحـد مـن إنفـاق الأفـراد و الهيئـات علـى شراء السلع و الخدمات .

ويعتقـد النقـديون أن الإنخفـاض المنـتظم في معـدل نمـو عـرض النقـود سـوف يخفـض معـدل التضخم .

في الختـام يمكـن أن نعتـبر السياسـة النقديـة إحـدى السياسـة النقديـة العامـة للدولـة الـتي تسـعى مـن خلالهـا إلى تحقيـق عـدة أهـداف يتصـدرها هـدف اسـتقرار الأسـعار،فلا يـتم بلـوغ هـدا الهـدف إلا مـن خـلال وسـائل يمكـن التـأثير عليهـا بواسـطة أدوات البنـك المركـزي المخـول له إدارة السياسة النقدية داخل الاقتصاد.

المطلب الثاني : سياسة إستهـداف التضخم

بـدأت بعـض الـدول تتبـنى سياسـة نقديـة حديثـة مـع مطلـع التسـعينات تتعلـق أساسـا باسـتهداف معـدلات كميـة أو مجـالات محـددة للتضـخم، تعـرف بسياسـة اسـتهداف التضخم لتحل محل السياسة النقدية التقليدية في الحد من ظاهرة التضخم.

1- تعريف سياسة استهداف التضخم

تعـد سياسـة اسـتهداف التضـخم مـن المفـاهيم الحديثـة نسـبيا، لتطـور أسـلوب إدارة السياسـة النقديـة مـن قبـل البنـوك المركزيـة مـن خلـل التركيـز علـى معـدل التضـخم و تتمثـل هـده السياسـة في إعـلان صـريح مـن قبـل السـلطة النقديـة بـأن هـدف هـده السياسة هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة.

وهناك عدة تعار يف أعطية لسياسة استهداف التضخم حيث يعرف:

استهداف التضخم بأنه نظام للسياسة النقدية **(ESER TUTAR)**[1] يتميـز بـالإعلان العـام عـن الهـدف الرسمـي لمجـالات أو هـدف كمـي (رقمـي) لمعـدل التضـخم لفـترة زمنيـة واحـدة أو أكثـر مـع الاعـتراف الظـاهر بـأن تخفـيض و اسـتقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية.

أمـا الأسـتاذ أحمـد الشـناوي فيعـرف اسـتهداف التضـخم بأنـه يعـد مـن الأسـاليب الحديثـة نسـبيا لتطـور أسـلوب إدارة البنـوك النقديـة للسياسـة النقديـة مـن خـلال التركيـز بوضـوح علـى معـدل التضـخم، و يتحـدد اسـتهداف التضـخم في إعـلان السـلطات النقديـة عـن هـدف رقمـي محـدد أو مـدى محـدد لمعـدل التضـخم في الأجـل القصـير و تحقيق استقراره في الأجل الطويل ، يمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية.[2]

تعتـبر سياسـة اسـتهداف التضـخم أسـلوب حـديث جديـد وحـديث لإدارة البنـوك المركزيـة لسياسـتها النقديـة مركـزة علـى معـدل التضـخم مباشـرة كاسـتهداف وسـيط للسياسـة النقديـة، أمـا الهـدف النهـائي لهـا هـو تحقيـق اسـتقرار الأسـعار في الأجـل الطويل.

28-EserTutar. Inflation in developing Countries and its Applicability to the Turkish Economy. Op. cit. p01

[2] . د/ إسماعيل الشناوي . استهداف التضخم والدول النامية، جامعة عين الشمس، ص 01

2- تطور سياسة استهداف التضخم :

إن تحقيـق أهـداف السياسـة النقديـة يـرتبط بمـدى العلاقـة الـتي تـربط الهـدف النهـائي بالاسـتهداف الوسـط، في المرحلـة الـتي سـبقت فـترة الثمانينـات حيـث كـان الاعتقـاد السـائد بصـحة الفرضـية القائمـة علـى قـدرة البنـوك المركزيـة علـى الـتحكم في الاسـتهدافات الوسـطية وأن هنـاك علاقـة وثيقـة بـين هـذه الأخـيرة مـع الأهـداف النهائيـة . إن انهيـار نظـام بـروتين وودز جعـل أسـعار الصـرف غـير فعالـة كاسـتهداف وسـيط ، فظهـرت المجمعـات النقديـة كاسـتهداف وسـيط يمكـن الـتحكم فيهـا وتعكـس بصفة جيدة الهدف النهائي .

يوجـد سـببان لتعثـر الاسـتهداف النقـدي يتعلـق الأول بالتنـاقض بـين أهـداف السياسـة النقديـة ممـا يخلـق عـدم الثقـة لـدى الجمهـور في أولويـة الأهـداف المـراد تحقيقهـا. أمـا السـبب الثـاني فيتعلـق بضـعف وتغـير قـوة ارتبـاط وتـأثير الاسـتهدافات علـى الهـدف النهـائي للسياسـة النقديـة خاصـة في ظـروف انعـدام اسـتقرار دالـة الطلـب علـى النقـد نتيجة لابتكـارات المسـتحدثة في الأسـواق الماليـة وعـدم إعطـاء اسـتقلالية كبـيرة للبنـوك المركزيـة، هـذا مـا سمـح بالانتقـال إلى إسـتهدافات لمعـدلات ومجـالات محـددة للتضـخم كإسـتهدافات وسـيطة و تحقيـق الإسـتقرار في الأسـعار في المـدى الطويل هو الهدف النهائي.[1]

نخلـص إلى أن الاسـتهداف الوسـيط إنتقـل منـذ نهايـة الحـرب العالميـة الثانيـة إلى بدايـة التسـعينات مـن اسـتهداف سـعر الصـر ف إلى الإسـتهداف النقـدي إلى اسـتهداف التضخم .

2-1 استهداف سعر الصرف :

يمثـل إسـتهداف سـعر الصـرف نظـام للسياسـة النقديـة يحـاول مـن خلالهـا البنـك المركـز ي تأسـيس اسـتقرار سـعر الصـرف عـن طريـق تغـيرات سـعر الفائـدة مـع تـدخل مباشـر في إدارة الصـرف الأجنـبي بمـا يحقـق معـدلات منخفضـة للتضـخم في البلـدان الـتي تم ربـط سـعر صـرف عماتهـا المحليـة مـع سـعر صـرف عملـة بلـد آخـر أكثـر إسـتقرار

[1] -أ. طيبة عبد العزيز- مرجع سابق – ص 103

في مستوى الأسعار حيث أن معدلات التضخم لا يمكنها أن تنحرف بعيدا عن معدل التضخم في البلد الذي تم ربط سعر صرفها به، وإما السماح لسعر الصرف المثبت التقلب في مجال معين بتدخل البنك المركزي عندما تحدث إنحرافات خارج ذلك المجال .

2-2 إستهداف المجمعات النقدية :

يستند هذا النظام إلى حقيقة مفادها أن مستوى الأسعار يتأثر بنمو العرض النقدي في المدى الطويل مع ضمان معدل ملائم للمجمع النقدي المختار كإستهداف وسيط حددت معظم الدول إستهدافات تخص أنواع مختلفة من المجمعات النقدية للسيطرة على التضخم إبتداءا من منتصف السبعينات . تصبح المجمعات النقدية إستهدافات وسيطة في ظل تطبيق أسعار صرف مرنة، حتى يتمكن البنك المركزي من تحقيق الإستقرار في الأسعار يقوم بالتأثير على نمو العرض النقدي من خلال توجيه أدواته كسعر الفائدة بإعتبار أن له علاقة وثيقة بمستويات التضخم في المدى الطويل.

3- شروط قيام سياسة إستهداف التضخم:

إن فعالية سياسة إستهداف التضخم تتعلق بمدى إمكانية السلطة النقدية التحكم في معدلات التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى،

ولضمان فعالية هذه السياسة يجب توف نوعين من الشروط . الشروط العامة و الشروط الأولية (الأساسية).[1]

3-1 الشروط العامة:

نعني بالشروط العامة المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة المعنية حتى يمكن أن نقول أنها تستهدف التضخم، فإذا نقص شرط من هذه الشروط في أي بلد لا نستطيع الحكم على أنه يستهدف التضخم.

[2] خمسة شروط أساسية هي:**MISHIN**حيث يحدد

---

[1] - أ. طيبة عبد العزيز . مرجع سابق _ ص 105

32. أ.طيبة عبد العزيز . مرجع سابق . ص 106

1 ـ الإعـلان العـام عـن أهـداف رقميـة لمعـدل التضـخم في الأجـل المتوسـط تلتـزم السلطة النقدية إلتزاما صريحا بتحقيق معدل تضخم محدد خلال فترة زمنية محدد.

2 . إلتـزام مؤسسـاتي لإسـتقرار الأسـعار كهـدف أولي للسياسـة النقديـة في المـدى الطويل مع الإلزام أو التعهد بتحقيق الهدف المسطر.

3 ـ إسـترتيجية المعلومـات الشـاملة الـتي تحتـوي علـى العديـد مـن المتغـيرات (تتعلـق بـالفترة المسـتقبلية للـتحكم في معـدل التضـخم) حيـث يجـب أن تتـوفر لـدى البنـك المركزي آليات متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي .

4 . زيـادة الشـفافية حـول إسـتراتيجية السياسـة النقديـة للإتصـال بـالجمهور و الأسواق حول خطط وأهداف صانعي السياسة النقدية .

5 . إخضلع البنـك المركـزي للمسـاءلة أكثـر في إنجـاز هـدف التضـخم كهـدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

إضـافة إلى هـذه الشـروط فقـد أضـاف الأسـتاذ أحمـد الشـناوي شـرط آخـر يتمثـل في أن يعتمـد البنـك المركـزي علـى أسـلوب النظـرة المسـتقبلية في تقـدير معـدل التضـخم المستهدف .

2.3 الشروط الأولية لإستهداف التضخم :

تتمثـل الشـروط الأوليـة في تلـك المعـايير المبدئيـة الـتي يجـب أن تتـوفر في دولـة مـا حـتى تكـون لسياسـة إسـتهداف التضـخم فعاليـة أكـبر في تطبيقهـا، علـى عكـس الشـروط العامـة فـإن سياسـة إسـتهداف التضـخم يمكـن أن تكـون سياسـة فعالـة حـتى في حالـة عـدم تـوفر بعـض الشـروط، حيـث توجـد ثلاثـة شـروط أوليـة لفعاليـة سياسـة إسـتهداف التضـخم وهـي : 1ـ إسـتقلالية البنـك المركـزي.2ـ إمـتلاك هـدف وحيـد. 3ـ وجـود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم .

3 .2 .1إستقلالية البنك المركزي:

يعتـبر مـن المتطلبـات الأساسـية لإستهداف التضـخم مـن خـلال إعطـاء إسـتقلالية كاملـة للبنـك المركـزي في التعـديل الحـر لأدواتـه النقديـة للوصـول إلى معـدل تضـخم مـنخفض، و نشـير ضـمنيا إلى عـدم تمويـل البنـك المركـزي لعجـز الميزانيـة الحكوميـة مـن

خـلال التوسـع النقـدي، كمـا يجـب أن لا يكـون هنـاك ضـغط سياسـي علـى البنـك المركـزي لرفـع معـدلات النمـو الإقتصـادي بطريقـة تتعـارض مـع تحقيـق إسـتقرار الأسـعار في الأجل الطويل

2.2.3 إمتلاك هدف وحيد :

ويتمثـل هـذا الشـرط في إنعـدام إسـتهدافات أخـرى مثـل الأجـور والتشـغيل أو سـعر الصر ف تتعارض مع تحقيق إستقرار الأسعار في المدى الطويل .

3.2.3 وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم:

يجـب أن تكـون هنـاك علاقـة مسـتقرة و يمكـن التنبـؤ بهـا بـين أدوات السياسـة النقديـة و معـدل التضـخم، لـذا يجـب علـى السـلطة النقديـة أن تكـون لهـا القـدرة علـى التـأثير بأدواتهـا المتاحـة بفعاليـة في حالـة إنحـراف المعـدل عـن قيمتـه في المسـتقبل، ولابـد أن تكـون هنـاك أسـواق ماليـة لـرأس المـال متطـورة للإسـتخدام الأنجـع لتلـك الأدوات لينتقـل أثرهـا علـى النشـاط الإقتصـادي إذا حـدث إنحـراف عـن معـدل التضـخم المسـتهدف يمكـن تصحيحها في الوقت المناسب .

4 . أسباب التوجه نحو سياسة إستهداف التضخم:

هناك عدة عوامل ساعدت على التوجه نحو هذه السياسة نذكر منها:

ـ إرتفـاع التضـخم في سـنوات الثمانينـات قـد أثـر سـلبا علـى النمـو الإقتصـادي لـذا وجـب التحكم في معدل التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

ـ هنـاك مشـكل في التحديـد الإحصـائي الـدقيق للمجمعـات النقديـة كإسـتهدافات وسيطية.

ـ تطـرح سياسـة إسـتهداف المجمعـات النقديـة مشـكلة المحـافظ الماليـة للأعـوان الإقتصـاديين نتيجـة تغـير في أسـعار الفائـدة قصـيرة وطويلـة الأجـل، ممـا يـؤدي إلى الإخـتلاف في تشـكيلة المجمعـات النقديـة الواسـعة والضـيقة مـن حيـث الحجـم ، إن هـذا الإخـتلاف في تطـور المجمعـات النقديـة نتيجـة لصـدمات معينـة لا يعطـي فعاليـة أكـبر لهـا بـأن تكـون إستهدافات وسيطية تعكس جيدا إستقرار الأسعار في المدى الطويل.

5 . تقييم فعالية سياسة إستهداف التضخم :

تعتـبر مشـكلة التضـخم مـن المشـاكل الـتي عانـت منهـا الاقتصـاديات المتقدمـة والناميـة علـى حـد سـواء فهـو يعـبر عـن الإرتفـاع المسـتمر للمسـتوى العـام للأسـعار، ولـذلك كـان هـدف كـل سياسـة نقديـة هـو إسـتقرار الأسـعار كهـدف نهـائي تسـعى لتحقيقـه دون الأهـداف الأخـرى و لا يمكـن بلـوغ هـذا الهـدف إلا مـن خـلال وسـائل يمكـن التـأثير عليهـا بواسـطة البنـك المركـزي المخـول لـه إدارة السياسـة النقديـة داخـل الإقتصـاد، إلا أن فعاليـة السياسـة النقديـة تراجعـت كثـيرا في العشـريتين الأخيرتـين مـن القـرن الماضـي الـتي تزامنـت مـع حركـة شـديدة لـرؤوس الأمـوال و إتبـاع أنظمـت سـعر صـرف مرنـة مـع هيمنـة أفكـار المدرسـة النقديـة المعاصـرة و الإهتمـام أكثـر بإسـتقلالية البنـوك المركـزي حـتى تـتمكن مـن أداء أفضـل لسياسـتها النقديـة المرتكـزة أساسـا علـى محاربـة التضـخم بإعتبـاره ظـاهرة نقدية بحتة.

المبحث الثالث: تفسير علاقة التضخم بالبطالة (منحنيات فيليبس)

تمهيد:

كان من أهم النتائج التي تمخضت عن النظرية العامة لكينز، تركيز التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على قضية البطالة والتوظف حيث كان سائد حالة كساد (1929-1933)، وبعد تلك الفترة بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة، ومن هنا بدأت العلاقة بين البطالة والتضخم تظهر، وقد اختلف تفسير هذه العلاقة من اتجاه لآخر باختلاف النظريات.

المطلب الأول: نماذج فيليبس وتطوراتها النظرية

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم النظريات المفسرة لعلاقة فيليبس (التضخم بالبطالة).

I- النموذج الكلاسيكي للبطالة والتضخم:

لم يهتم هذا النموذج بدراسة العلاقة بين التضخم والبطالة بشكل واضح وهذا كون التحليل الكلاسيكي فصل بين الجانب الحقيقي للاقتصاد (الناتج، التشغيل) والجانب النقدي (الأسعار والأجور) ونتيجة لافتراض المنافسة الكاملة.

كما نجد أن كلا من الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيك يقران بالبطالة الاختيارية، التي تنشأ نتيجة عدم رغبة بعض الأفراد في عرض قوة عملهم عند مستوى الأجر السائد في السوق.

أما عن التضخم كما سبق ذكره فإن الكلاسيك يفسرونه بزيادة الإصدار النقدي. ولتوضيح العلاقة بين التضخم والبطالة في هذا الاتجاه نلاحظ الشكل المقابل:**الشكل(11):**المفاضلة بين التضخم والبطالة

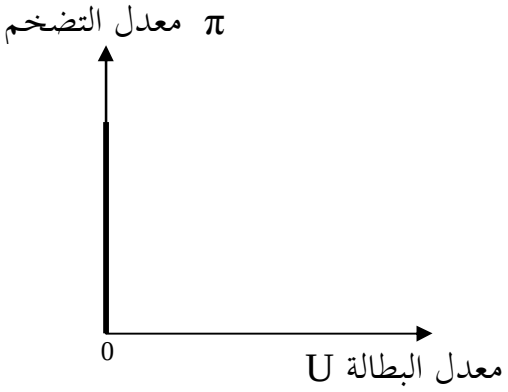

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية: النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتب، جامعة الإسكندرية، 1998، ص 322.

من خلال الشكل رقم 11نلاحظ أن المحور الأفقي يعبر عن معدل البطالة(U)والمحور العمودي يعبر عن معدل التضخم(π)حيث نلاحظ أن التوازن يتحقق عند أية نقطة على المحور (π)وهذا يعني وجود مفاضلة بين التضخم والبطالة وأنه يوجد تضخم و غياب البطالة

II- النموذج الكينزي للبطالة والتضخم:

أما الكينزيون اعترضوا على فرضية سيادة المنافسة الكاملة والتي فشلت عند تشخيص أسباب الكساد الكبير، وبينوا أن الوضع الأقرب إلى الحدوث هو تحقق التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل.

كما افترض ثبات الأسعار ومنه لا يوجد للتضخم، ووجود بطالة إجبارية وبالتالي يكون المحور الأفقي ممثلا للبطالة الكينزية والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (12): العلاقة بين التضخم والبطالة عند كينز

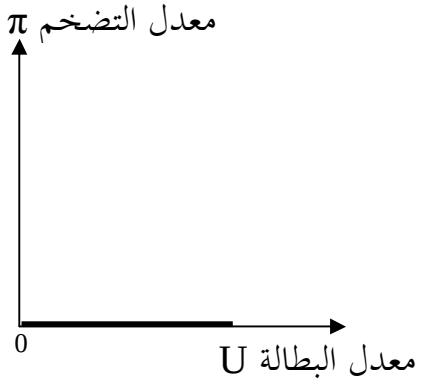

المصدر: محمد عطية، النظرية الإقتصادية الكلية،مرجع السابق، ص 326.

- إن عدم إهتمام كينز بمشكلة التضخم يرجع إلى البيئة الإقتصادية التي ظهرت فيها النظرية العامة والتي إتسمت بانتشار البطالة والركود بعد أزمة الكساد انتقد الكينزيين الجدد كينز وظهرت الحاجة إلى نظرية جديدة تفسر معدلات التضخم المرتفعة، وبذلك أخذ منحنى فيليبس كأداة لتوضيح العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة.

III- تحليل منحنى فيليبس الأصلي:

1. مصدر المنحنى: (منحنى فيليبس)

في سنة 1958 الاقتصادي النيوزلندي (Alban William Philips) بين (1914-1975) نشر مقال له في مجلة "economica" كإضافة لأعماله في (La London Achoologeconomics)، هذا البحث أوضح وجود علاقة تجريبية عكسية بين معدل نمو الأجر الاسمي ومعدل البطالة، وكانت هذه العلاقة ممثلة للفترة 1861-1913، وهي علاقة عكسية قوية، حيث سمح باستخلاص المقاومة القوية لانخفاض الأجور الاسمية (منحنى فيليبس الأصلي مستوي (Plate) عند مستوى بطالة بين 5 و6%)[1]. والشكل الموالي يوضح ذلك: **الشكل (13):** منحنى فيليبس الأصلي

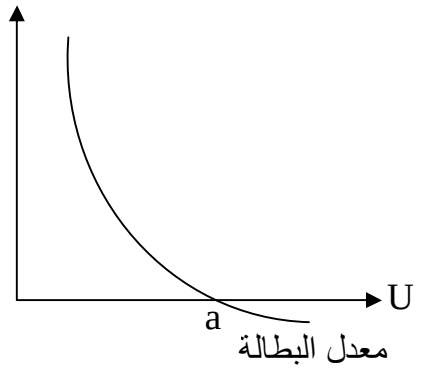

المصدر: محمد عبد القادر عطية،النظرية الإقتصادية الكلية، ص 334

ويعبر عن تلك العلاقة بالمعادلة التالية: $W_t = a_1 + a_2 U_t^{-1}$

حيث:

U_t: معدل البطالة.

W_t: معدل تغيير الأجور.

ومن دون شك فإن هناك عوامل أخرى غير معدل البطالة تؤثر على النمو الأجر تم اهمالها في بداية الدراسة، ومن واقع هذا المنحنى بين تجلوب في الأجور النقدية لفائض الطلب على العمل فكلما كان هذا الفائض مرتفعا كلما كانت الزيادة في الأجور سريعة، وعليه فإن تضخم الأجر يرتفع مع تقلص البطالة والعكس صحيح كما يبينه الميل السالب، بالإضافة إلى ذلك فإنه نظرا للاحتكاك الاضطراري في سوق العمل، ينتج أن بعض البطالة الاحتكاكية سوف تكون موجودة حتى في ظل توازن السوق كما هو موضح بالنقطة (a) في الشكل[2] .

من ناحية أخرى إذا وضعنا كفرضية أن المصدر الوحيد للتضخم يتموضع في ارتفاع الأجور وأن الحصص النسبية للأجور والأرباح مستقرة، يمكننا القول أنه إذا ارتفعت الأجور والأرباح مستقرة، يمكننا القول أنه إذا ارتفعت الأجور بنفس وتيرة الإنتاجية فلن يحدث ذلك تضخم وأن الأجور الاسمية لم ترتفع

---

[1] Google.fr (Recherche la courbe Philips).

[2] نومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في القياس الاقتصادي، 2002، ص.55

فهذا لن يحدث انعكاس على الأسعار إذن فمن الممكن تحرير مستوى نمو الأجور المحاسبية مع تضخم معدوم بما أنه مساوي لمستوى نمو الإنتاجية حيث:

التضخم = ارتفاع الأجور – ارتفاع الإنتاجية.[1]

أسباب نجاح علاقة فيليبس:ثلاثة أسباب تفسر نجاح علاقة فيليبس: [2]

1. في المخطط النظري العلاقة سمحت بوضع حلقات نظام التوازن الماكرو اقتصادي (الاقتصاد الكلي) الكينزية مقدمة المعادلة التي تسمح بتحديد المستوى العام للأسعار.
2. إن تحليل فيليبس قدم عدة أفكار والتي حسبها نمو الطلب الكلي يسبب ارتفاع للعمل ويحسن القدرة على النقاش للأجراء، ويترجم ذلك بارتفاع في الأجور وكذا الأسعار.
3. يعتقد بعض علماء الاقتصاد أن الموازنة بين البطالة والتضخم حلت كثيرا من المشاكل التي واجهتها الحكومات، هل التضخم مرتفع!! يكفي ابقاء تطور البطالة، هل البطالة مرتفعة!! يكفي ابقاء تطور التضخم.

IV- نموذج فريدمان للبطالة والتضخم:

1_Bernard Bernier : yivs Simon ; Manual initiation à la macroéconomique, presse de SNLE SA, Paris, Avril 2001, P333.

[2]. تومي صالح . مرجع سابق، ص 334

كان عرض فريدمان لنموذجه لأول مرة سنة 1968، حيث استطاع أن يتغلب على قصور وعجز النظرية الكلاسيكية وقام بتفسير ظاهرة الزيادة في التضخم مع عدم انخفاض معدلات البطالة وهذا ما يسمى بالركود التضخمي، وقد جاء تحليل فريدمان رئيس التوجه النيوكلاسيكي النقدي بناءا على فرضيات نذكر:

1- سيرورة سوق العمل يتميز بخاصية المعلومات المتناظرة بين العارضين والطالبين.

2- الأعوان يقومون بإحداث توقعات على مستوى التضخم.

3- هناك مستوى طبيعي للبطالة في الاقتصاد.

بالإضافة إلى فروض أخرى تتمثل في:

1- تعمل المؤسسة في ظل المنافسة الكاملة.

2- تسعى المؤسسة لتحقيق أقصى ربح.

3- التفرقة بين الآجال القصيرة والطويلة.

لقد وصف ميلتون فريدمان منحنى فيليبس بأنه مضلل لأن المحور العمودي يشير إلى معدل الأجر الاسمي بدلا من أن يشير إلى معدل الأجر الحقيقي، ويرجع هذا إلى أن فيليبس أخذها بافتراض الكينزيين الذي ينص على التغيرات المتوقعة للأجور الاسمية تكون مساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية ورأى فريدمان من الواجب أن يشير المحور الرأسي إلى معدل التغير في الأجور مطروحا منه المتوقع لتغيرات الأسعار.

ومنه إذا كانت معادلة الأجور عند فيليبس معطاة بـ: $W = f(U)$ .....(1)

فإنها عند فريدمان أصبحت: $W = f(U) _ P^e$

W: معدل الأجور، U: معدل البطالة، P^e: معدل المتوقع لتغيرات الأسعار.

وبين فريدمان بأن تغير التضخم، البطالة في الآجال القصيرة يأتي من انتقال نقطة التوازن في سوق العمل من وضع لآخر هذا التحول الناتج عن ظاهرة المسماة (الوهم النقدي) والتي تخص فقط الأجراء.[1]

حيث يكون $\dot{P} \neq P^e$ بعبارة أخرى أنها الوضعية التي يتبع الأجراء سلوكا أثناء هذه الفترة كما لو أن توقعاتهم على مستوى الأجر تتحقق وفي الحقيقة ليس الأمر كذلك.

إن إدخال التوقعات التضخمية في التحليل تجعلنا نتصور عدة منحنيات لمنحنى فيليبس، حيث كل منحنى منها يعبر عن أجال قصير معين، وخلال نهاية الستينات وفي السبعينيات حدثت صدمات أثرت

(1) Mechel Devoluy: Theories macroeconomiques, Paris, ARM and Colin, 2eme edition, 1998, P101.

على جانبي العرض الكلي والطلب الكلي، مما أحدثت آثارا بالغة في حركة الأسعار والأجور وأخذ العمال بذلك يأخذون بعين الاعتبار في قراراتهم الإنتاجية عامل التضخم المتوقع، وأدى ذلك إلى انهيار العلاقة القائمة (المستقرة) بين البطالة والتضخم، ومنه عدم وجود علاقة بين البطالة والتضخم في الآجال الطويلة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل (14): منحنى فيليبس في الأجل الطويل والقصير

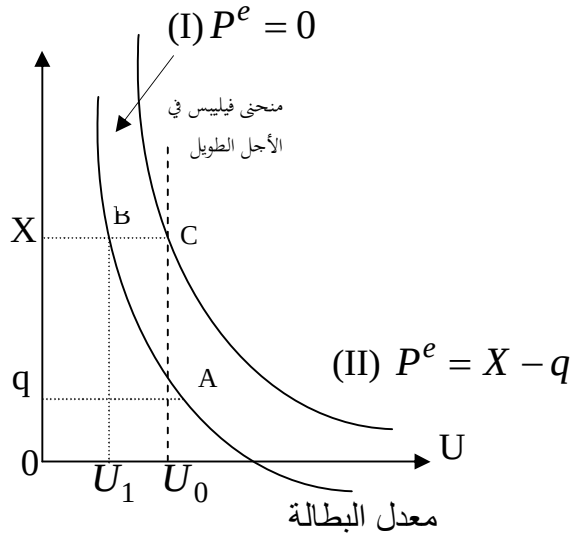

المصدر: محمد عبد القادر عطية، النظرية الإقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 336

حيث يشير المحور الرأسي إلى نسبة التغير السنوي في الأجور النقدية أما المحور الأفقي إلى معدلات البطالة، نفرض أن المنحنى I هو المنحنى الأصلي لفيليبس $(P^e = 0)$ وأن النقطة A تمثل نقطة التوازن حيث يكون عندها المعدل الفعلي والمتوقع للأسعار مساويين للصفر.

بافتراض حدوث توسع اقتصادي وانخفضت البطالة إلى U_1 فهذا يدفع بالمستثمرين إلى الطلب على العمالة أكثر وهذا يؤدي إلى زيادة معدل الأجر النقدي X ومنه يكون الاقتصاد قد تحرك على منحنى فيليبس قصير الأجل لينتقل إلى نقطة جديدة B نظرا لأن الأجور تتزايد بمعدل أكبر من معدل نمو الإنتاجية فهذا يؤدي حتما مستقبلا إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ونفرض أن هذه الزيادة تقدر بـ $(X - q)$ كنسبة مؤوية في السنة، وبمثل هذه التوقعات الجديدة سينتقل منحنى فيليبس من الوضع I إلى الوضع II حينما تبدأ التوقعات التضخمية بالتكاليف مع معدل التضخم السائد، كما أن هذا المنحنى غير مستقر لأن كلما

كانت هناك توقعات جديدة كلما انتقل المنحنى إلى أعلى، والنقطة C هي الوضع التوازني الجديد، ويشير التحليل إلى أنه يوجد فقط تبادل بين البطالة والتضخم في الأجل القصير وأن معدل البطالة سوف يعادل U_0 معدل البطالة الطبيعي في الأجل الطويل بغض النظر عن معدل التضخم وهذا يعني أن منحنى فيليبس في الأجل القصير يتخذ شكلا عموديا وهذا يتضح في الخط U_0AC.

v- نموذج الكلاسيكيين الجدد:

1- نظرية التوقعات المكيفة:

حسب هذه النظرية وتبعا لهذا النوع من التوقعات فإن التنبؤ بالتضخم في المستقبل يكون من خلال تتبع الاتجاهات التضخمية على أساس أن التضخم الحادث في الماضي يمثل المعلومة الوحيدة المتوفرة والتي يمكن استخدامها في تشكيل توقعات على التضخم في المستقبل تحت الفرضية التالية:

$$P_t^e - P_{t-1}^e = \delta(p_{t-1} - p_{t-1}^e) \rightarrow (1) \qquad 0 \prec \delta \leq 1$$

δ: تمثل معلمة التوقع أو معلمة التعديل. P_t^e: التضخم المتوقع في الفترة الحالية.

P_t: التضخم الجاري. P_{t-1}^e: التضخم المتوقع للفترة السابقة.

إن العلاقة (1) يمكن كتابتها:

$$P_t^e = \delta P_{t-1} + (1-\delta)P_{t-1}^e$$

$$P_t^e = \delta P_{t-1} + \lambda P_{t-1}^e \qquad \text{حيث: } \lambda = (1-\delta)$$

بإدخال معامل التأخير (التباطؤ) L نجد:

$$P_t^e - \lambda L P_t^e = \delta P_{t-1}$$

$$(1-\lambda L)P_t^e = \delta P_{t-1}$$

$$\Rightarrow P_t^e = \frac{\delta}{(1-\lambda L)} P_{t-1} \rightarrow (2)$$

نستعمل العلاقة (2) لإيجاد معدل التضخم المتوقع: نفرض أنه لدينا نموذج يحتوي على التضخم المتوقع

$$W_t = a_0 + a_1 U_t + P_t^e \rightarrow (3)$$

نعوض (2) في (3) نجد: $W_t = a_0 + a_1 U_t + \frac{\delta}{1-\lambda L} P_{t-1}$

وبعد مواصلة مراحل البرهان[1]: $W_t = a + a_1 U_t + bU_{t-1} + \delta P_{t-1} + \lambda W_{t-1}$

[1] علواش وردة، مرجع سابق، ص 85-86.

حيث يمكن تقدير هذه المعادلة بطريقة المربعات الصغرى ودالة الأجور تابعة لمعدل البطالة الحالي والسابق ومعدل تضخم السابق ومعدل تغير الأجور السابق.

وانتقدت هذه النظرية باعتبارها تعطي تصورا إجماليا غير دقيق للكيفية التي يقوم بها الأفراد لتوقعاتهم السعرية، إضافة إلى أن الأفراد يهملون كافة المعلومات المتعلقة بالموضوع مثل التغيرات في معدل النمو النقدي، أسعار الصرف وجاءت بعدها نظرية التوقعات الرشيدة.

2- نظرية التوقعات الرشيدة:

إن التنبؤات الرشيدة هي توقعات مثلى تستخدم فيها كل المعلومات المتاحة.

إن التوقع الرشيد لا يعني التنبؤ الدقيق تماما، وإنما هو التنبؤ الأفضل الممكن في ظل المعلومات المتوافرة والصحيح في المتوسط لأن المتغيرات الاقتصادية تتصف ببعض العشوائية.[1]

في بداية السبعينيات قام عدد من الاقتصاديين وعلى رأسهم توماس سارجنت وروبرت لوكاس بوضع أفكار جديدة لتفسير العلاقة بين التضخم والبطالة إذ يرون أن التوقعات تؤثر على سلوك كل المشاركين في الاقتصاد ولها أثرها الهام على النشاط الاقتصادي، فلو أن العمال توقعوا ارتفاع الأسعار في المستقبل فإنهم سيطالبون برفع الأجور وينعكس ذلك على الإنتاج والتوظف، كما أن الرشادة الاقتصادية تعني الاستفادة من الأخطاء السابقة وعدم تكرارها. ومضمون هذه النظرية أن العمال نتيجة لرشادتهم الاقتصادية لا ينتظرون ارتفاع الأسعار للمطالبة برفع معدلات أجورهم بل يتوقعون مسبقا نسبة الارتفاع في الأسعار ويحددون سلوكهم الحالي في بناء على هذه التوقعات.

ويقوم تحليل التوقعات الرشيدة على مجموعة فرضيات:

- كل فرد في الاقتصاد على علم بالمعلومات المتاحة وقادر على استغلالها.
- تتحقق توقعات المؤسسات عن التضخم في المتوسط (في أغلب الأحيان).
- أخطاء التوقع في أية فترة مستقلة عن أخطاء التوقع في أية فترة أخرى.

$$e_p = P_t^0 - P_t^e$$

e_p : خطأ التوقع وهو يساوي الصفر في المتوسط.

P_t^e : التضخم المتوقع.

P_t^0 : تضخم حالي.

---

[2] البشير عبد الكريم، مرجع سابق، ص 83.

حسب هذه النظرية فإن عملية المقايضة بين البطالة والتضخم أزيلت في الأجلين الطويل والقصير بسبب التوافق الزمني بين ارتفاع الأسعار والأجور مما يؤدي إلى ثبات في معدل الأجر الحقيقي وهو ما يعني عدم انخفاض معدل البطالة وارتفاع معدل البطالة في الوقت نفسه.

VI- نماذج الأسعار الثابتة:

في فترة السبعينيات تم إحياء الأفكار الكينزية، وذلك على يد من كلوار Calower وليجونهوفود واللذان توصلا إلى فكرة التوازن الفالراسي [حيث حسبه فإن وجود أي فائض عرض من أحد الأسواق سوف يتم توازنه بفائض الطلب في أحد الأسواق الأخرى وبذلك يتحقق التوازن العام]. لتفسير ارتفاع واستمرار معدلات البطالة لفترات طويلة من الزمن.

نموذج كلوار: Calower

تمكن كلوار من خلال هذا النموذج أن يوضح الطلب على العمل، وبالتالي قرارات تشغيل الأفراد لا تتحدد بمستوى الأجور الحقيقية فقط ولكن تتوقف على السلع النهائية، كما بين أن المبادلات تتم عادة في ظل أسعار لا تحقق التوازن الفالراسي، كما لا تحقق التشغيل الكامل وهكذا استطاع كلوار أن يحدث تطورا في تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة برفض قانون فالراس وتفسير العلاقة بالاعتماد على قانون التوازن اللافلراسي.

نموذج ليجونهوفود: Leijonhufund

انتقد ليجونهوفود بشدة فكر الكلاسيكيين الجدد، فحسبه تعتمد الوحدات الاقتصادية على بيانات الفترات السابقة في اتخاذ قراراتها. وفقا لهذا النموذج فإن أي تغيير في الطلب الكلي لن يكون تأثيره كبيرا على الأجور النقدية ومستوى الأسعار، تمثل الدور الذي حققه في نقطتين هما:

- عملية استعادة التوازن لا تتحقق بشكل تلقائي وسريع، وإنما يستغرق وقتا طويلا نسبيا.
- هناك فترة انتقالية تتم فيها المبادلات الاقتصادية عند أسعار غير توازنية (لا تحقق التوازن الفالراسي) وذلك في الفترة التي تسبق تحقق المستوى التوازني.

نموذج مالينفو: Malinvaud

جاء هذا الاقتصادي الفرنسي بإضافة جديدة وهي الفرق بين الحالة التي يؤدي فيها ارتفاع الأجور الحقيقية إلى انخفاض في معدل البطالة (بطالة كينزية)، معتمدا في ذلك على النموذجين السابقين.

قام مالينفو بتحديد أثر زيادة الأجور الحقيقية قد يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي، ومن ثم فرص الشغل مما يؤدي إلى انخفاض مستويات البطالة، لكن من جهة أخرى فإن الزيادة في الأجور الحقيقية تترجم إلى ارتفاع التكاليف التي يتحملها المنتج ومن ثم قد تدفع إلى تخفيض الطلب على عنصر العمل وارتفاع مستوى البطالة.

منحنى فيليبس وظاهرة الركود التضخمي:

لقد سادت معظم الدول الصناعية، في السبعينات وبداية الثمانينات ظاهرة جديدة عرفت في الأدب الاقتصادي بحالة الركود التضخمي "Stagflation"، هذه الظاهرة، كما يوحي الاصطلاح المستخدم تجمع بين الركود والتضخم، في نفس الوقت[1]. ولعل أبسط تفسير منطقي لهذه الظاهرة الفريدة هو أنه بدلا من أن يتوافق زمنيا كل من تضخم الطلب وتضخم التكلفة ليحدثا تلك العلاقة العكسية بين البطالة والأسعار كما في منحنى فيليبس، هنا التوافق الزمني يكون بين انكماش الطلب الكلي كسبب منشئ للبطالة وبين تضخم النفقة كسبب منشئ لارتفاع الأسعار، وعليه تكون العلاقة طردية بين البطالة والأسعار، وأن السبب المنشئ للتغيير في كل منهما يختلف عن الآخر تماما.

وفي مثل هذه الحالة، فإن الخيار هنا هو بين هدف القضاء على البطالة وصولا إلى التوظف الكامل وبين هدف القضاء على التضخم وصولا إلى الاستقرار النقدي ولا يمكن تصور أية توليفة من السياسات الاقتصادية تحقق الهدفين معا في آن واحد. إذ لابد أن يوجد التضارب بينهما.[2]

ولا سبيل إلى خلاص المجتمع من هذا المأزق إلا تغليب هدف على آخر وسياسة على أخرى.

وإزاء التعارض في منحنى فليبس و ظاهرة الركود التضخمي حاول بعض الإقتصاديين تطوير هذا الأخير ليتماشى مع الوضع الجديد فيالعلاقة الطردية بين التضخم والبطالة. هو ما يسمى بمنحنى فليبس المعكوس كما هو مبين في الشكل-15-

---

[1] أحمد رمضان نعمة الله وآخران، النظرية الاقتصادية الكلية الإسكندرية، الدار الجامعية،2001، ص 290.

[2] حسين عمر، التطور الاقتصادي، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، سنة 1988، ص 167.

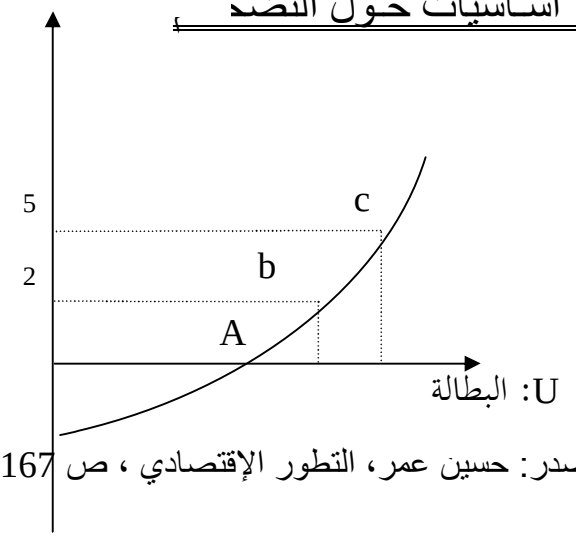

الشكل (15): التضخم والبطالة في منحنى فيليبس المعكوس

المصدر: حسين عمر، التطور الإقتصادي ، ص 167

إضافة إلى ما سبق يطلق بعض الإقتصاديين على مصطلح الركود التضخمي تلك الظاهرة التي تتميز بإرتفاع معدلات البطالة والتضخم معا، و يرى آخرون هذه العلاقة متمثلة في العلاقة الطردية بين معدلي البطالة والتضخم باتجاه الارتفاع أو تزايد أحدهما وثبات الآخر عند معدل معين لكن دون الاتجاه نحو الانخفاض المعتبر

ويمكن قياس هذه الظاهرة باستخدام مؤشر الاضطراب الاقتصادي الذي هو حاصل جمع معدلي البطالة والتضخم لنفس الفترة المقاسة.[1]

كما يبين الشكل (16) تزامن الزيادة في كل من التضخم والبطالة، حيث لما ترتفع البطالة إلى 5% يقابلها تغير في معدل التضخم بنسبة 2% وعلى الرغم من هذه الحقائق الملاحظة بالشكل أعلاه إلا أن هناك نقص كبير في الأساس النظري لمنحنى فيليبس المعكوس.

ولقد أرجع اقتصاديو الأمم المتحدة موجة الركود التضخمي في ذلك الوقت إلى الزيادة المستمرة في الأجور معتمدين على فكرة لولب الأجور والأسعار، حيث تتسبب الزيادة في معدلات الأجور النقدية عن طريق القوة التفاوضية لنقابات العمال في ارتفاع تكاليف الإنتاج وانتقال هذه التكلفة عن طريق المنتجين في شكل زيادات متتالية في معدلات تغير الأسعار يتحملها في النهاية المستهلكون.

وفي ظل فشل أدوات التحليل الكينزي على تفسير وعلاج ظاهرة تزامن البطالة والتضخم في الاقتصاديات الغربية، كان لا بد من البحث عن العلاج لدى مدارس أخرى، ومنه ذهب بعض النقاد إلى أن إفلاس التحليل الكينزي في مطلع السبعينيات كان سببه التركيز على المظاهر النقدية من خلال اهتمامه بالجانب النقدي للتداول ومحاولة الوصول بالاقتصاد الوطني إلى مستوى التشغيل الكامل، وكان لهذا الفشل أن فرضية التوازن أن برز أنصار جدد للفكر النيوكلاسيكي في شكله الحديث منطلقا من فرضية التوازن الآتي

[1] تومي صالح، مرجع سابق، ص 121.

الأسواق واستقرار دالة الطلب على النقود كبداية للهجوم على الأفكار الكينزية. وهناك عدة فرضيات فنشرت هذه الظاهرة وهي: المدرسة النقدية، الكينزيون المحدثون، اقتصاديات جانب العرض، الكينزيون الجدد.[1]

وهكذا نجد أن ظاهرة التضخم الركودي قد كانت بمثابة تحدي واقعي لمنحنى فيليبس ونسفت تماما التوقعات والافتراضات التي قام عليها فيليبس والتي تؤكد أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض نسبة البطالة.

[1]. تومي صالح ، مرجع سابق، ص 127 / 134

المطلب الثاني: الدراسات التطبيقية لمنحنى فيليبس

I- منحنى فيليبس الأصلي:

كما سبقت الإشارة فإن الاقتصادي الأسترالي AW Phillips سنة 1958، نشر بحثا ميدانيا أوضح فيه أنه اكتشف علاقة عكسية بين البطالة ومعدلات الأجور، وأصبح هذا البحث مجالا للمناقشة لدى العديد من الاقتصاديين.

ويبني فيليبس تحليله على أساس نظرية توازن الجزئي في سوق العمل فإذا كان هناك فائض عرض وجود بطالة عالية، فإن هذا سيجر العمال لقبول أجور منخفضة وسيقومون بعرض قوة عملهم، أما إذا كان هناك فائض في الطلب في سوق العمل فتدفع أجور عالية للأجراء بسبب ندرة العمال ونعبر عن ذلك بالمعادلة: $W_t = a_0 + a_1 U_t^{-1} \quad \rightarrow (1)$

W: معدل تغير الأجور الاسمية.

U_t^{-1}: مقلوب معدل البطالة في الفترة t.

a_1: ثابت يحدد موقع منحنى فيليبس حيث: $a_1 > 0$

a_0: انحدار منحنى فيليبس.

وقد أثبتت صحة هذه العلاقة خاصة خلال أواخر الستينات، ثم جاءت نظريات تشرح هذه العلاقة حيث قام ليبسي Lipsey سنة 1960 بشرح هذه الفكرة حيث ربط بين معدلات التغير في الأجر النقدي ومعدلات فائض الطلب في سوق العمل، واستنتج أنه كلما زاد فائض الطلب (انخفاض حجم البطالة) ارتفع معدل الأجور.

$$\dot{W} = f\left(\frac{E^d - E^S}{E^S}\right) \ / \ f' > 0 \quad \rightarrow (2)$$

II- منحنى فيليبس المعدل:

يعتبر هذا المنحنى هو الأهم لأغراض السياسات الاقتصادية لأن هذا المنحنى يربط التضخم الناتج من نمو الأجور بالبطالة ويطرح بذلك فكرة وجود مفاصلة بين التضخم والبطالة.

فهذا المنحنى معدل كما يلي: $\dot{P}_t = \dot{W}_t - \dot{\pi}_t \quad \rightarrow (3)$

لما يكون معدل الإنتاجية العمل معدوم فإننا نرجع إلى (1) أما حالة $\dot{\pi} \neq 0$ تكون:

$$\dot{P}_t = Q(U) \ - \dot{\pi}_t \quad \rightarrow (4)$$

حيث $\dot{P}_t$: معدل التضخم.

Q : دالة فيليبس الأصلية.

$\dot{\pi}_t$: معدل تغير نمو الإنتاجية.

وقد أكد كل من سلو وساموسلزن سنة 1960 إمكانية تحقق العلاقة السابقة، إذا كان هذا التحليل سليم فإن عملية الاختيار والمفاضلة بالنسبة للمسؤولين على السياسة الاقتصادية تكون سهلة لإتخاذ أي قرار فيما يخص اختيار معدل أنسب للبطالة والتضخم ومن جهة أخرى انتقد فريدمان هذا التحليل (مفاضلة بين التضخم والبطالة) ويرى أن النقطة الأولى التي اعتمد عليها فيليبس خاطئة.

III- عدم استقرار منحنى فيليبس:

في حقيقة الأمر أن معدل البطالة ليس هو المحدد الوحيد لمعدل نمو الأجور الاسمية ومن المعروف أن المفاوضات حول الأجور لا تفسر فقط بحالة سوق العمل وإنما تأخذ بعين الاعتبار توقعات حول التضخم (P^e)، ولتوضيح هذه الفكرة نستعين بمثال، نفترض أن هناك مجتمعين لهما نفس معدل البطالة ومعدلات التضخم لديهما تختلف في الماضي، وإذا كان سوق العمل هذا يبين البلدين لهما نفس الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، فإن في هذه الحالة ارتفاع الأجور الاسمية يكون أكثر أهمية في البلدان الذي عرف معدل تضخم مرتفعة لأن معدل التضخم المتوقع أكبر من البلد الآخر.

وبذلك تكون العلاقة بين الأجر ومعدل البطالة، والتضخم المتوقع كما يلي:

$$\dot{W}_t = Q(U_t) + P_t^e \rightarrow (5)$$

ولتبسيط التحليل فقد أوضح كل من Genvieve Grageos و jean ;arie le page أن معادلة الأجور هي دالة خطية وبالتالي يمكن كتابة العلاقة السابقة بالشكل $\dot{W}_t = Q(U_t) + P_t^e \rightarrow (6)$

حيث : P_t^e معدل التضخم المتوقع.

- إن دالة $Q(U_t)$ هي دالة خطية (دالة فيليبس الأصلية) حيث تعطى بالعلاقة : $\dot{W}_t = W_0 - bU_t$

IV- معدل البطالة الطبيعي:

بافتراض توزيع الدخل الإجمالي ثابت في هذه الحالة معدل التضخم الحالي P_t يمكن الحصول عليه بطرح معدل النمو الإنتاجية من معدل الأجور الاسمية.

من العلاقة (6): $\dot{W}_t = W_0 - bU_t + P_t^e$

نعوض العلاقة: $P_{t=}W_t - \pi_t$ في (6) نجد : $P_t = W_0 - bU_t + P_t^e - \pi_t \quad \rightarrow (7)$

حيث P_t^e : معدل التضخم المتوقع.

عند التوازن فإن الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ يكون مساوي الإنتاجية الحدية للعمل (π_t) وعندما تكون التوقعات تامة $\left(P_t^e = P_t\right)$ في الأجل الطويل يصبح معدل البطالة يساوي:

$$P_t = W_0 - \pi_t + P_t^e - bU_t \Rightarrow P_t - P_t^e = W_0 - \pi_t - bU_t \Rightarrow U^* = \frac{W_0 - \pi_t}{b} \quad \rightarrow (8)$$

U^*: معدل البطالة الطبيعي.

π_t: معدل الإنتاجية للعمل.

وحسب الدراسة التي قام بها الدكتور البشير عبد الكريم من جمع العلاقتين التاليتين:

$$\begin{cases} \dot{W}_t = \dot{P}_{t-1} + ab(U)_t \ / b < 0 \\ \dot{P} = \dot{W}_t - P\dot{M}\ P_E \end{cases}$$

نحصل على علاقة فيليبس بدلالة تضخم الأسعار:

$$\dot{P}_t = \dot{P}_{t-1} + a + B(U_t) - P\dot{M}\ P_E = \dot{P}_t + b\left(U_t - \frac{P\dot{M}\ P_E - a}{B}\right)$$

$$\Rightarrow \left(\dot{P}_t - \dot{P}_{t-1} + P\dot{M}\ P_E\right) = a + BU_t \quad \rightarrow (9)$$

$P\dot{M}\ P_E$: معدل تغير الإنتاجية المتوسطة.

$\dot{W}_t$: معدل تغير الأجور.

$\dot{P}$:التضخم

ومن جهة أخرى نفترض أن معدل التضخم المتوقع يساوي آخر معدل تضخم ملاحظ أي: $P_t^e = P_{t-1}$

وبالمقابل تعريف معدل البطالة الطبيعي يسمح لإعادة كتابة علاقة فيليبس بالشكل:

$$P_t = P_t^e - b(U^* - U_t) \Rightarrow P_t - P_{t-1} = b(U^* - U_t) \rightarrow (10)$$

ومنه نستنتج أن معدل التضخم متزايد عندما يكون معدل البطالة أقل من مستواه الطبيعي وثابت عندما يكون معدل الفعلي يساوي معدل البطالة الطبيعي U^*، ومتناقص عندما يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي U^*.[1]

V- منحنى فيليبس ونظرية التسارع:

لقد أدى إعادة تعريف متغيرات فائض الطلب إلى إدخال توقعات الأسعار في تحليل منحنى فيليبس المقدم على الشكل: $P_t = P_t^e + b(U^* - U_t)$ حيث تم شرح المتغيرات بـ:

P_t : التضخم الجاري.

P_t^e : تضخم متوقع

U^*: معدل البطالة الطبيعي.

U_t: معدل البطالة الفعلي

من خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن المحرك الوحيد لمنحنى فيليبس من وضعية توازن إلى وضعية أخرى هو متغير التضخم المتوقع الذي عوض كل المتغيرات خاصة معدل تغير الإنتاجية π_t، وهذا يعكس النظرية التي كانت سائدة في بداية السبعينات، ويدعي أنصار نظرية التسارع التضخمي بأن التضخم يقوي النشاط الاقتصادي لو أنه كان من غير متوقع من خلال تفاجئ المنتجين بارتفاع أسعار سلعهم بصورة أسرع من الزيادة في التكاليف، وبهذا يعمدون إلى التوسع في نشاطهم وزيادة مستوى التشغيل.

إن استعمال فرضيتي المعدل الطبيعي للبطالة وتسارع التضخم اللتين غيرتا جذريا نظرة الاقتصاديين ومتخذي سياسة حول منحنى فيليبس في نهاية الستينات، تأييدا قويا للحجة القائلة بأن هذا الأخير يكون عموديا في الأجل الطويل، وتنطلق فكرة المعدل الطبيعي حسب فريدمان من كون التوسع النقدي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات لترتفع الأسعار وتتجاوب الأجور النقدية ببطء فتنخفض الأجور الحقيقية.

وبهذا تنتقل المؤسسات منحنيات الطلب على العمل لأسفل فتنخفض البطالة. لقد اعتمد هذا المسار على التوقعات الخاطئة حول التضخم، لكن عند علم العمال بانخفاض قوتهم الشرائية يغادرون وظائفهم أو يفاوضون على أجور نقدية أعلى. وفي كلتا الحالتين يعود معدل البطالة إلى مستواه الأصلي في الوقت الذي يبقى معدل التضخم الجديد ثابتا.[2]

---

[1] علواش وردة، مرجع سابق، ص92.

[1] تومي صالح، مرجع سابق، ص 61.

ومن أجل معدل تضخم مرتفع ومستقر لا يمكن أن يقابله انخفاض دائم في معدل البطالة، حيث تولد الحركات على يسار وعبر منحنى فيليبس تعديلا في التضخم المتوقع الذي يحرك المنحنى لليمين ويعيد البطالة إلى معدلها الطبيعي كما هو موضح في **الشكل16**:المعدل الطبيعي للبطالة و التعديل باتجاه الثبات.

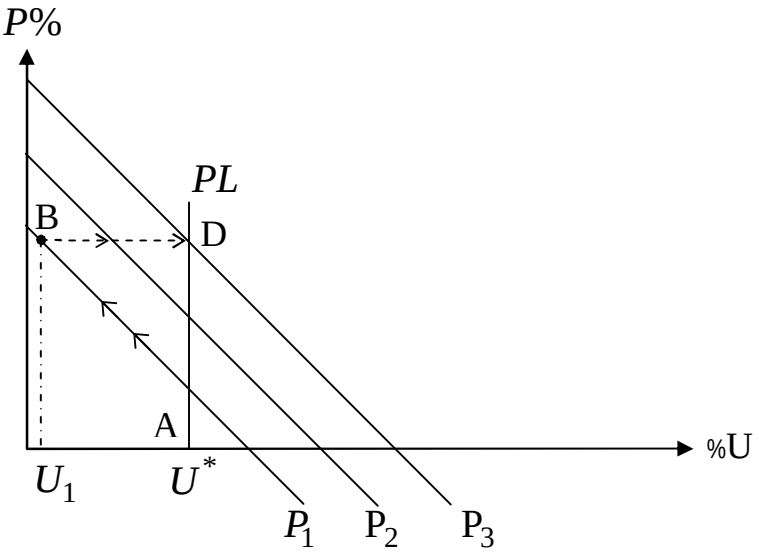

المصدر: حسين عمر، التطور الإقتصادي، ص 172

حيث: PL : يمثل منحنى فيليبس للأجل الطويل.

$P_1 \rightarrow P_3$:تمثل منحنيات فيليبس في الأجل القصير

U^*: تمثل معدل البطالة الطبيعية

حيث يؤدي محاولات تخفيض البطالة عن الطبيعي. U^* إلى المعدل U_1 بواسطة رفع معدل التضخم بمقدار P_1 عبر منحنى فيليبس للأجل القصير P_1 إلى تشجيع تحركات في هذا الأخير باتجاه وضعيات أخرى P_2 و P_3 وذلك كلما تعادلت التوقعات لمستويات أعلى في معدل التضخم، وبذلك يتحرك الاقتصاد إلى حالة التوازن عبر المسلك ABCD توازن حالة الثبات الجديدة وهي D حيث معدل البطالة الطبيعي ولكن معدل التضخم (P_1%) أعلى من المستوى الذي كان فيه. وعليه نقول أن محاولة التأثير على المبادلات الموجودة بين التضخم والبطالة تؤدي إلى رفع متتالي في المعدل الدائم للتضخم فقط بدون تحقيق تخفيض في معدل البطالة، وتسمى النقطة (A) في الشكل (20) بمعدل البطالة الطبيعي غير المصحوب بتضخم تسارعي (NAIRU) تعني Non-Accelraling inflation rate of unemployement.

ويمكن فهم الفرضية التسارعية من خلال الشكل التالي:

الشكل(17):معدل البطالة التسارعي

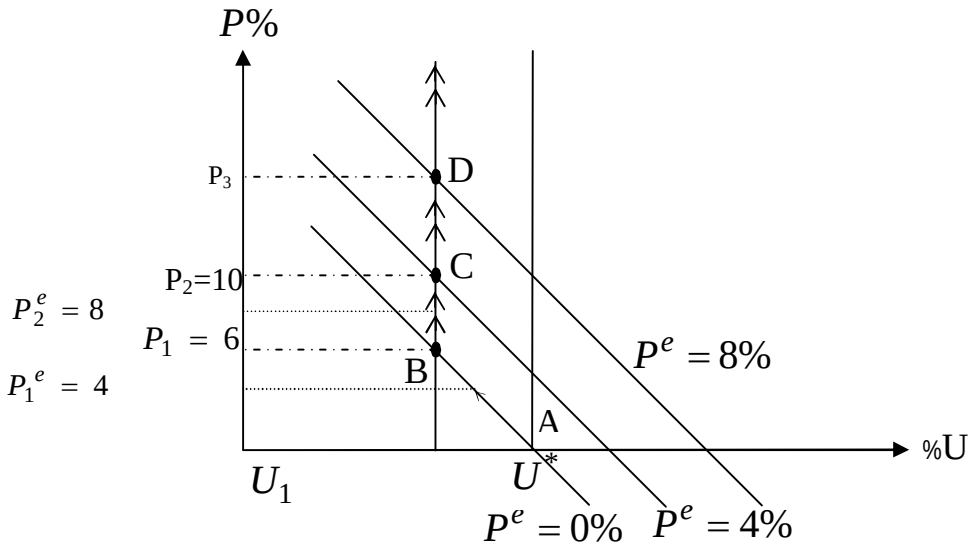

المصدر:علواش وردة، البطالة وعلاقتها بالتضخم، دراسة قياسية لعلاقة منحنيات فليبس، ص 86

ما دام تعديل التضخم من معدله المتوقع إلى المعدل الطبيعي يعمل على استعادة البطالة إلى مستواها التوازني الطبيعي U^* عند أي معدل تضخم ثابت، فإن على السلطات أن تسمح بحدوث تسارع مستمر في معدل التضخم الفعلي إذا كانت تريد تثبيت البطالة عند مستوى منخفض ومنه فإن محاولة تثبيت البطالة عند هذا المستوى يولد تضخما انفجاريا دائم التسارع وينتقل الاقتصاد عبر المسلك DCBA من A اتجاه B مع معدل تضخم فعلي يرتفع من الصفر إلى 6% ثم 10% وهكذا.

إذا أرادت الحكومة أن تبادل معدل البطالة 3% مقابل معدل تضخم 6% وذلك من خلال سياسة نقدية توسعية، يؤدي التوسع النقدي إلى تقلص معدل البطالة عند U_1 بزيادة الأجور النقدية في سوق العمل وارتفاع الأسعار للمنتجات في السوق السلعية بسبب ما يسمى بالوهم النقدي، وإذا أصرت الحكومة على بقاء مستوى البطالة عند U_1 فإن معدل التضخم لن يبقى 6% بل سوف يرتفع، حيث أن ارتفاع معدل تضخم الأسعار والأجور بنسبة 6% في البداية، سوف يجذب مزيدا من العمالة، ويترتب على هذه الوضعية زيادة في الناتج، ولكن بمجرد أن يدرك العمال أن أجورهم الحقيقية لم ترتفع بسبب الزيادة المماثلة في معدل التضخم فينسحبون من السوق ليعود معدل البطالة إلى وضعة الأصلي U^*. لكن محاولة الحكومة الاستمرار عند مستوى U_1 يتطلب توسعا آخر في الطلب الكلي يترتب عليه ظهور معدل تضخم فعلي 10 % ما دام أن معدل التضخم المتوقع الآن أصبح 4% وليس صفرا وهكذا تستمر العملية.

وهكذا توصل أنصار الفرضية التسارعية إلى هذه الاستنتاجات بافتراض أن معدل البطالة يمكن أن يختلف عن معدل البطالة الطبيعي.

منحنى فيليبس في الأجل الطويل والقصير:

لقد تطرقنا بالتحليل هذين المنحنيين لفيليبس في المطلب السابق عند دراسة البطالة والتضخم عند فريدمان، وعليه حسب التحليل السابق فإن منحنى فيليبس يفترض المفاضلة بين التضخم والبطالة في الزمن القصير ذلك لأن زيادة كمية النقود المعروضة تكون في شكل زيادة الناتج مما يشجع على زيادة كمية النقود المعروضة تكون في شكل زيادة الناتج مما يشجع على زيادة العمال،وتقل بذلك معدلات البطالة مما يزيد الطلب الكلي (السلع والخدمات) وهذا ما يؤدي إلى زيادة أسعار السلع.

أما في الأجل الطويل فإن منحنى فيليبس الذي يوضح العلاقة بين البطالة والتضخم عندما يكون معدل التضخم المتوقع يوافق معدل التضخم الفعلي $(P_t = P_t^e)$، وبالتالي يكون شكل منحنى فيليبس عموديا في الأجل الطويل. ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا: $P_t = W_0 - \pi_t + b_1 U_t + a_2 P_t^e \rightarrow (*)$

نأخذ : $P_t = P_t^e$ ينتج:

$$P_t = W_0 - \pi_t + b_1 U_t + a_2 P_t \Rightarrow (1-a_2) P_t = W_0 - \pi_t + b_1 U_t$$

$$\Rightarrow P_t = \frac{W_0 - \pi_t}{(1-a_2)} + \frac{b_1}{(1-a_2)} U_t$$

وهذا يعبر عن معدل البطالة الطبيعي.

a_2: هي التي تشكل منحنى فيليبس.

- إذا كان $a_2 = 0$: التضخم الماضي ليس له تأثير على الأجور. $P_t = W_0 - b_1 U_t$
- إذا كان a_2=1 :

$$P_t = W_0 - \pi_t + b_1 U_t + P_t^e \rightarrow (*')$$

$0 = W_0 - \pi_t + b_1 U_t$ ومنه ينتج: $U_t = \frac{\pi_t - W_0}{b_1}$ وهذا يعبر عن معدل البطالة الطبيعي.

- أما في حالة التوقعات تامة $(P_t = P_t^e)$:

$$P_t = W_0 - \pi_t + b_1 U_t + P_t^e \Rightarrow 0 = W_0 - \pi_t + b_1 U_t \rightarrow (*'')$$

وهي تدل على أن عملية مقايضة بين التضخم والبطالة في الزمن الطويل غير واردة وبذلك يصبح منحنى فيليبس طويل الأجل عموديا.

ديناميكية الأسعار وطبيعة التوقعات:

إن التغير الآني في للأسعار والكميات يتطلب استعمال على الأقل معادلتين بهذه الطريقة يسمح بالتخلص من نقائص التحليل المستعملة.

والنموذج التالي مدعم بعلاقتين:

$P_t = P_t^e - b(Ut - U^*) \rightarrow (1)$ (علاقة فيليبس المدعم بالتوقعات)

$$U_t = U^* - B(\eta_t - P_t^e - \dot{\xi}) \rightarrow (2)$$

P_t^e : التضخم المتوقع.

U^*معدل البطالة الطبيعي.

ξمعدل نمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

η_tمعدل تطور الكتلة النقدية.

يمكن تفسير منحنى فيليبس كمنحنى العرض الكلي، لأنه يوضح أن ارتفاع الأسعار يسمح بتساوي أجر الحقيقي مع الإنتاجية الحدية، أما علاقة (أكيون) فتعطى بشكل دالة للطلب الفائض نقدي، وهذا الأخير يتحدد بدوره بتطور الإيرادات الحقيقية.

ومن المعادلتين السابقتين نتحصل على:

$$P_t = \frac{P_t^e}{1+bB} + \frac{bB(\eta_t - \dot{\xi})}{1+bB} \rightarrow (3)$$

هذه العلاقة تهتم بدور التوقعات في تطوير معدل التضخم P_t وهذا في الحقيقة هو عبارة عن المتوسط المرجح لـ P_t^e، وتطور الفائض النقدي بالمقارنة مع متطلبات الاقتصادية. للآجال الطويل $(\eta_t - \xi)$.

إن هذه المعادلة درست وتطورت من طرف مدرستين للتوقعات وهي التوقعات الرشيدة والثانية التوقعات المكيفة.

حالة التوقعات المكيفة: إذا كانت التوقعات مكيفة نكتب:

$P_t^e = P_{t-1}^e + \lambda(P_{t-1} - P_{t-1}^e)$ حيث $P_t^e = \sum_{i=0}^{\infty} \lambda(1-\lambda)^i \pi_{t-i-1}$ ونكتب العلاقة:

$$P_t = \frac{\sum_{i=0}^{\infty} \lambda(1-\lambda)^i \pi_{t-i-1}}{1+bB} + \frac{bB(\eta_t - \dot{\xi})}{1+bB}$$

إذا كانت : $\lambda = 1, i = 0$: (معامل التعديل) ينتج لدينا: $P_t = \frac{P_{t-1}}{1+bB} + \frac{bB(\eta_t - \dot{\xi})}{1+bB}$

وهكذا فإن التضخم هو متوسط المرجح للتضخم وتطور الفائض النقدي وهذا ما يفرض وجود فجوة بين التضخم المتوقع والملاحظ في المدى القصير.

حالة التوقعات الرشيدة:

بعد الاتجاه النقدي الأول ظهر الاتجاه الثاني ولكنهم أدخلوا بعض التعديلات على النموذج المذكور آنفا حيث أضافوا نقطتين هما:

إدخال التوقع الرياضي في علاقة فيليبس المدعمة بالتوقعات وعلاقة أكيون (إدخال الخطأ)[1]

حيث: $P_t = P_t^e - b(U_t - U^*) + \varepsilon_t \quad /E(\varepsilon_t) = 0$

$$U_t = U^* - B(\eta_t - \pi_t - \dot{\xi}) + \eta_t \quad /E(\eta_t) = 0$$

حسبهم: $P_t^e = E\left(\frac{P_t}{I_{t-1}}\right)$ النموذج يصبح :

$$P_t = P_t^e - bU^* + bBU_t - bB\dot{\xi} + bB\dot{\xi} + bU^* + \varepsilon_t - b\eta_t$$

$$P_t = \frac{P_t^e}{1+bB} + \frac{bB(\eta_t - \dot{\xi})}{1+bB} + \frac{(\varepsilon_t - b\eta_t)}{1+bB}$$

بإدخال المعامل الرياضي E على العلاقة السابقة نحصل:

$$P^e = E\left(\frac{P_t}{I_{t-1}}\right) = + \frac{E\left(\frac{P_t}{I_{t-1}}\right) + bB\left[E\left(\frac{\eta_t}{I_{t-1} - \dot{\xi}}\right)\right]}{1+bB}$$

نستنتج أن: $P_t^e = E\left(\frac{P_t}{I_{t-1}}\right) = E\left(\frac{\eta_t}{I_{t-1}}\right) - \dot{\xi}$

- التضخم المتوقع يساوي الفرق بين معدل النمو المتوقع للكتلة النقدية ومعدل التوسع خلال الفترة الطويلة.

---

[1] علواش وردة، مرجع سابق، ص 97.

- نعوض P_t^e بقيمة نفترض ان الأفراد يتوقعون بصورة دقيقة نمو العرض النقدي: $U_t = E\left(\frac{U_t}{I_{t-1}}\right)$

نتحصل على ما يلي: $P_t = \frac{(1+bB)(U_t - \dot{\xi}) + \varepsilon_t - b\eta_t}{1+bB}$ لأن $P_t^e = \eta - \dot{\xi}$

$$P_t = P_t^e + \frac{(\varepsilon_t - b\eta_t)}{1+bB} \quad \text{ومنه} \quad P_t^e = Ut - \xi^* + \frac{(\varepsilon_t - b\eta_t)}{1+bB}$$

بالنسبة لأصحاب التوقعات الرشيدة معدل التضخم هو مساوي إلى معدل نمو الكتلة النقدية المعدل بالنسبة للتأخر الزمني بفترة واحدة، من خلال ما سبق نستنتج أن هناك اختلاف بين المدرسة النقدية الأولى والثانية فيما يخص منحنى فيليبس:

- بالنسبة للاتجاه الأول معدل التضخم P_t يختلف عن معدل التضخم المتوقع P_t^e في الآجال القصير، وبالتالي وجود مفاضلة بين التضخم والبطالة وذلك خلال فترة قصيرة من الزمن، أما في الفترة الطويلة فإنه يأخذ شكل رأسي.
- أما بالنسبة للاتجاه الثاني:

$$P_t = P_t^e + \frac{(\varepsilon - b\eta_t)}{1 + bB}$$

$$E\left(\frac{\varepsilon_t - b\eta_t}{1 + bB}\right) = 0$$

لا يوجد هناك مفاضلة بين التضخم والبطالة حتى في الآجال القصير.

معدل البطالة غير مصحوب بتضخم تسارعي:

أوضح M.Fridman بمناسبة محاضرة نوبل أنه بأخذ متوسطات غير المرجحة لمعدلات التضخم والبطالة لسبعة دول مصنعة، هذه المتوسطات محسوبة على مدى خمس سنوات نلاحظ أن العلاقة بين

التضخم والبطالة هي علاقة طردية أي ارتفاع آني للظاهرتين وذلك من منتصف الستينات إلى غاية أواخر السبعينات.

لتحديد علاقة (Nairu) نعتمد على معادلة الأجور من النوع: $W_t = W_0 + P_{t-1} - bU_t \rightarrow (1)$

ومعادلة الأجر التي ندمج فيها معدل التضخم المستورد (P_{mt}) حيث: $P_t = W_t - \pi_t + cP_{mt} \rightarrow (2)$

بالتعويض العلاقة نجد : $P_t = W_0 - \pi_t + P_{t-1} + cP_{mt} - bU_t \rightarrow (3)$

وبالتالي النايرو هو معدل البطالة الذي يضمن استقرار الأسعار حيث $P_t = P_{t-1}$ ينتج:

$$U_0 = Nairu = \frac{W_0 - \pi_t + cP_{mt}}{b} \rightarrow (4)$$

نتيجة:

لقد استعرضنا هذاالمبحث مختلف النظريات المفسرة للتحكيم بين البطالة والتضخم، أي علاقة فيليبس في مختلف الاتجاهات الاقتصادية، فبعض النظريات رأينا أنها لا تفاضل بين البطالة والتضخم وهما النظريتان الكلاسيكية والكينزية، أما البعض الآخر فيبررون وجود علاقة عكسية إحصائية بين الظاهرتين أي إذا أردنا معالجة إحدى الظاهرتين نؤثر بصفة مباشرة على الظاهرة الأخرى ولو بتأخر في الفترة، كما أن بعض النظريات أدخلت عامل التوقعات في تحليلها لتلك العلاقة، إلا أنه ما لوحظ عدم ثبات تلك العلاقة حيث عرفت العديد من الدول الغربية خاصة موجة من ارتفاع تزامني لكل من التضخم والبطالة معا وهذا ما عرف بالركود التضخمي في نهاية السبعينيات.

خلاصة الفصل الثاني:

إن التضخم ظاهرة اقتصادية دائمة الظهور على الصعيد الاقتصادي، قد يرتبط التضخم بأسباب مختلفة فقد يكون هيكليا وقد يرجع إلى ارتفاع الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي، أو حتى ناتج عن ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج كالأجور، وقد لا يرتبط التضخم بأي من هذه الأسباب فمن الممكن أن يكون مستوردا، وعلى اختلاف النظريات المفسرة له فهي كلها لا تختلف في أن التضخم ظاهرة سعرية له علاقة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار ويرتبط بالعرض الكلي والطلب النقدي الكلي، ولضبط هذه الظاهر لابد من اتخاذ سياسات ناجعة للحد منها، وهذا ما سنتناوله في الفصل القادم.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمنحنى فليبس في الجزائر (2000-2015)

تمهيد:

إن منحنى فيليبس يضع تحكيما دون تمييز بين التضخم والبطالة أو بين التغيير النسبي لمعدلات الأجور الاسمية والبطالة, أصبح التحكيم بين التضخم والبطالة من الاهتمامات الأولى للحكومات والمسيرين الاقتصاديين إن النتائج المترتبة عن علاقة philips. قد تأثر بها كثير من مسئولي السياسة الاقتصادية لمعظم الدول وأصبحوا يتطلعون لمعرفة:

- هل هذا المنحنى يتحقق في بلدانهم؟
- ما هي معالم هذا المنحنى في حالة وجوده أو تحديد معادلته؟
- ما هي النتائج والآثار المترتبة للسياسات الحكومية المتعلقة بتخفيض البطالة أو التضخم؟

والجزائر ككل الدول تعاني من الظاهرتين ونحاول معرفة ما إذا كان هذا المنحنى يتحقق على اقتصادنا.

المبحث الأول: البطالة والتضخم في الجزائر.

المطلب الأول: البطالة في الجزائر وتطورها خلال الفترة(2000-2015).

كان حجم البطالة ومازال يبعث على القلق وتعرف أبعاد خطيرة وذلك بما تسببه من خسائر اقتصادية كبيرة ناهيك عن الانعكاسات الاجتماعية.

الجدول رقم(1): تطور ظاهرة البطالة من(2000-2007).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المعدل	19.8%	20.6%	23%	23.2%	24.4%	27.9%	27.98%	26.4%

المصدر:نقلا عن تقرير البنك العالمي لسنة 2015

يظهر من خلال الجدول أن هناك:

- ارتفاع في عدد البطالين من 1261000بطالا في سنة 2001 إلى 1660000بطالا بعد ثلاث سنوات وقد يعود ذلك إلى ارتفاع نسبة الفئة النشيطة بالسوق إضافة إلى توقف نسبة التشغيل بسبب نقص الاستثمارات الناتجة عن تدهور الموارد المالية للبلد وازدياد معدل النمو السكاني.
- كما ساهمت الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 في رفع معدلات البطالة من خلال ضعف نسبة النمو الاقتصادي وتوقف الاستثمارات العمومية حيث بلغ عدد مناصب الشغل المتوفرة إلى 75000 منصب شغل وهو عدد قليل نظرا لقلة وجود الاستثمارات.
- أما الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت إبتداءا من سنة 1989 ساهمت في رفع معدل البطالة من خلال الإجراءات تسريح عمال المؤسسات العمومية التي كانت في حالة عجز هيكلي ومالي إذ بلغ عدد العمال المسرحين خلال الفترة الممتدة ما بين 2004-2006 إلى 300000 عامل حسب أرقام المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي, و رغم الإجراءات التي اتخذتها الدولة خلال نفس الفترة في محاولة منها لتقليص من حجم البطالة من خلال إنشاء هيئات وصناديق خاصة بدعم التشغيل كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي أنشأت خصيصا لدعم الشباب من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة, والصندوق الوطني الذي منح تعويضات للعمال المسرحين, بالإضافة إلى إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم وفق متطلبات سوق العمل, فإن ذلك لم يساهم في خفض معدل البطالة بل زاد من ارتفاعه من 24.4% سنة 2004 إلى 26.4% سنة 2007 وهو ما يعادل 2049000 بطال.

وإذا قمنا بتحليل هيكل البطالة خلال سنة2007 نجد انه من بين 2049000 بطال نجد ان 8% منهم لا يتجاوز سنهم 30 سنة وهو ما يعادل 1639200 بطال وبالتالي فالبطالة في الجزائر هي بطالة الشباب كما يلاحظ أن 73% من البطالين ليس لهم أي تأهيل كما أن 17.3% من البطالين أميين, وهذا يبين عدم وجود

انسجام ين منظومة التعليم والتكوين والتشغيل كما أن 80000 بطال لهم مستوى جامعي وهذا يعني أن البطالة أصبحت تسم أكثر خرجي الجامعات والمعاهد العليا.

ورغم جهود الدولة خلال الفترة 2000- 2007 في معالجة المشكل أو الحد منه إلا أنها سنوات عرفت تطورا ملحوظا في معدلها ويمكن توضيح ذلك بيانيا .

الشكل رقم(18):منحنى تطور البطالة في الجزائر من الفترة(2000-2007)

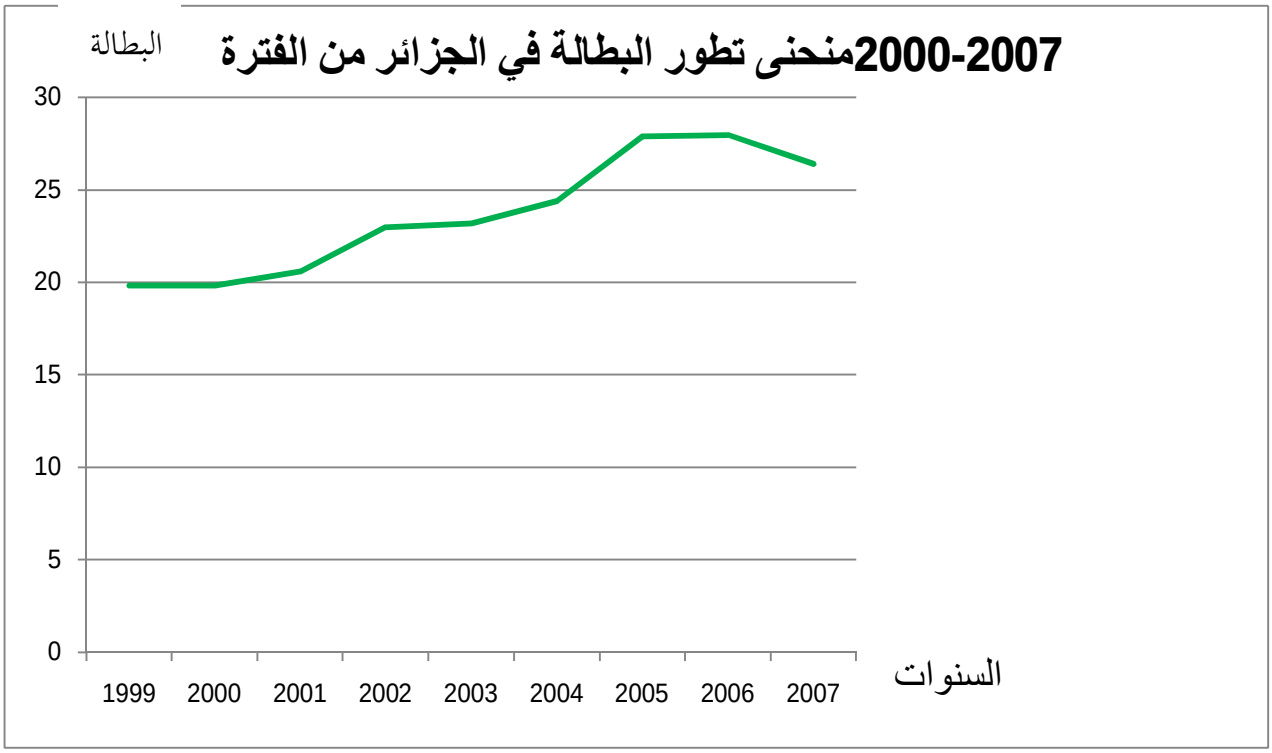

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم(1)

تطور ظاهرة البطالة خلال الفترة 2008-2015 [1]

جدول رقم (2): تطور ظاهرة البطالة خلال الفترة 2008-2015

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015

[1] عبد للطيف بن أشنهو- عصرنة الجزائر- حصيلة وآفاق- فيفري -2015 –ص62.

المعدل	28.02 %	28.89 %	29.8 %	27.3 %	25.7 %	23.7 %	17.4 %	15.3 %

المصدر:نقلا عن تقرير البنك العالمي لسنة (2015)

نلاحظ من الجدول أن هناك انخفاض كبير في معدل البطالة من 27.3% سنة 2011 إلى 25.7% بعد سنة 2012 ومن 25.7% غلى 23.7% لتصل إلى 17.4% سنة 2014 وتزداد في الانخفاض لتصل إلى 15.3% سنة 2015 وهو انخفاض واضح جلي وقد تكون استنتاجاتنا أن بعد تطبيق الإجراءات والإصلاحات التي قامت بها الدولة خلال السنوات السابقة (سنوات ما قبل 2010) قد أتت مفعولها بعد أن استطاع المجتمع الجزائري استيعاب الفكرة أي فكرة الإصلاحات وفكرة الإقدام على مشروعات جديدة ومحاولة تحقيق التنمية والإنعاش الاقتصادي للجزائر، كما أن سرعة التطور سواء كان التطور فكري أو سياسي أو اقتصادي ساعد المؤسسات الجزائرية على الترحيب بالفكرة أكثر وقبول التعاون لتحقيق الاستثمارات أكبر وكل هذا يدخل في إطار إصلاحات الدولة ورغبتها في التنمية والتحسس لمعنى مشكل البطالة وأثره في قياس نسبة التطور للبلد.

وبالتوسع أكثر في السنتين الأخيرتين 2014-2015 فإن الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات ذكر أن نسبة السكان الذين هم في حالة البطالة في 2015 بـ: 1.47 مليون شخص بنقص مائتي ألف عامل عن العمل مقارنة بـ : 2014 .

وتراجع البطالة في 2015 بـ : 2.1% مقارنة بـ: 17.4% سنة 2014: حيث يشكل الجمهور الموظف بعقود عمل دائمة بنسبة 32.7% من مجموع الأشخاص المشتغلين وغالبية العمال، 53% موظفون في الإدارة العامة أو التجارة أو الخدمات وتشكل قطاعات الزراعة والبناء والصناعة نسبة 18%،14%،14.2% تبعا في توظيف الجزائريين والتي تعتبر مصدرا رئيسيا لخلق العمل، وأعلنت الحكومة عن خلق 609543 منصب عمل مباشر في 2015 وإعطاء أولوية لتوظيف الشباب، في حين 430000 خريج جامعة يعانون من البطالة.

كيفية الحد من مشكل البطالة

باعتبارها مشكلة عالمية فلا يمكن التخلص منها كليا ولكن يمكن الحد منها بأساليب مختلفة منها تنطبق على الاقتصاد الجزائري.

1-الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة:

- إجراء تغييرات على البنية الهيكلة للاقتصاد القومي: إن أي تغير على مستوى إدارة الاقتصاد القومي يجب أن يهدف إلى إيجاد فرص عمل أكبر لنسبة الزيادة في عدد السكان.

- معالجة البطالة كل حسب نوعها: فبالنسبة للبطالة الموسمية والبنيانية يمكن الحد منها منت خلال التقدم التكنولوجي ورفع المستوى الفني للعمال، أما البطالة المقنعة يتم الحد منها من خلال التوزيع العادل للعمال على القطاعات الإنتاجية المختلفة كسحب فائض العمال من بعض القطاعات واستخدامهم في القطاعات التي تعاني من النقص اليد العاملة، ويتم الحد من البطالة الدورية من خلال التخلص من حالة الركود وذلك بزيادة الاستثمارات.

- نظام المعلومات: يمكن التقليل من معدلات البطالة الاحتكاكية عن طريق خدمات المعلومات التي يكون الهدف منها إعطاء معلومات كافية عن أماكن وشروط الظروف الحالية ومميزاتها، ويمكن ذلك أيضا إذا أمكن للشباب الذين يبحثون عن عمل للأول مرة لاختيار الوظائف المتاحة مع تقديم النصيحة عن شأنها ممن ذوي الخبرة وذلك لأنهم أخطئوا في اختيار الوظيفة المناسبة لأول مرة فإنهم سيتركونها بعد ذلك ويقومون مرة أخرى بالبحث عما يلائمهم.

- التدريب والتأهيل: وهو كوسيلة لعلاج البطالة الهيكلية وذلك يعتمد على إعادة تدريب العمال وتأهيلهم حتى تصبح قدراتهم الوظيفية متناسبة مع ما هو مطلوب في سوق العمل.

- السياسات الاقتصادية: يمكن أن تلعب دورا هاما في خفض حجم البطالة تدريجيا فالمفوض أن تعمد الحكومات إلى السياسات النقدية والمالية والتوسعية التي تساعد على خلاصها سريعا من الركود الاقتصادي، فالبلدان النامية تحتاج إلى تكثيف جهودها الإنمائية من أجل رفع معدلات الاستثمار، وتنمية النشاط الإدماجي مما يخلق فرص متزايدة للعمل وينبغي عدم الاعتماد على التقنيات الحديثة لأنها ترفع درجة الحاجة إلى رؤوس الأموال في العمليات الإنتاجية وهذا يقلل من الطلب على العمل.

- الاعتماد على النشطة الصغيرة: عموما وفي جميع دول العالم يمكن الاعتماد على الصناعات الحرفية, والأنشطة الصغيرة في خلق فرص عمل فهي تعتمد كثيرا على عنصر العمل ولا تحتاج إلى رؤوس أموال مكثفة أو كفاءة تنظيمية ضخمة, ويمكن القيام بها من طرف الشباب ولكثير من الناس, ولكن على الدولة أن تسهل المعاملات لمثل هذه النشاطات عن طريق التأمينات, الضرائب والتمويل.

- الاعتماد على النشاطات ذات الكثافة العمالية المرتفعة: وتعتبر هذه النشاطات نشاطات موجهة إلى السوق إلى السوق الداخلي وغير معنية بالتنافس الخارجي وتعتمد على كثافة العمل, وقلة استخدامها لوسائل الإنتاج المتطورة من أجل امتصاص يد عاملة اكبر كالاستثمار في الميدان الفلاحي الذي يحتاج إلى عمالة كبيرة ودون مؤهلات وهو ميدان من شأنه أن يحقق نتائج أخرى كالمساهمة في رفع الإنتاج القومي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والقضاء على التبعية الغذائية وتحريك عجلة التنمية.

- تشجيع الهجرة: والهدف منها هو التخلص من المشكلة لفترة محدودة أي كحل مؤقت إضافة إلى الاستفادة من الخبرات والفنيات المكتسبة من الدول المتقدمة وإعادة استثمارها وتطوير منتجاتها.
- خلق الاستثمار الخاص وتشجيع الاستثمار الأجنبي: وذلك بوضع سياسة تحفيزية لإقامة مشروعات خاصة جديدة سواء من القطاع الخاص أو الأجنبي ومحاولة تنشيط الإنتاج لخلق فرص العمل.

المطلب الثاني: التضخم في الجزائر وتطورها خلال الفترة (2000-2015).

إن من أهم مظاهر التضخم في الجزائر هو تتبع تطور مؤشر أسعار الاستهلاك الذي يقيس التطور العام لأسعار عدة سلع خلال فترات زمنية معينة, كما أن تحديد تشكيلة الأسعار المكونة له تسمح بمعرفة الأسعار التي لها تأثير على تحركاته.

نتطرق أولا إلى لمحة حول تطور مؤشر التضخم في الجزائر قبل تحرير الأسعار تدريجيا سنة 1999, حيث تميز التضخم في الفترة التي سبقت تحرير الأسعار بأنه تضخم مكبوت لأن الأسعار كانت تحدد بشكل إداري مما يجعلها تعرف نوع من الاستقرار نتيجة لسياسة الدعم التي تقدمها الدولة لشريحة واسعة من السلع, عرفت نسب التضخم نسب متقاربة في التسعينات: 6.3% سنة1992, 8.1% سنة1994, بلغ معدل التضخم 3%. سنة1999 نتيجة لبداية تحرير الأسعار من خلال إصدار القانون 89-12 لتبدأ بعدها معدلات التضخم في الارتفاع سنة بعد سنة[1].

جدول رقم (3):تطور مؤشر التضخم في الجزائر من 2000-2007

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	17.87 %	25.88 %	31.68 %	20.54 %	29.04 %	29.78 %	18.69 %	5.71 %

المصدر: نقلا عن تقرير البنك الدولي لسنة2015

نلاحظ أن معدل التضخم ارتفع إلى 17.87% سنة 2000 بعدما بلغ 9.3% سنة 1999 وهذا نتيجة لاستمرار سياسة تحرير الأسعار وارتفع إلى 31.68% سنة 2002 يعود هذا الارتفاع إلى دعم السلطات للنشاط الاقتصادي بإتباع سياسة مالية توسعية مما أدى إلى حدوث عجز موازني قدر سنتي 2002-2003 بـ 1.2% و8.7% على التوالي أثرت هذه السياسة على التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية ذلك العجز في الميزانية حيث أن معدل نمو الكتلة النقدية قدر سنتي 2002-2003 على التوالي 23.9% و 21.5% أثر كذلك تعديل سعر الصرف على ارتفاع معدلات التضخم سنة 2001, عرف معدل التضخم ارتفاعا آخر سنة 2004 بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية, إذ انتقل من 29.4% سنة2004إلى 29.78% سنة2005 يعد هذا الارتفاع شيء منطقي نتيجة لزيادة تحرير الأسعار ورفع الدعم على السلع الغذائية التي تمثل حصة الأسد في تشكيلة مؤشر أسعار الاستهلاك, أدى تخفيض قيمة الدينار الجزائري في أفريل 2004 بنسبة 40.17% إلى ارتفاع في مستوى التضخم, إن برنامج الإصلاح

[1] بلعزوز بن علي محاضرات في النظريات والسياسات النقدية- ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر-(2002-24) ص202-207

الاقتصادي له آثار إيجابية على التضخم في المدى المتوسط والطويل بدأ يعرف معدل التضخم انخفاض مستمر ابتداءا من سنة 2007 ويمكن توضيح ذلك بيانيا.

الشكل رقم(19):منحنى تطور التضخم في الجزائر من الفترة(2000 -2007)

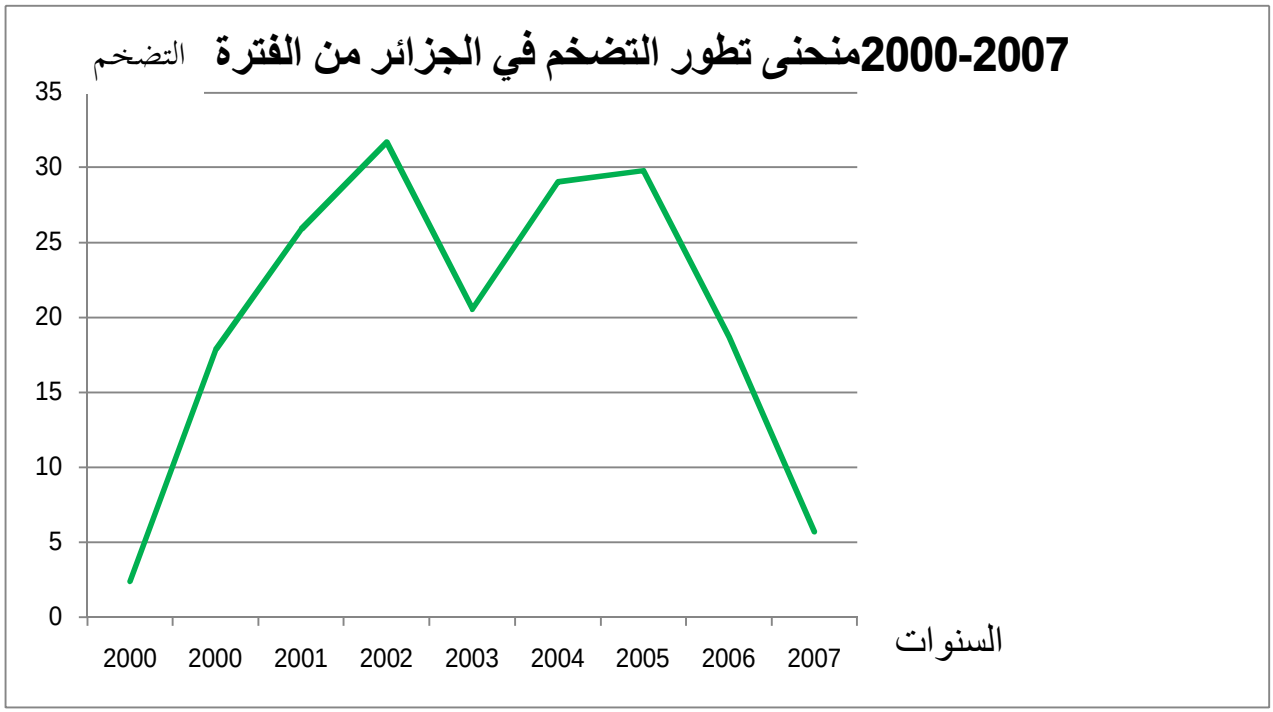

المصدر:من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم3

جدول رقم(4):تطور مؤشر التضخم في الجزائر (2008-2015)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم	5.0%	2.6%	0.3%	4.2%	1.4%	2.6%	-	3.5%

المصدر : نقلا عن تقرير البنك العالمي لسنة 2015

يستمر انخفاض المعدل إلى غاية 2010 بلغ هذا المعدل عند نهاية البرنامج 5% أي بفارق كبير مقارنة بفترة بدايته, إن هذا النجاح في تخفيض معدلات التضخم تزامن مع سياسة تحرير الأسعار خاصة مع نهاية سنة 2007 أين أصبحت معظم السعار حرة وألغي الدعم العام على السلع الاستهلاكية والطاقة بإنشاء عدد قليل منها لا

تشكل هذه الأسعار المدعمة خاصة -ما يتعلق بأسعار النقل والطاقة- وزن قيل في تركيبة مؤشر أسعار الاستهلاك فهي لا تتجاوز 13%.

عرفت سنة 2010 أدنى مستوى لمعدل التضخم في الجزائر بعد تحرير الأسعار إذ بلغت 0.3% مقابل 4.2% سنة 2011 التي تعد استثناء في تطور هذا المعدل، يفسر هذا الارتفاع بزيادة نمو الكتلة النقدية M_2 الذي بلغ 22.2% سنة 2011 بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن في أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي 2011-2014 . ارتفعت الأجور لذلك ابتداءا من سنة 2011 إذ وصل الأجر الوطني القاعدي المضمون 8000دج بعد ما كانت الأجور مجمدة قبل تلك الفترة.

إن الارتفاع في معدل التضخم لسنة 2011 يعود بالأساس إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة في تشكيلة مؤشر الأسعار وأن الأسعار العالمية لهذه المواد قد ارتفعت بشكل ملحوظ في نفس السنة.

سجل معدل التضخم بعد سنة 2011 انخفاضا بأكثر من نقطتين ونصف في سنة 2012وارتفع إلى 2.6% سنة 2013 وهي نسبة معتبرة مقارنة بسنة 2010 يرجع .T.Koranchelian سبب انخفاض معدل التضخم في سنة 2012 رغم زيادة معدل نمو الكتلة النقدية بنسبة 18% إلى زيادة معدل نمو الدخل في القطاع الفلاحي إلى جاني تخفيضات الحواجز الجمركية.

يرجع معدل التضخم إلى الارتفاع في سنة 2015 ويعود هذا التغيير إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 6.5% والمنتجات الفلاحية بـ 7.2% والمنتجات الفلاحية الصناعية بنسبة 5.8% كما ارتفعت المنتجات المصنعة

بـ 0.5% ، أما الخدمات فقد ارتفعت بنسبة 1.5%

السياسات المضادة للتضخم في الجزائر :

إن الاقتصاد الجزائري تميز منذ بداية الثمانينات بأزمة حقيقية للفعاليات أدت إلى ظهور مشاكل أولية مست التوازنات المالية الداخلية وقد تجلى ذلك في ظهور إطار داخلي للتضخم إذن العرض المتاح لم يستطع مواكبة الطلب الفعلي في السوق نتيجة سياسة نقدية توسعية، غن هذا المشكل الذي أصبح هاجسا أمام مواصلة برامج التنمية كان ناتجا بصفة أساسية عن السياساتالاقتصادية غير المتماسكة التي كانتا سائدة في الثمانينات والتي أضفت إلى ظهور ثلاث مؤشرات للتضخم والمتمثلة في:

- وجود فائض 40% في السيولة :

وهذا ناتج عن العجز النقدي للخزينة العامة وكذا عجز المؤسسات العمومية المغطى من طرف البنوك التجارية بفضل إعادة التمويل من بنك الجزائر إضافة إلى أن الاقتصاد كان ينشط بعيدا عن أي نظلم للتعامل المصرفي إذ

أن 50% من الكتلة النقدية أي يعادل 170 مليار دينار جزائري كانت نتداول خارج النطاق البنكي في نهاية 2009، وأخيرا تطور الأجور الذي لم يتلاءم مع تطور الإنتاجية إذ أن حركت الأجور كانت مرتبطة دائما بتطور مستوى المعيشة بدلا من أن تكون مرتبطة بالإنتاجية.

- وجود طلب داخلي متنامي:

إنه لمن المؤكد أن السوق الجزائري قد توسعت بصفة ملحوظة تحت تأثير النمو التوسعي وقد كان طلب المؤسسات وخاصة الأسر هام جدا وذلك يرجع إلى ثلاث عوامل:

- تداول كمية هامة من النقود.
- وجود مدا خيل خاصة بالأجور وغير الأجور جاهزة للاستهلاك وتوافر عدة أجور لدى الأسرة الواحدة.
- عدم التوافر الضروري من السلع التي تتجلى في التضخم المقموع (الطوابير، ندرة المواد،...)

- العرض الداخلي بقي متصلبا:

كان نمو العرض فيما يخص الأموال والخدمات ضعيفا لعام 2001، ارتفع مستوى الإنتاجية الشامل للبلد بنسبة 8% فقط مقارنة مع مستوى المحقق عام 1994، وتعود صلابة العرض هذه إلى:

- ظهور إنتاجية ضعيفة لعاملي رأس المال والعمل، وذلك في معظم قطاعات النشاط الاقتصادي والعدد المتزايد للعمال الذي كان بنقل كامل الإنتاجية الجزئية للعمل.
- إن أداة الإنتاج الوطني كانت تخضع دائما للضغط، إذ أن ارتفاع الإنتاج لا يمكن تحقيقه دون رفع مستوى الواردات.

السياسات المتبعة لمواجهة التضخم في الجزائر ما بين (2000-2009)

يجب الإشارة إلى أن البرنامج الاقتصادي المتبني من طرف أصحاب القرار كان يهدف منذ عام 2000 إلى تحويل حقيقي للنظام الاقتصادي الوطني نظرا للاقتناع التام بعدم جدوى مواصلة التنمية في إطار نظام اقتصاد موجه من الإدارة المركزية وقد كان برنامج التحول في النظام الاقتصادي يهدف بالدرجة الأولى إل استقرار الاقتصاد الوطني أي بمعنى أخر إعداد برنامج كلاسيكي لمحاربة التضخم، وقد ارتكز هذا البرنامج على مجموعتين من الأعمال المتوالية:

- امتصاص الفائض من السيولة والتقليص من الطلب الشامل.
- جعل العرض أقل تقلصا.

أن التضخم الناتج فعلا عن زيادة الطلب الشامل بالمقارنة مع العرض المتوفر، وأن الزيادة في الطلب ترجع بدورها إلى ارتفاع حجم المداخيل الموزعة، وبما أن العرض يتميز بالصلابة فإن إنعاشه يتطلب وقتا أكبر لذا يجب الاهتمام بالطلب الشامل وذلك بالحد من مستواه من خلال استعمال أدوات السياسة النقدية وسياسة الميزانية.

لقد تمثلت الساسة النقدية في المراقبة الكمية لتوسع الكتلة النقدية والقروض في آن واحد وبالتالي رفع سعر الفائدة للتقليص من الطلب في مجال النقد وتحسين الادخار.

أما سياسة الميزانية فقد تمثلت في الحد من توسع النفقات العمومية، وكذا تحسين المردود الجبائي خاص، والتخفيض من قيمة العملة الوطنية والهدف من ذلك هو التخفيض من عجز الميزانية ووضع حد لتمويلها النقدي.

ودائما في إطار تسيير الطلب الشامل فإنه تم التأثير على الأسعار بتحريرها إذ ترجم ميدانيا بتجميد الرواتب الوطنية

وترجم ميدانيا بالتخفيض من قيمة النقد وما ينجر عنه من ارتفاع في الأسعار في سوق الخدمات وترجم ميدانيا بتحرير الأسعار والذي أنجر عنه انخفاض في الاستهلاك.

إن السياسة الاقتصادية المختارة والمطبقة منذ 2000 لم تخرج عن العادة إذ أن طريقة العلاج تلك كانت معروفة ومطبقة بصورة واسعة في عدت دول، لكن ومنذ 2004 وبتوقيع اتفاقية ستاندباي في أفريل 2004 ثم اتفاقية التمويل الموسع من أفريل 2005 إل ماي 2008، فإن السياسات المتبعة كانت تهدف أساس إلى احتواء التضخم وذلك لن يأتي حسب خبراء صندوق النقد الدولي إلا من خلال تسيير أفضل للطلب الشامل عن طريق تخفيضه وتوفير الشروط الكفيلة بتوسيع مجال العرض، وذلك من خلال إعادة الاستقرار لميزان المدفوعات.

وسف نجد كل المراحل المتوقعة في برنامج التطهير الذي تم إعداده في سنة 2000 بحيث:

- يجب القضاء في مرحلة أولى على كل عجز في الميزانية وذلك بوضع سياسة صارمة لتسيير الميزانية التي تشجع على رفع ادخار الدولة، وبما أن ادخار الأسر ضعيف فإن الادخار العمومي هو وحده الكفيل بإنعاش الاستثمار وبالتالي العودة ثانية إلى النمو الاقتصادي.
- إن تحقيق الحد الأقصى للادخار في الميزانية لا يمكن تحقيقه إلا بالتخفيض من النفقات العمومية وكذا بتنمية عائدات الميزانية(الإصلاح الجبائي).
- كما يجب في مرحلة ثانية أن تكون السياسة النقدية دقيقة ومحددة، وذلك بفضل رقابة صارمة لتطور الكتلة النقدية، إذ أصبح الحصول على القروض يتطلب تسييرا صارما ولم يبق مكان للسياسة النقدية المتساهلة.

وبالتالي فإن طريقة العلاج دائما بقية كلاسيكية ما دام الطلب الشامل قويا إذا ما قورن بإمكانيات العرض. كما تم في نفس الوقت بتحرير الأسعار وبإلغاء الدعم وبذلك ستعبر الأسعار عن المستوى الحقيقي للإنتاجية ومر دودية مختلف المؤسسات .

أثر السياسات المتبعة على التضخم:

لقد عرف نمو الكتلة النقدية احتواء حسب مقاييس مرضية بعد ما كان مفرطا بالمقارنة مع متطلبات الاقتصاد وساهم في المسار التضخمي، بحيث أدى التسيير الصارم لكل من الميزانية والنقد إلى انخفاض التضخم بصفة فعلية بحيث انخفض من 29% سنة 2004 إلى 14% سنة 2009.

جدول رقم(5):تطور الكتلة النقدية في الجزائر(2003-2009)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الكتلة النقدية	21.6%	15.3%	10.5%	15%	17.6%	19.1%	14%
نسبة التضخم	20.5%	29.04%	29.8%	18.7%	5.7%	5%	2.6%

المصدر: بلعزوز بن على-محاضرات والسياسات النقدية –ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر(2012-2013)

السياسات المتبعة لمواجهة التضخم ما بين (2010-2013):

تميز التطور النقدي بتعزيز الاستقرار المالي الكلي، حيث مثلت سنة 2010 نقطة العودة إلى الاستقرار المالي بعد الاستقرار المالي بعد صدمة (2008-2009) بحيث عرفت السوق النقدية تطورا مستمرا خاصة من خلال تدخل بنك الجزائر بصفة أكثر ديناميكية لامتصاص فائض السيولة وبتهيئة مجوع الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية والمتمثلة في:

- تنشيط نظام الاحتياطات الاختيارية.
- أخذ السندات كودائع وإعلان مناقصات القروض.

تم تدعيم أدوات الساسة النقدية غير المباشرة بتقديم أداة جديدة في أفريل 2012 وارتبطت منطقيا بحالة فائض السيولة علاوة عن تنشيط أداة الاحتياط الإجباري منذ 2011 لحمل البنوك نحو تسيير جيد للسيولة وتفادي الأثر السلبي للصدمات الخارجية بحيث تم رفع هذا الاحتياط إلى 6.5% بعد أن كان 4.25%.

وعموما إن الهدف المراد تحقيقه من السياسة النقدية هو استقرار الأسعار على المستوى المتوسط علما أن معدل التضخم كان أقل من 3% سنة 2013،إضافة إلى ذلك سمح تراجع وتيرة النمو الاقتصادي لهذه السنة بتحقيق الهدف الوسيط للسياسة النقدية وهو امتصاص السيولة وذلك بتبني أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.

أثر السياسات المتبعة على التضخم[1]:

سمح امتصاص السيولة كأداة عملية لقيادة السياسة النقدية باسترجاع جزء هام من فائض السيولة في السوق النقدية بين البنوك ومنه المحافظة على وتيرة نمو المجمعات النقدية أي الكتلة النقدية في الحدود المسطرة من قبل البنك المركزي حيث أن معدل نمو الكتلة النقدية أخذ بالانخفاض على غرار معدل التضخم والجدول التالي يعطي فكرة أكثر وضوحا:

جدول رقم(6):تطور الكتلة النقدية في الجزائر(2010-2013)

السنوات	2010	2011	2012	2013
معدل نمو الكتلة النقدية	23%	21.9%	17.3%	15.6%
نسبة التضخم	0.3%	4.2%	2.3%	2.6%

المصدر: بلعزوز بن على- محاضرات والسياسات النقدية –ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر(2012-2013)

ملاحظة أن تفسير عودة ارتفاع معدل التضخم إلى 4.2% سنة 2011 إنما يرجع ذلك إلى الارتفاع في نمو الكتلة النقدية 24.9% بسب برنامج الإنعاش الاقتصادي.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لمنحنى فيليبس في الجزائر.

إن معظم الدول تحققت من وجود علاقة فيليبس في اقتصادها وأن السياسات الاقتصادية الكلية المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي تتمثل في عاملين بسيطين ومتكاملين.

أولا :اختيار التوليفات "البطالة والتضخم" الممكنة والمقبولة عن طريق السياسات النقدية والضريبية الملائمة.

---

[1] بلعزوز بن علي – أثر تغيير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية- حالة الجزائر – رسالة نيل درجة دكتوراه دولة – سنة 2003-2004 – ص: 315.

ثانيا: تخفيض هذا المنحنى أقرب ما يمكن من المبدأ، بحيث تقلص البطالة والتضخم في آن واحد باتخاذ السياسة الهيكلية والتي تتمثل في تكوين اليد العاملة، تسهيل تنقل اليد العاملة والعمل على التنمية الجهوية على سبيل المثال إذا تمكن العمال من الانتقال من الأماكن التي فيها بطالة إلى الأماكن التي تتميز بندرة اليد العاملة فإن البطالة تتقلص وينخفض التضخم نتيجة لتوفير السلع والخدمات التي كانت تواجه ضغوطا تضخمية نتيجة لندرتها.

المطلب الأول: العلاقة بين التضخم والبطالة في الجزائر.

كما سبق الإشارة إليه فإن العلاقة بين التضخم والبطالة سببها أنه زيادة الطلب فإن ذلك يعني زيادة الإنتاج، وبما أن المؤسسات تسعى إلى زيادة إنتاجها من أجل ذلك تعمل على توظيف أكبر عدد من عمال، وإعطاءهم أمور عالية الأمر الذي سينعكس على الأسعار فتزداد ارتفاعا مما يؤدي إلى تراجع الطلب وشيوع حالة من الركود والكساد الاقتصادي مع ما يرافقه من زيادة في معدلات البطالة، وكما هو الحال في الجزائر فإن سرعة تغيير الأجور غير مرتبطة بشكل كبير بالتضخم نظرا لعدم وجود نقابات قوية ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد الجزائر يتوائم معه ارتباط الأسعار بالأجور حيث أن ما بين (2008-2015) لم ترتفع الأجور إلا بمستويات ضئيلة إذ انتقل الحد الأدنى من 2000 إلى 4000 إلى 6000 دينار وعند انتقال الأجر القاعدي من 4000 إلى 12 ألف نهاية الأمر، حدث تطور من حيث الكم قابلية معدل أعلى لتراجع القدرة الشرائية، وتضاف أسباب هذه الأخيرة أن الجزائر تبيع 98% من صادراتها بالدولار الضعيف وتشتري 70% من حاجياتها بالي ورو القوي مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات فيؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

إن الطريقة الوحيدة التي ستمكن الدولة من ضبط أسعار المواد الغذائية واسعة الاستهلاك في الجزائر للحفاظ على القدرة الشرائية للجزائريين هي الاحتفاظ ببعض المؤسسات العمومية للصناعات الغذائية بهدف الاعتماد عليها في ضبط الأسعار وتنظيم السوق، وذلك من أجل الإبقاء على يد الدولة في السوق وعدم فسح المجال أمام الخواص للتلاعب بالأسعار كما يشاءون، الخطأ الذي وقعت فيه الحكومة هو أنها كانت تعتقد بأن التنازل عن جميع المؤسسات العمومية للخواص سيفتح باب المنافسة في القطاع الخاص، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، غير أن ما حدث هو العكس حيث أن المنافسة لم تدفع الخواص على خفض الأسعار، بل أدت إلى سيطرت ظاهرة المضاربة في الأسعار على السوق في جميع القطاعات التي انسحبت منها الدولة كليا.

وبالتالي فإن علاقة فيليبس تتجسد في الاقتصاد الجزائري وسنحاول في ما يلي إثبات ذلك بيانيا.

الشكل(20):تجسيد علاقة فليبس في الإقتصاد الجزائري

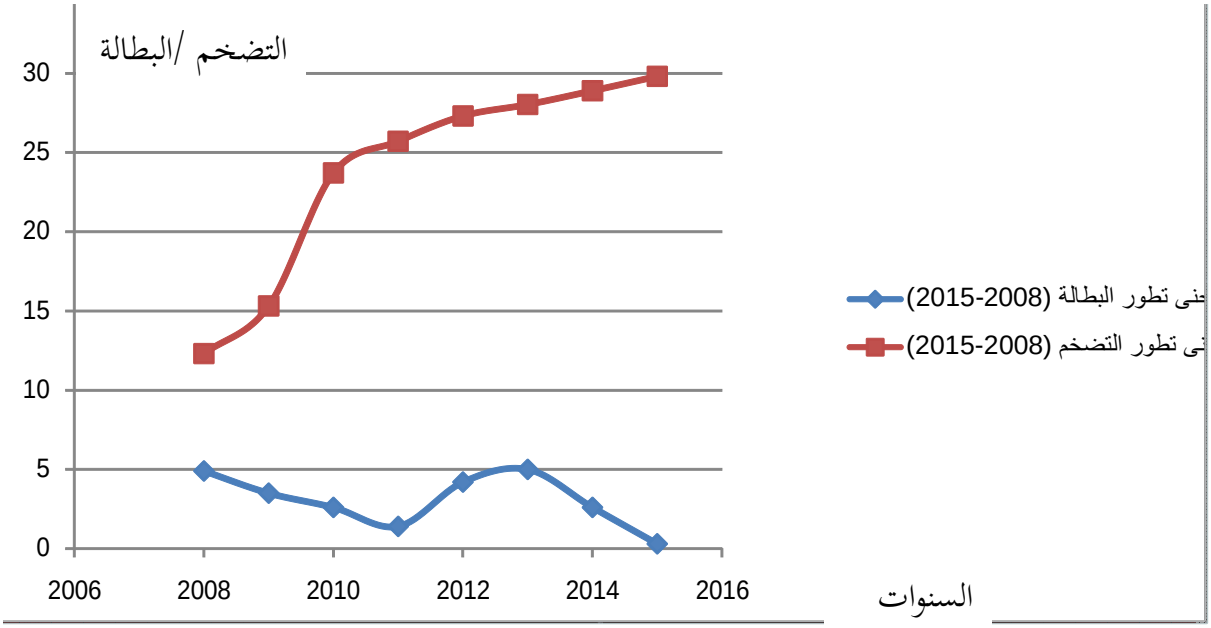

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجداول 2، 4، 5

المطلب الثاني: منحنى فيليبس حسب الاقتصاد الجزائري.

سنحاول المقارنة بين فترتي (2000-2007) – (2008-2015) لمعرفة مدى تحقق منحنى فيليبس.

الشكل رقم(21) منحنى فيليبس خلال الفترة (2000-2007).

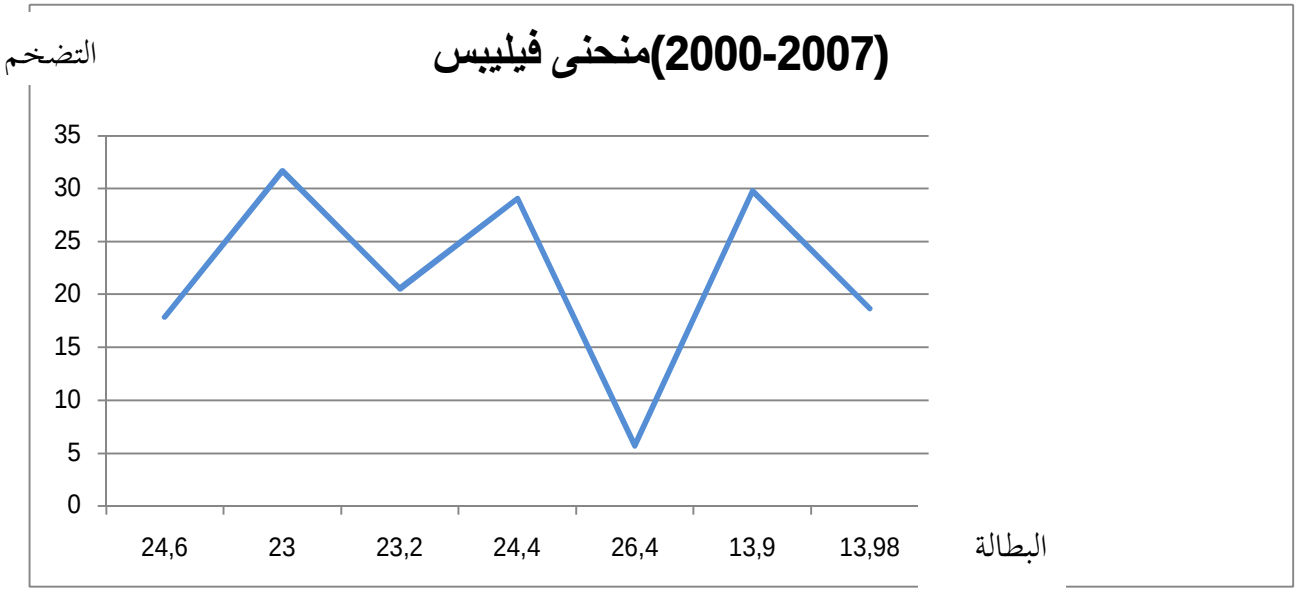

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجداول (1)، (3)

عندما نلاحظ الفرق بين التضخم والبطالة حسب منحنى فيليبس عند الفترة (2000- 2007) نجد عدم تطابق منحنى فيليبس القائم على العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة حيث شهدت فترة(2000-2002) تصاعد معدلات البطالة تزامن معها ارتفاع معدلات التضخم كذلك؟، والسبب يعود إلى أن تلك الفترة كانت نتيجة لاستمرار سياسة تحرير الأسعار مما أثر سلبا على الموارد المالية للبلد وبالتالي نقص الاستثمارات أثر ذلك على سياسة التشغيل مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، أو ما يعرف بالركود التضخمي.

أو بمعنى أخر استمرار ارتفاعمعدلات الأسعار تسبب ذلك في استمرار الضغوط على الأجور نحو الارتفاع وإن كان على نحو بطيء بسبب عدم قوة النقابات العمالية وبالتالي زيادة التكاليف، متسببة في تضخم الأسعار لتظهر العلاقة العكسية و إن كانت ضئيلة بين التضخم والبطالة واضحة وهي علاقة خطية ما بين 2002و 2003 إلا أن هذه العلاقة غير مستقرة.

فعندما ارتفعت البطالة من 22% إلى 23.2% انخفض التضخم من 31.68% إلى 20.54% لتشهد فترة ما بعد 2004 انخفاض كل من معدلات التضخم والبطالة.

الشكل رقم(22): منحنى فيليبس خلال الفترة (2008-2015):

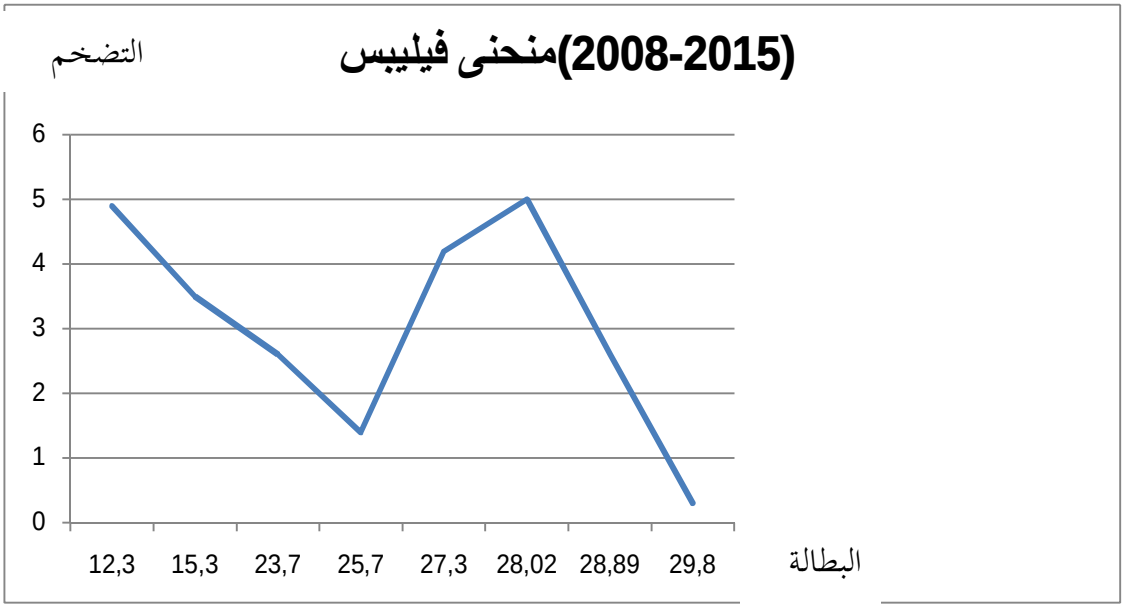

المصدر:من إعداد الباحث بالإعتماد على الجداول(2)،(4)

نلاحظ في الفترة (2008-2015) الظهور الواضح للعلاقة العكسية بين معدلات التضخم والبطالة فالمنحنى الأول يمثل سنتي 2008-2009 والثاني يمثل 2010-2013 والمنحنى الثالث يمثل 2015 ويبدوا التحكيم بين البطالة والضخم خلال هذه الفترة أن منحنى فيليبس ينتقل إلى الأعلى ما بين 2013-2015 حيث أن هذا الانتقال يكون في المدى الطويل عبر الزمن والذي من المفروض أن يكون مستقرا وهذا يدل على التقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري .

إن هذا الانتقال إلى الأعلى هو مؤشر زيادة أي ارتفاع مستوى البطالة الطبيعي ويعود ارتفاع هذا الأخير في الجزائر إلى عدة أسباب منها:

- ضعف الإنتاج الذي يرجع إلى ضعف القطاعات الاقتصادية والتي أصبحت مثبطة للنمو من أي وقت مضى، وخاصة القطاع الصناعي، الذي أصبح رقمه القياسي للكميات في تناقص مستمر.
- معدل الولادة الكبير في عقد السبعينات والذي أصبحت نتائجه علانية في نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة.
- برنامج التعديل الهيكلي وما صاحبه من دور أكبر للسوق في التصحيح الذاتي وهذا ما يبدوا جليا من خلال ارتباط الأجور بالأسعار، وإن كانت لا تعلن صراحة ففي القطاع الخاص ترتفع الأجور أوتوماتيكيا مع المستوى العام للأسعار أما القطاع العام فترتفع الأجور بشكل ضمني عن طريق التكاليف الغير الأجر ية.

خلاصة الفصل الثالث:

وخلاصة القول أن منحنى فيليبس لم يتحقق بشكل واضح في عقد التسعينات لكنه ظهر في شكل علاقة عكسية بسيطة ابتداء من 2008.

خاتمة

إن ظاهرتي البطالة و التضخم من بين الظواهر الاقتصادية الكلية التي أثقلت كاهل الدول سواءا المتقدمة أو النامية إلا أنهما كانتا أكثر حدة في الدول النامية لعدم نجاعة السياسات الاقتصادية المتبعة بها .

و لقد كانت مشكلة البطالة و التضخم الشغل الشاغل للعديد من صانعي السياسات الاقتصادية. إن ما يمكن إبرازه من خلال دراستنا للفصول السابقة ، هو اختلاف التفسيرات المقدمة لظاهرتي البطالة بإختلاف النظريات المفسرة لها بين النظريات التقليدية و الحديثة في الفصل الأول ، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى ظاهرة التضخم من خلال إبراز أهم التعاريف التي قدمها رواد علم الإقتصاد، وأبرزنا كذلك أسباب هذه الظاهرة و النظريات المفسرة لهاعلى إختلاف مدارسها،و أهم النظريات المفسرة للعلاقة بين الظاهرتين بدءا بعلاقة فليبس الأصلية التي تربط معدلات البطالة بمعدلات الأجور النقدية ، إذ توصل فليبس أنذلك باستنتاج علاقة عكسية بينهما ، و بعدها جاء كل من سامولسون و سلوا اللذان طورا تلك العلاقة حيث ربطا بين معدلات البطالة و معدلات التضخم .

كما جاء فريدمان بعدهما منتقدا علاقة فليبس بوصفها غير واضحة و غير ثابتة في جميع الأحوال موضحا بذلك معدل البطالة الطبيعي ،كما ظهر توجهين يدخلان ضمن المدرسة النقدية و هما نظرية التوقعات الرشيدة و الأخرى نظرية التوقعات المكيفة ، إذ ترى الأولى أن الأجراء لا ينتظرون إرتفاع الأسعار ثم يطالبون برفع أجورهم لتعويض ذلك بل يتوقعون ذلك مستقبلا نتيجة رشاد تهم، أما الاتجاه الثاني فيرى أن العامل الوحيد الذي يبين اتجاه التضخم في المستقبل هو التضخم الماضي و المستعملة في عملية التنبؤ

بالإضافة إلى ما سبق وضحنا أهم النماذج التطبيقية التي تدرس العلاقة بين البطالة و التضخم، و منحنى فليبس في الأجل الطويل و القصير، بالإضافة إلى معدل البطالة غير مصحوب بتضخم تسارعي.

و كذا الحالة غير العادية و المعاكسة لمنحنى فليبس التي ظهرت في نهاية السبعينيات و المتمثلة في حالة الركود التضخمي.

و قمنا في الفصل الثالث بتوضيح تطور ظاهرة البطالة ، محدداتها و أسبابها و كذلك بالنسبة لتطور معدلات التضخم ، أسبابه و أساليب معالجته ، و كذا توضيح العلاقة الموجودة بينهما في الاقتصاد الجزائري.

و لعل ما يمكن استنتاجه:

- أن علاقة فليبس في أصلها هي علاقة عكسية بين معدلات البطالة و تغيير معدلات الأجور.
- أن علاقة فليبس غير مستقرة في الاقتصاد الجزائري فهي مضطربة بين علاقة طردية و عكسية خلال الفترة المدروسة 2000 - 2015 .
- العلاقة بين معدل البطالة و معدل التضخم علاقة موجبة في غالبها.
- مختلف الإجراءات الموجهة لمحاربة البطالة و التضخم و المتخذة من طرف صانعي قرار السياسات الاقتصادية الكلية تعتبر غير مجدية و قليلة .

و لعل لتصحيح العلاقة السابقة و جعلها أكثر اتساقا مع ما توصل إليه فيلبس .

- العمل على توفير معدلات كافية للعمالة و ذلك باتباع سياسة ناجعة في توفير مناصب شغل.
- محاولة تحريك عجلة النمو وذلك بإستخدام القوى العاطلة.
- لابد أن يكون جهاز الإنتاج مرنا حسب حالة الإقتصاد .
-العمل على الزيادة من معدلات الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي من شانه التخفيض من معدلات البطالة

التحكم في معدلات التضخم من خلال التسيير الحسن والكفئ للكتلة النقدية ،وان تقابل إنتاج موازي لمقابلة تلك الكتلة.

ولعل الدراسات النموذجية أي عملية بناء النماذج الاقتصاديادية القياسية من الأحسن لدراسة مثل هذه الظواهر ،لابراز مختلف العلاقات الموجودة بين متغيرتي البطالة والتضخم.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	الطلب على العمل عند الكلاسيك	10
2	عرض العمل عند الكلاسيك	11
3	توازن سوق العمل عند الكلاسيك	11
4	عرض العمل عند الكلاسيك	11
5	نقطة التوازن عند الكلاسيك	15
6	أجر الكفاءة	16
7	العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار	44
8	العلاقة بين عرض النقود و تغير الأسعار	46
9	الطلب الكلي وتغيرات الأسعار	47
10	التضخم بالطلب و التضخم بالتكاليف	51
11	المفاضلة بين التضخم والبطالة	62
12	العلاقة بين التضخم والبطالة عند كينز	63
13	منحنى فليبس الأصلي	64
14	منحنى فليبس في الأجل الطويل والقصير	67
15	التضخم والبطالة في منحنى فليبس المعكوس	72
16	المعدل الطبيعي للبطالة و التعديل بإتجاه الثبات	78
17	معدل البطالة التسارعي	79
18	منحنى تطور البطالة في الجزائر في الفترة(1990-1997)	88
19	منحنى تطور التضخم في الجزائر في الفترة(1990-1997)	93
20	تجسيد علاقة فليبس في الجزائر	100

21	منحنى فليبس خلال الفترة(1990-1997)	101
22	منحنى فليبس خلال الفترة (1998-2006)	102

قائمة المخططات

رقم المخطط	عنوان المخطط	الصفحة
	الفصل الأول	
1	**إنخفاض الأجور يرفع من حجم الشغل**	12
2	**إنخفاض الأجور يزيد من مخاطر البطالة(كينز)**	18
3	**تحقيق التشغيل الكامل عند كينز**	19
4	**حالات عدم التوازن**	20
	الفصل الثاني	
1	**منحنى تفسيري للتضخم بالطلب**	49
2	**منحنى تفسيري للتضخم بالتكاليف**	50

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	**تطو ظاهرة البطالة في الجزائر من(1990-1997)**	87
2	**تطو ظاهرة البطالة في الجزائر من(1998-2006)**	89
3	**تطور مؤشر التضخم في الجزائر من(1990-1997)**	92
4	**تطور مؤشر التضخم في الجزائر من(1998-2006)**	93
5	**تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1993-1999)**	97
6	**تطور الكتلة النقدية في الجزائر (2000-2003)**	98

المراجع:

1 - الكتب باللغة العربية:

1- أحمد رمضان نعمة الله ،محمد السيد عابد ، إيمان عطية ناصف ، النظريات الإقتصادية الكلية ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، .2001

2- حسين عمر ، الإقتصاد لكل قارئ ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، 1997

3- مجدي محمود شهاب ، اقتصاديات النقود والمال ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2000

4- ناظم محمد نوري الشمري ، العراق ، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر ،1995

5- ضياء مجيد الموسوي ، النظرية الإقتصادية ، التحليل الإقتصادي الكلي ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1992

6- حسين عمر ، التطور الإقتصادي، القاهرة ، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ، 1988

7- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، النظرية الإقتصادية الكلية ، الدار الجامعية للكتب ، الإسكندرية ، 1998

8- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية2000

2- الكتب باللغة الفرنسية:

1-Frederic Teulon, travail et emploi, ellipses, paris, 1999.

2-Claude sobry- jean Claude verez, éléments de macro – économie, ellipses, paris, 1996.

3-Mechel devoluy, théories macro économiques, paris, Armand colin ,2em édition, 1998.

3- رسائل وأطروحات:

1- البشير عبد الكريم ، محددات البطالة في الجزائر دراسة إقتصادية قياسية، الجزائر ، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء ، أطروحة دكتورة في الإحصاء والإقتصاد التطبيقي ، جوان 2003

2- تومي صالح ، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال 1998 ،2000 ، الجزائر ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير فرع القياس الإقتصادي ، أطروحة دكتورة في الإقتصاد القياسي ،2001-2002.

3- أيت طالب عبد الحميد، محاولة بناء نموذج قياسي إقتصادي للتضخم في الجزائر ، الجزائر جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية ،ماجستير ، 1997.

4- علواش وردة البطالة وعلاقتها بالتضخم دراسة قياسية لعلاقة منحنيات فيليبس الجزائر ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية ،ماجستير ، 2001

5- بركان زهية التضخم وبرامج التصحيح في البلدان النامية بين النظرية والتطبيق، الجزائر جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية ، نقود ومالية ،ماجستير 1998-1999.

6- حشمان مولود ، محددات الجر في الجزائر . دراسة إقتصادية قياسية ، الجزائر ،جامعة الجزائر ، أطروحة دكتورة في الإقتصاد القياسي 2009-2010 .

7- طيبة عبد العزيز، سياسة إستهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، جامعة شلف، ماجستير، 2006/2005.

8- جميلة برديسي، تكنو لوجيا المعلومات وأثرها على التشغيل، رسالة ماجستير 1992 ، جامعة الجزائر.

4-مواقع إلكترونية

www.google.fr
www.ons.dz
www.finance-algeria.org

5- مجلات وتقارير

1 -الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بحوث اقتصادية عربية، سنة 11، عدد 28 صيف 2002،

2- سلسلة الإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات .

3- تقرير FMI 2008-2015 ،

4-Collection statistique rétrospective ,1990-2015, ONS.

الفهرس

مقدمة عامة

الفصل الأول: عموميات حول البطالة وأسس معالجتها في الفكر الإقتصادي	1
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للبطالة	2
المطلب الأول: تعريف ظاهرة البطالة	2
المطلب الثاني: تصنيفات البطالة	4
المطلب الثالث:خصائص البطالة ومسبباتها	6
خصائص البطالة	6
أسباب البطالة	7
المبحث الثاني: النظريات الإقتصادية المفسرة للبطالة	9
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية	9
النظرية الكلاسيكية	9
النظرية الكينزية	12
المطلب الثاني: النظريات الحديثة للبطالة	16
نظرية أجر الكفاءة	16
نظرية البحث عن العمل	17
نظرية إختلال التوازن	18
نظرية عدم التوازن	20
نظرية فريد مان	22
المبحث الثالث: قياس ظاهرة البطالة وأساليب علاجها	23
المطلب الأول: قياس البطالة ومعدلاتها	23
معدل البطالة	24
المطلب الثاني: الحلول المقترحة لعلاج ظاهرة البطالة	25

خلاصة الفصل الأول 27
الفصل الثاني: أساسيات حول التضخم 28
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم 29
المطلب الأول: تعريف التضخم، أنواعه وطرق قياسه 29
تعريف التضخم 29
التعريف المبني على الأسباب المنشئة للتضخم 30
التعريف المبني على خصائص التضخم 32
أنواع التضخم 33
التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأثمان 33
التضخم المرتبط بالقطاعات الإقتصادية 34
طرق قياس التضخم 36
الأرقام القياسية للأسعار 36
قياس الفجوات التضخمية 37
المطلب الثاني: أسباب التضخم وأهم النظريات المفسرة له 39
أسباب التضخم 39
أهم النظريات المفسرة لظاهرة التضخم 42
التضخم في النظرية الكلاسيكية 42
التضخم في النظرية النيوكلاسيكسة 45
التضخم في النظرية الكينزية 47
التضخم في نظرية ضغط الطلب 49
نظرية التضخم بالتكاليف 50
المبحث الثاني: السياسات المتبعة لضبط التضخم 52
المطلب الأول: السياسة النقدية 52

مفهوم السياسة النقدية 52
أهداف السياسة النقدية وأهم أدواتها 53
السياسة النقدية و علاج التضخم 54
المطلب الثاني: سياسة إستهداف التضخم 56
تعريف سياسة إستهداف التضخم 56
تطور سياسة إستهداف التضخم 57
شروط قيام سياسة إستهداف التضخم 58
أسباب التوجه نحو سياسة إستهداف التضخم 60
تقييم فعالية سياسة إستهداف التضخم 60
المبحث الثالث: تفسير علاقة التضخم بالبطالة(منحنيات فيلبس) 62
المطلب الأول: نماذج فيليبس وتطوراتها النظرية 62
النموذج الكلاسيكي للبطالة والتضخم 62
النموذج الكينزي للبطالة والتضخم 63
تحليل منحنى فيليبس الأصلي 64
مصدر منحنى فليبس 64
أسباب نجاح علاقة فيليبس 65
نموذج فريد مان للبطالة والتضخم 66
نموذج الكلاسيكيين الجدد 68
نظريات التوقعات المكيفة 68
نظريات التوقعات الرشيدة 69
نماذج الأسعار الثابتة 70
منحنى فليبس و ظاهرة الر كود التضخمي 71
المطلب الثاني: الدراسات التطبيقية لمنحنى فليبس 74

منحنى فليبس الأصلي 74
منحنى فليبس المعدل 74
عدم إستقرار منحنى فليبس 75
منحنى فليبس ونظرية التسارع 77
منحنى فليبس في الأجل الطويل والقصير 80
ديناميكية الأسعار و طبيعة التوقعات 81
معدل البطالة غير المصحوب بتضخم تسارعي 84
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمنحنى فيليبس في الجزائر من (1990-2006) 86
المبحث الأول: البطالة والتضخم في الجزائر 87
المطلب الأول: البطالة في الجزائر وتطوراتها خلال الفترة (1990-2006) 87
كيفية الحد من مشكلة البطالة 90
المطلب الثاني: التضخم في الجزائر وتطوره خلال الفترة (1990-2006) 92
السياسات المتبعة لمواجهة التضخم 94
السياسات المتبعة لمواجهة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) 95
السياسات المتبعة لمواجهة التضخم في الفترة (2000-2003) 97
المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لمنحنى فيليبس في الجزائر 99
المطلب الأول: العلاقة بين التضخم والبطالة وفي الجزائر 99
المطلب الثاني: منحنى فيليبس حسب الاقتصاد الجزائري 101
خاتمة
المراجع
قائمة الأشكال والجداول

التلخيص : إن دراستنا لموضوع بحثنا والذي يدور مضمونه في البطالة والتضخم والعلاقة بينهما والذي كان على أساس إشكالية عامة هي : ما نوع العلاقة التي تربط ظاهرتي البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري؟
فالبطالة والتضخم أضحيا من أخطر المشاكل التي تواجه العالم عامة ، والدول النامية خاصة ومنها الجزائر ، وهذا لتعدد أنواعها وأسبابها.
وفي ظل التطورات والتغيرات الجديدة التي طرأت كان على الدولة والمسؤولين دور هام في مجالات عدة جعلت من هذه الأخيرة تحد من الظاهرتين نوعا ما.
ووفقا لمنحنى فيلبس الذي يبني العلاقة بين البطالة والتضخم والذي كان منطلقا لنا في دراستنا التي اقتضت تحليلا شاملا للبطالة والتضخم في الجزائر.
وكما رأينا أن الدولة وفي إطار مخططاتها للقضاء على البطالة والتضخم، وضعت عدة برامج في هذا المجال، لكنها كانت غير كافية أمام التفاقم المحتوم لهذه الظاهرتين بالإضافة لكونها ذات فعالية محدودة من حيث الزمان والمكان وبالرغم من قدراتها البشرية والمادية والمالية المعتبرة لتحقيق هدفها وهو القضاء على هذه الظاهرتين لكن لم تحد منهما .
ومن هنا تأتي إجابتنا على التساؤل المطروح وهو علاقة فليبس غير مستقرة في الاقتصاد الجزائري فهي مضطربة بين علاقة طردية و عكسية خلال الفترة المدروسة 2000 – 2015 .
الكلمات المفتاحية: البطالة، التضخم، منحنى فليبس، الجزائر.

Résumé: L'étude du sujet de notre recherche contient le chômage et l'inflation, et la relation entre eux, qui était basée sur le problème général: quel type de relation entre les phénomènes du chômage et de l'inflation dans l'économie algérienne ?
Le chômage et l'inflation ont prétendument devenue des plus graves problèmes au monde en général, les pays en développement, y compris l'Algérie et ca par multiples types de causes.
A la lumière des nouveaux développements et des changements l'Etat a eu un rôle important dans plusieurs domaines ce qui a fait de ce dernier a défier ces phénomènes.
Selon la courbe de Phillips, qui construit la relation entre le chômage et l'inflation, ce qui était le point de départ pour nous dans notre étude qui a nécessité une analyse complète du chômage et de l'inflation en Algérie.
Comme nous l'avons vu que l'état et dans le cadre de ses plans pour éliminer le chômage et l'inflation, et développé plusieurs programmes dans ce domaine, mais il ne suffisait pas en face des exacerbations inévitables de ces phénomènes en plus d'être une efficacité limitée en termes de temps et de lieu, et en dépit des capacités financières, matériels et humains envisagées pour atteindre l'objectif d'éliminer ces phénomènes, mais ne les ont pas contester.
De là vient notre réponse à la question la relation Phillips est instable dans l'économie algérienne cette relation est tumultueuse entre positif et contre-productif au cours de la période étudiée 2000-2015.
Mots clés: le chômage, l'inflation, la courbe de Phillips, Algérie.

Summary: The study of the subject of our research includes unemployment and inflation, and the relationship between them, which was based on the general problem: what kind of relationship between the phenomena of unemployment and inflation in the economy Algerian?
Unemployment and inflation have allegedly become more serious problems in the world in general, developing countries, including Algeria and ca by multiple types of causes.
In the light of new developments and changes the state had an important role in several areas which has made it a challenge these phenomena.
According to the Phillips curve, which builds the relationship between unemployment and inflation, which was the starting point for us in our study required a complete analysis of unemployment and inflation in Algeria.
As we have seen that the state and as part of its plans to eliminate unemployment and inflation, and developed several programs in this area, but it was not enough in the face of the inevitable exacerbation of these phenomena and more be of limited effectiveness in terms of time and place, and despite the financial, material and human resources envisaged to achieve the goal of eliminating these phenomena, but do not challenge.
Hence our answer to the Phillips relationship is unstable in the Algerian economy this tumultuous relationship between positive and productive against during the study period 2000-2015.
Keywords: unemployment, inflation, the Phillips curve, Algeria.